



وزارة التعليم العالي
Ministry of Higher Education
مركز البحوث و الدراسات
CHERS

التعليم العالي في ألمانيا

سلسلة تقارير التعليم العالي في الدول
تقرير رقم (CHERS-TR-0035)

مركز البحوث والدراسات

وزارة التعليم العالي

الرياض ١١١٥٣

هاتف ٢٦٣٤٨٧٦

فاكس ٢٦٣٢٥٧٠

بريد إلكتروني: info@chers.edu.sa

موقع الشبكة العالمية <http://chers.mohe.gov.sa>

© جميع الحقوق محفوظة لوزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية



Higher education in GERMANY

Country report

Marc Kaulisch
Jeroen Huisman

October 2007

CHEPS – International higher education monitor

Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS)
Universiteit Twente
Postbus 217
7500 AE ENSCHEDE
The Netherlands

T +31 53 489 3263
F +31 53 434 0392
E secre@cheps.utwente.nl
W www.utwente.nl/cheps

Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS)
Universiteit Twente
Postbus 217
7500 AE ENSCHEDE
The Netherlands

T +31 53 489 3263
F +31 53 434 0392
E secr@cheps.utwente.nl
W www.utwente.nl/cheps

قائمة المحتويات

٥	الاختصارات
٧	١- مقدمة
٧	١-١ المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي
٩	١-٢ المرحلة العليا من التعليم الثانوي
10	١-٢-١ التعليم العام: المرحلة الثانوية العليا
١٠	١-٢-٢ المدارس المهنية نظام الدوام الكامل
١١	١-٢-٣ التدريب المهني ضمن نظام نصف الدوام: النظام الشائي
١١	١-٣ التعليم الإضافي
١٣	٢- البنية التحتية للتعليم العالي
١٣	٢-١ المعاهد العليا المتخصصة
١٣	٢-١-١ البنية
١٦	٢-١-٢ القبول
١٧	٢-١-٣ المشاركة
١٨	٢-١-٤ التخرج
١٩	٢-١-٥ التعليم وسوق العمل
٢٠	٢-١-٦ هيئة العاملين
٢١	٢-٢ الجامعة
٢١	٢-٢-١ البنية
٢٤	٢-٢-٢ القبول
٢٦	٢-٢-٣ المشاركة
٢٧	٢-٢-٤ التخرج
٢٨	٢-٢-٥ التعليم وسوق العمل
٢٩	٢-٢-٦ هيئة العاملين
٣١	٢-٣ التعليم عن بعد
٣٢	٢-٤ تعليم ما بعد التخرج
٣٢	٢-٤-١ البنية والقبول
٣٣	٢-٥ تطورات السياسات
٣٤	٣- البنية التحتية للبحث
٣٤	٣-١ جهات التنفيذ
٣٤	٣-١-١ مؤسسات التعليم العالي

٣٥	٣-١-٢ المؤسسات الخاصة غير الربحية والمؤسسات الحكومية
٣٦	٣-١-٣ قطاع الصناعة
٣	٣-٢ جهات التمويل
٣٧	٣-٣ تطورات السياسات
٣٩	٤- النواحي المالية
٤٠	٤-١ التمويل المؤسسي
٤٠	٤-١-١ المساعدات الحكومية الأساسية
٤١	٤-١-٢ منح البحث العلمي
٤٢	٤-١-٣ عقود البحث وعقود التدريس
٤٢	٤-٢ دعم الطلاب ورسوم التدريس
٤٢	٤-٢-١ دعم الطلاب
٤٤	٤-٢-٢ رسوم التدريس
٤٥	٥- الهياكل الإدارية
٤٦	٥-١ الحكم الفيدرالي والإقليمي
٤٧	٥-٢ المنظمات الوسيطة
٤٨	٥-٣ الحكم المؤسسي
٥٠	٦- ضمان الجودة
٥٠	٦-١ التقييم الداخلي والخارجي
٥١	٦-٢ اعتماد المقررات الدراسية
٥٣	٧- المراجع

الاختصارات

الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث (Bundesministerium für Bildung und Forschung)	BMBF
	العلمي
الهيئة الألمانية للتبادل العلمي (Deutscher Akademischer Austauschdienst)	DAAD
مؤسسة البحث العلمي الألمانية (Deutsche Forschungsgemeinschaft)	DFG
النظام الأوروبي لتحويل رصيد الدرجات	ECTS
القانون الإطاري للتعليم العالي (Hochschulrahmengesetz)	HRG
مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (Hochschulrektorenkonferenz)	HRK
المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات (Kultusministerkonferenz)	KMK
المجلس العلمي الألماني Wissenschaftsrat	

١- مقدمة

تتكون جمهورية ألمانيا الفيدرالية من ستة عشر ولاية (Länder)، وذلك في أعقاب الوحدة الألمانية المعلنة بموجب المعاهدة الموقعة بين جمهورية ألمانيا الفيدرالية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٩٠، ولكل ولاية (Land) دستوره وحكومته الخاصة، حيث ينص الدستور الفيدرالي (Grundgesetz) على أن الولايات لها الحق في التشريع وسن القوانين، دون أن تتعارض مع السلطة التشريعية للولاية (Land)، فتقع مسؤولية وضع التشريعات التعليمية وإدارة نظام التعليم في الأساس على عاتق الولايات، في حين تقلص تأثير السياسة الفيدرالية على سياسات التعليم في ألمانيا عقب التعديل الدستوري في عام ٢٠٠٦.

وينقسم نظام التعليم الألماني إلى تعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال)، والتعليم الأساسي (الابتدائي)، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي (ما بعد الثانوي)، والتعليم المستمر، وما إن يبلغ الطفل السنة السادسة من العمر حتى يلزم التحاقه بالمدرسة الابتدائية (Grundschule)، إذ يلتحق جميع التلاميذ في ألمانيا بالمدارس الابتدائية، ومدة الدراسة أربع سنوات دراسية (٤:١)، باستثناء ولايتي: برلين (Berlin) وبراندنبورغ (Brandenburg)، حيث مدة الدراسة الابتدائية هناك ست سنوات، وينقسم التعليم الثانوي إلى المرحلة الثانوية الدنيا (Sekundarstufe I)، والتي تشتمل على مدارس تعليم التلاميذ في الفئة العمرية (١٠:١٦) عام خلال الصفوف الدراسية من ٥ إلى ١٠ (أو من ٧ إلى ١٠)، والمرحلة الثانوية العليا (Sekundarstufe II)، والتي تشتمل على جميع المقررات التعليمية المبنية على ما ترسخ من أساسيات في المرحلة الثانوية الدنيا، وتستهدف التلاميذ في الفئة العمرية: بين ١٦ و ١٩ عام، فينبغي على كلا الفئتين العمريتين (فئتي الثانوية الدنيا والعليا) إذاً قضاء ثلاث سنوات دراسية داخل المدرسة: تحضر الفئة الأولى نظام الدوام الكامل، بينما تحضر الفئة الثانية نظام الدوام الكامل أو نظام نصف الدوام لمدة ثلاث سنوات.

ومما يتسم به نظام التعليم في ألمانيا أن التعليم الثانوي الأدنى يتم في أنواع مختلفة من المدارس (أهم هذه الأنواع هي: Hauptschule، Realschule، و Gesamtschule، و Gymnasium)، ويعرف هذا النظام التعليمي بنظام التنوع المدرسي (gegliedertes Schulsystem)، كما تمثل هذه الأنواع من المدارس مستويات مختلفة من التعليم، ومن السمات المميزة أيضاً لنظام التعليم الألماني أنه لا يمكن تقرير أو اختيار أحد أنواع التعليم الثانوي إلا بعد إتمام أربع سنوات دراسية (في التعليم الابتدائي) أو عندما يبلغ التلاميذ السنة العاشرة من العمر، وقد أوضحت نتائج إحدى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) 'البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA)^٢ أن هذا التمييز المبكر من شأنه أن يخلق اختلافات في المحصلات والفرص التعليمية بين تلاميذ هذه الأنواع المختلفة من المدارس (Baumert، Prenzel، وآخرون، ٢٠٠٤، تبويب رقم ٣،٧).

^١ يرجع هذا الفصل في الأساس إلى: Eurydice (٢٠٠٣). "ألمانيا ٢٠٠٢/٢٠٠٣". أشكال التعليم، والتدريب المهني، وأنظمة تعليم الكبار في أوروبا (Structures of Education, Vocational Training and Adult Education Systems in Europe)، منقول بتاريخ: ٢٢ - ٥ - ٢٠٠٧ من العنوان الإلكتروني: http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/041DN/041_DE_EN.pdf مؤتمر وزراء التعليم والثقافة (Kultusministerkonferenz) ٢٠٠٦. "نظام التعليم في جمهورية ألمانيا الفيدرالية (The Education System in the Federal Republic of Germany) ٢٠٠٤. وصف المسؤوليات، والأنظمة، والتطورات في سياسة التعليم من أجل تبادل المعلومات في أوروبا (A description of the responsibilities, structures and developments in education policy for the exchange of information in Europe. منقول بتاريخ: ٢٢ - ٥ - ٢٠٠٧ من العنوان الإلكتروني: http://www.kmk.org/dossier/dossier_en_ebook.pdf. Eurydice (٢٠٠٧). "ألمانيا، أبريل/ نيسان ٢٠٠٧". أوراق تلخيصية حول أنظمة التعليم الأوروبي والتحسينات المستمرة (National summary sheets on education systems in Europe and ongoing reforms) منقول بتاريخ: ٢٢ - ٥ - ٢٠٠٧ من العنوان الإلكتروني: http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/047DN/047_DE_EN.pdf

١ - ١ مرحلة التعليم الثانوي الأدنى

تعتمد المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي العام على أسس التعليم الابتدائي المقدم داخل المدارس الابتدائية، وتهدف جميع المقررات التعليمية الخاصة بتلك المرحلة من التعليم إلى إعداد التلاميذ للمقررات التالية في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، ويُعتبر إتمام المرحلة الثانوية العليا الأساس للالتحاق بالتعليم العالي: سواء كان معهد عالي، أو جامعة، أو تعليم مستمر، ولذا تتسم تلك المدارس الثانوية الدنيا - بوجه عام - بطبيعة تقليدية شاملة، إلا إنه ثمة اختلافات كما هو الحال - على سبيل المثال - في المدارس الثانوية (Gymnasien) التي تركز على التعليم الليبرالي، في حين تركز المدارس الثانوية التحضيرية للتعليم المهني (Realschulen) على كل من التعليم الليبرالي والتطبيقي على حدٍ سواء، وتختلف طبيعة انتقال التلميذ من المدرسة الابتدائية إلى إحدى أنواع المدارس الثانوية الدنيا التي يبقى بها حتى إتمام فترة التعليم الإلزامي كامل الوقت باختلاف التشريعات في كل ولاية، وتعتبر الإرشادات التي يتلقاها التلميذ من المدرسة السابقة بمثابة أساس أو توجيه لاختيار مجال المدرسة المستقبلية التي سيلتحق بها، ويلزم ذلك إجراء مشاورات مفصلة مع الآباء، إذ يكون القرار النهائي للآباء، غير أن بعض أنماط محددة من المدارس يتوقف الالتحاق بها على إظهار التلاميذ مستوى معين من القدرات، و/أو القدرة الاستيعابية للمدرسة، و/أو قرار هيئة الإشراف بالمدرسة.

وتقدم المدرسة الثانوية الرئيسية (Hauptschule) التعليم العام الأساسي للتلاميذ، وتضم عادةً المراحل الدراسية ما بين الصف الخامس إلى التاسع، وتتشابه المناهج فيها مبدئياً مع تلك الموجودة في أنواع المدارس الأخرى، إلا إن معدل التدريس فيها يكون أبداً بوجه عام وكذلك محتوى المقررات يشتمل على نسبة أكبر من الأساسيات.

أما المدارس الثانوية التحضيرية للتعليم المهني (Realschulen) فهي توفر تعليماً عاماً أيضاً لكنه أكثر شمولاً، وتبدأ من الصف الخامس إلى الصف العاشر، وتنقسم المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) التقليدية في كثير من الولايات إلى المرحلة السفلى (Unterstufe) والمرحلة العليا (Oberstufe) (مدة كل واحدة ٣ سنوات)، في حين أنها لا تتجاوز الأربع سنوات في كل من ولاية بايرن (Bayern)، وبرلين (Berlin)، وبراندنبورغ (Brandenburg)، وهامبورغ (Hamburg)، أي أنها تبدأ في الصف السادس، وبالإضافة إلى ذلك، ثمة برنامج تعليمي خاص بالمدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) لمدة ٣ أو ٤ سنوات لأجل تلاميذ مرحلة ما بعد الصف السادس أو السابع في المدرسة الثانوية الرئيسية (Hauptschule) ممن لديهم الرغبة في الانتقال للمدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule)، في حين لا تتوفر مثل تلك المدرسة (Realschule) ضمن نظام المرحلة الثانوية الدنيا في الولايات الثلاثة (Saxony، Saxony-Anhalt، Thuringia)، إلا إنه يمكن اختيار الحصول على شهادة إتمام الثانوية التحضيرية (Realschule) إلى جانب شهادة إتمام الثانوية الرئيسية (Hauptschule) في المدرسة المتوسطة (Mittelschulen) في ولاية (Saxony)، والمدرسة الثانوية (Sekundarschulen) في ولاية (Saxony-Anhalt)، وكذلك المدرسة النظامية (Regelschulen) في ولاية (Thuringia).

توفر المدرسة الثانوية (Gymnasien) تعليماً مكثفاً عاماً أو ليبرالياً، ويشمل عادةً الفصول من الخامس إلى الثالث عشر (أو تشمل من الصف السابع إلى الثالث عشر وذلك في حال ارتقاء الطالب مدارس ابتدائية *Grundschule* التي تستغرق فترة الدراسة بها ٦ سنوات علاوة على سنة تمهيدية لاتعتمد على نوع المدرسة) مع تقديم برنامج تعليمي متواصل في المرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي. وبصرف النظر عن المدرسة الثانوية (Gymnasien) التقليدية، هناك أنواع خاصة أخرى من هذه المدارس الثانوية (Gymnasium) بحيث يمكن لطلاب المدرسة الثانوية الرئيسية (Hauptschule) الانتقال إليها بعد الصف السابع، بالإضافة إلى وجود برامج تعليمية مخصصة للقادريين من الطلاب المتخرجين من المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) أو من المدرسة المهنية، وفي نهاية الصف العاشر في المدارس الثانوية (Gymnasium)، يتم ترقية الطلاب الذين حصلوا على درجات النجاح على الأقل في جميع المواد الدراسية إلى المستوى الأعلى من المدارس الثانوية (Gymnasium) (المرحلة الثانوية العليا *gymnasiale Oberstufe*).

أما النوع الرابع من المدارس الثانوية فيتمثل في المدارس الثانوية الشاملة (Gesamtschulen)، وتمنح أكثر من نوع من البرامج التعليمية، والعديد من هذه البرامج التعليمية في مواد دراسية معينة ولأجل صفوف دراسية محددة، يتم تقديمها إما في فصول تم تجهيزها لتلائم مؤهلاً نهائياً خاصاً، أو ضمن مجموعة من الفصول المقسمة إلى مستويين على الأقل وفقاً لقدرات الطالب، وبصرف النظر عن تلك الأنواع الأربعة للتعليم الثانوي، قامت بعض الولايات بإدخال أنواع جديدة من المدارس، حيث تضم فيها المسارات التعليمية لكل من المدرسة الثانوية الرئيسية (Hauptschule)

والمدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule)، وتختلف مسميات هذه المدارس في ولاية، فيطلق عليها إما: المدرسة المتوسطة (Mittelschule)، أو المدرسة الثانوية (Sekundarschule)، أو المدرسة النظامية (Regelschule)، أو المدارس الثانوية الرئيسية والتحضيرية المدمجة (Verbundene Haupt- und Integrierte Haupt-und Realschule)، أو المدارس الثانوية الرئيسية والتحضيرية المرتبطة (Regionale Realschule)، أو المدرسة الإقليمية (Erweiterte Realschule)، أو المدرسة الثانوية التحضيرية الشاملة (Realschule) (Schule)، وفي بعض الحالات، تعتبر هذه الأنماط الهجينة من المدارس بمثابة استجابة لانخفاض أعداد التلاميذ بسبب بعض التطورات السكانية.

ومن الجدير بالذكر أن عدد التلاميذ الذين ينتقلون مباشرة بعد إنهاء المدرسة الابتدائية Grundschule إلى المدرسة الثانوية (Gymnasium) قد ازداد خلال العقود الماضية حتى وصل إلى ٤٤٪ عام ٢٠٠٥، في حين وصلت نسبة عدد الطلاب ممن بدأوا دراستهم الثانوية في المدرسة الثانوية الرئيسية (Hauptschules) إلى ٢٢٪، وفي المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) إلى ٢٧٪، وفي المدرسة الثانوية الشاملة (Gesamtschule) إلى ٧٪ فقط.

وبإتمام برامج التعليم في المرحلة الثانوية الدنيا، يحصل التلاميذ على شهادة تفيد اجتياز الصف التاسع أو العاشر حسب نوع المدرسة، أو اجتياز اختبار نهائي في بعض الولايات. أما في المدارس الثانوية (Gymnasium) فلا يصدر للتلاميذ أية شهادات، وإنما يؤهل لدخول المرحلة الثانوية العليا (Gymnasiale Oberstufe)، وهي المستوى الأعلى من المدارس الثانوية (Gymnasium)، وأما بالنسبة للتلاميذ الذين لم يحققوا الأهداف المقررة لبرنامج التعليم فعليهم المتابعة لحين تسلم تقرير إتمام المدرسة الثانوية. وتقوم وزارة التربية و الشؤون الثقافية للولاية بصياغة نماذج تلك الشهادات.

وفي نهاية الصف التاسع، يستطيع التلميذ في جميع الولايات الحصول على أول مؤهل للتعليم العام، والذي يطلق عليه شهادة التعليم الثانوي الأساسي (Hauptschulabschluss) (شهادة التخرج من المدرسة الثانوية الرئيسية Hauptschule). وتستخدم شهادة التعليم العام عادة لغرض القبول في برامج التدريب المهني ضمن ما يسمى بالنظام الثنائي، كما تعد أيضاً إحدى المتطلبات الأولية للعديد من المدارس المهنية الأخرى.

أما في نهاية الصف العاشر، فيستطيع التلميذ في جميع الولايات الحصول على مؤهل متوسط (الشهادة المدرسية المتوسطة Mittlerer Schulabschluss) ويطلق عليها اسم الشهادة الثانوية التحضيرية (Realschulabschluss) (شهادة التخرج من المدرسة الثانوية التحضيرية Realschule)، حيث يحصل التلميذ على هذه الشهادة من المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) إذا حقق درجات مناسبة في جميع المواد الدراسية المقررة. ويمكن الحصول على (شهادة المدرسية المتوسطة Mittlerer Schulabschluss) أيضاً بعد إتمام الصف العاشر في أنماط أخرى من المدارس الثانوية الدنيا، وذلك إذا حقق التلميذ مستوى محدد من التحصيل الدراسي. كما يمكن الحصول عليها من المعهد المهني (Berufsschule) بعد إتمام مستوى التحصيل المطلوب وتحقيق المعدل المتوسط من الدرجات. تؤهل شهادة التأهيل المتوسطة (Realschulabschluss) الطالب للقبول بالمدارس الثانوية العليا كالمدراس المهنية المتخصصة (Berufsfachschulen) والمدرسة الثانوية المتخصصة (Fachoberschule)، وتستخدم أيضاً عند الالتحاق ببرامج التدريب المهني ضمن النظام الثنائي.

ويجدر الإشارة بأنه لا يمكن استكمال الدراسة في المستوى الأعلى من المدرسة الثانوية (Gymnasium) (المرحلة الثانوية العليا Gymnasiale Oberstufe) إلا إذا تحققت مستويات محددة من التحصيل، وذلك في نهاية الصف العاشر في المدرسة الثانوية (Gymnasium) أو في المدرسة الثانوية الشاملة (Gesamtschule) (وفي نهاية الصف التاسع في المدرسة الثانوية (Gymnasium) في ولايتين من بين الولايات). ومع ذلك، يمكن الحصول على مؤهل القبول المطلوب للانتقال إلى المستوى الأعلى من المدرسة الثانوية

(Gymnasium) عن طريق الحصول على شهادة التأهيل العامة المتوسطة (Mittlerer Schulabschluß) أو عن طريق الحصول على شهادة تأهيل من المدارس المهنية إذا حقق فيها التلميذ المستوى التعليمي المطلوب.

١ - ٢ المرحلة العليا من التعليم الثانوي

عندما يُتم التلاميذ مرحلة التعليم الإلزامي (عادة في عمر ١٥ سنة)، ينتقل الطالب إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي، وتستهدف الطلاب في الفئة العمرية: مابين ١٦ - ١٩ عام. ويعتمد نوع المدرسة التي سيلتحق بها الطالب على المؤهلات التي اكتسبها في نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. وتشمل مجموعة البرامج الدراسية المقدمة كلا من التعليم العام نظام الدوام الكامل، والتعليم والتدريب المهنيين، بالإضافة إلى التدريب المهني ضمن النظام الثنائي (نظام المزدوج، انظر القسم ١ - ٢ - ٣). ويمكن اعتبار الصفين الخامس والسادس في كافة المدارس الثانوية بمثابة مرحلة للتوجيه (Orientierungsstufe أو Förderstufe) مع إتاحة فرصة اختيار المهنة المرغوب الدراسة بها حتى نهاية الصف السادس. وفي بعض الولايات تنظم مرحلة التوجيه في وحدة منفصلة ومستقلة عن أنماط المدارس التقليدية. وفي هذه الحالة تبدأ الدراسة بالمدارس الثانوية في الصف السابع مباشرة.

١ - ٢ - ١ التعليم العام: المرحلة الثانوية العليا Gymnasiale oberstufe

يشمل المستوى الأعلى من التعليم الثانوي "Gymnasiale Oberstufe" من المدارس الثانوية (Gymnasium) الصفوف الدراسية ما بين الحادي عشر إلى الثالث عشر (في بعض الولايات من الصف العاشر إلى الثاني عشر أو من الصف الحادي عشر إلى الثاني عشر)، وعادة ما ينقسم إلى مرحلة تمهيدية لمدة عام واحد وأخرى تأهيلية لمدة عامين. وينتهي هذا المستوى بتقديم اختبار الثانوية العامة (Abitur) في الصف الثالث عشر، فيحصل الطالب عند اجتياز هذا الاختبار بعد قضاء ١٣ عاماً دراسياً بالتعليم على شهادة التخرج (Allgemeine Hochschulreife) (مؤهل القبول بالتعليم العالي العام). كما يمكن الحصول على هذه الشهادة بنهاية الصف الثاني عشر أيضاً شريطة إثبات حضور الطالب لإجمالي ٢٦٥ فترة أسبوعية على الأقل خلال مرحلتي التعليم الثانوي الدنيا والعليا. ويُدرج مستوى أداء التلميذ خلال المرحلة التأهيلية بالتفصيل مع شهادة نتيجة اختبار الثانوية العامة (Abitur)

١ - ٢ - ٢ المدارس المهنية نظام الدوام الكامل

تشمل المدارس المهنية نظام الدوام الكامل: المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule)، والمدرسة الثانوية المتخصصة (Fachoberschule)، والمدرسة الثانوية المهنية (Berufliches Gymnasium)، والثانوية المتخصصة (Fachgymnasium)، بالإضافة إلى المدرسة المتخصصة Fachschule وأنواع أخرى من المدارس توجد في بعض الولايات، أو تلك التي لها أهمية هامشية بسبب قلة عدد الطلاب فيها، ويعتبر المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) من مدارس نظام الدوام الكامل التي تقوم بإعداد طلابها لاحتراق مهنة معينة بالإضافة إلى تنمية مستوى التعليم العام لديهم. وفي حال لم توفر مثل هذه المدارس تأهيلاً مهنيًا كاملاً، يمكن اعتبار - في بعض الحالات الخاصة - فترة الدراسة بالمعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) مكافئة للسنة الأولى من التدريب المهني ضمن النظام الثنائي، وعادة ما ينتهي برنامج المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) باختبار نهائي. كما يمكن للطلاب الحصول على شهادة التأهيل المتوسطة (Mittlerer Schulabschluß) التي تعادل شهادة المدرسة الثانوية التحضيرية للتعليم المهني (Realschule) عن طريق المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) الذي يمتد البرنامج الدراسي فيه لعامين أو أكثر ويعد تقديم شهادة التعليم الثانوي الأساسي (Hauptschulabschluß) شرطاً للقبول. أما عن المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) الذي تبلغ مدة الدراسة به عامين دراسيين ويشترط للقبول به تقديم شهادة المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule)، فإنه يؤهل الطالب للعمل في عدة مجالات منها مساعد فني معتمد (متخصص في الكيمياء الحيوية، أو صناعة الملابس، أو تكنولوجيا المعلومات، أو الهندسة الميكانيكية) أو مساعد إدارة أعمال معتمد (متخصص في معالجة البيانات،

أو اللغات الأجنبية، أو مهارات السكرتارية). أما المدرسة الثانوية المتخصصة (Fachoberschule) فتوفر للتلاميذ المعارف والمهارات العامة والمتخصصة، النظرية والعملية، كما تؤهل للحصول على شهادة القبول بالمعهد العالي المتخصص (Fachhochschulreife)، وتوجد مدارس ثانوية متخصصة في: التكنولوجيا، وإدارة الأعمال والإدارة، والتغذية وعلم التدبير المنزلي، والزراعة، والعمل الاجتماعي، والتصميم، وصناعة البحر، وغيرها.

وأما المدرسة الثانوية المهنية (Berufliches Gymnasium) والثانوية المتخصصة (Fachgymnasium)، فيمثلان المستوى الأعلى من المدارس الثانوية (Gymnasium) مع الانحياز للدراسة التقنية. ويعتبر تقديم شهادة التأهيل المتوسطة (Realschulabschluß) شرطاً ضرورياً للالتحاق بالمرحلة الثانوية العليا (Gymnasiale Oberstufe) أو غيرها من المؤهلات المعادلة لها، أما الشهادة التي يحصل عليها الطالب من المدرسة الثانوية المهنية (Berufliches Gymnasium) أو الثانوية المتخصصة (Fachgymnasium) فهي شهادة تأهيل للقبول بالتعليم العالي العام (Allgemeine Hochschulreife).

وتوفر المدرسة المتخصصة Fachschule تعليمًا مستمرًا وتهدف بذلك تزويد العمال من ذوي المهارة بخبرات العمل لتدريبهم على تحمل المسؤوليات في الإدارة المتوسطة. وبوجه عام، لا تقبل المدرسة المتخصصة (Fachschule) سوى الطلاب الذين أتموا التدريب المهني في إحدى المهن المعترف بها والتي تتطلب تدريباً رسمياً (anerkannter Ausbildungsberuf) فأصبح لديهم قدر من الخبرة العملية في تلك المهنة. وتمتد فترة الدراسة في المدرسة المتخصصة (Fachschule) (وهي مدرسة فنية توفر تدريباً مهنيًا متطوراً) مدة تتراوح بين العام الواحد والثلاثة أعوام. وإذا أتم الطالب الدراسة بهذه المدرسة المتخصصة على نحو مقبول فإنه يُمنح لقباً مهنيًا معتمداً من الحكومة في مجالات: الهندسة أو إدارة الأعمال أو التصميم، وذلك حسب الاختصاص، بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من ألقاب في قطاع العمل الاجتماعي.

١- ٢- ٣ التدريب المهني ضمن نظام نصف الدوام: النظام الثنائي

وفي عام ٢٠٠٥، وصلت نسبة الطلاب المشاركين في التدريب المهني ضمن النظام الثنائي (duales System) إلى ٤٥٪ من طلاب التعليم الثانوي الأعلى في ألمانيا، وذلك في الفترة ما بين السنتين إلى الثلاث سنوات والنصف حسب المهنة المختارة، ويعود وصف هذا النظام "بالنظام الثنائي" إلى تلقي التدريب في مكانين للتعليم: في محل العمل (حين التدريب على أداء الوظيفة) وفي إحدى المدارس المهنية (Berufsschule). ويتمثل هدف التدريب في النظام الثنائي في تحقيق تدريب مهني شامل وكذلك الحصول على المهارات والمعارف الضرورية لاحتراف مهنة ما، وذلك ضمن برنامج تدريبي منظم. وبالتالي يمكن تكليف من يتمكن من الطلاب من إنهاء مرحلة التدريب بنجاح بمزاولة إحدى المهن المعترف بها والتي يصل عددها إلى ٣٧٠ مهنة وتتطلب تدريباً رسمياً لمزاولةها (anerkannte Ausbildungsberufe).

يتحتم إتمام مرحلة التعليم الإلزامي بنظام الدوام الكامل قبل بدء الالتحاق بالتدريب المهني ضمن النظام الثنائي. ولا يوجد شروط أخرى للقبول في النظام الثنائي. ويستند هذا التدريب إلى عقد تدريب بموجب القانون المدني بين شركة التدريب والمتدرب. ويقضي المتدربون نحو ثلاثة أو أربعة أيام أسبوعياً في الشركة ويومين على الأكثر في المدرسة المهنية (Berufsschule). تلتزم شركات التدريب بدفع نفقات التدريب على العمل، كما تقوم بدفع علاوة التدريب للطلاب بما يتوافق مع اتفاقية التفاوض الجماعي في القطاع المعني ويتم وضع المهارات والمعارف المقرر اكتسابها في مكان العمل ضمن برنامج التدريب في لوائح التدريب (Ausbildungsordnung)، ومن ثم يقسم البرنامج حسب المحتوى والوقت في خطة إطار عمل فردي تُحددها شركة التدريب. تشمل فصول المدارس المهنية (Berufsschule) مواد جميع المهن المعروفة التي تتطلب تدريباً رسمياً كما هو منصوص عليه في إطار المقرر الدراسي (Rahmenlehrplan).

يؤدي الطالب في نهاية البرنامج الدراسي اختبارات نهائية تنظمها وتشرف عليها "السلطات المسؤولة عن التدريب المهني". ويضم الاختبار جزءاً عملياً وآخر نظرياً. وتتألف هيئة المتحنيين من: ممثلي الصناعة، والعمال، والمعلمين في المدارس المهنية (Berufsschulen).

ويُمنح الطالب الناجح شهادة تبرز مهارته بوصفه عاملاً ماهراً (Facharbeiterbrief)، أو عاملاً تجارياً (Kaufmannsgehilfenbrief)، أو عاملاً باليومية (Gesellenbrief). وتمنح المدرسة المهنية (Berufsschule) شهادة يمكن أن تضم شهادة التعليم الثانوي الأساسي Hauptschulabschluss أو شهادة التأهيل المتوسطة Realschulabschluss وذلك حسب إنجاز الطالب في المدرسة.

١ - ٣ التعليم الإضافي

لقد أضحى التعليم المستمر مجالاً مستقلاً بذاته ، حيث يبني على ما اكتسبه الطالب مسبقاً من معارف ومهارات وخبرات، وذلك لكونه استثنافاً أو استمراراً للتعليم النظامي ومكملاً للتدريب الأولي الذي يتفاوت في مدته الزمنية. ويغطي التعليم المستمر المجالات العامة والمهنية والسياسية الاجتماعية على حدٍ سواء.

واستجابةً للطلب الزائد على التعليم المستمر، فقد تم تطوير هيكل يرتكز على مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي. ويُتاح التعليم المستمر لدى كلا من المؤسسات الأهلية خصوصاً المعاهد الشعبية العليا (Volkshochschulen)، وكذلك المؤسسات الخاصة، والمؤسسات الكنائسية، والاتحادات التجارية، والعديد من الغرف التجارية والصناعية، والاتحادات والأحزاب السياسية، والشركات والسلطات العامة، ومراكز تثقيف الأسرة، والأكاديميات، والمعاهد المتخصصة (Fachschulen)، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التعلم عن بعد، كما تقدم شركات الإذاعة والتلفزيون برامج خاصة بالتعليم العالي.

ولقد وصل إجمالي مؤسسات التعليم العالي المعترف بها رسمياً والتي تقدم تعليماً إضافياً إلى ٢٥٠٠ مؤسسة، إلا إن معظمها من المعاهد الشعبية العليا (Volkshochschulen) (٢٣٨٤) في عام ٢٠٠٧).

٢- البنية التحتية للتعليم العالي

يشمل القطاع الثالث مؤسسات التعليم العالي وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تمنح البرامج المؤهلة لاحتراق مهنة ما ، وذلك للطلاب الذين أتموا المرحلة الثانوية العليا بنجاح وحصلوا على مؤهل القبول بالتعليم العالي. وفي عام ٢٠٠٧ ، بلغ إجمالي مؤسسات التعليم العالي ٣٨٣ مؤسسة منتشرة في أنحاء جمهورية ألمانيا الفيدرالية ، وثمة أساليب مختلفة لتصنيف تلك المؤسسات ، إلا إنه عادة ما يتم تمييز أنواع المؤسسات التالية:

الجدول ١- ٢: عدد مؤسسات التعليم العالي حسب النوع لعام ٢٠٠٧

نوع المؤسسة
- المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)
- الجامعات (Universitäten) ، الجامعات التقنية (Technische Universitäten) ، المعاهد الجامعية العليا الشاملة (Universitäten-Gesamthochschulen)
- المعاهد العليا المتخصصة في العلوم الإدارية (Verwaltungsfachhochschulen)
- المعاهد العليا التربوية (Pädagogische Hochschulen)
- المعاهد الكنائسية العليا (Theologische Hochschulen)
- المعاهد العليا للفنون والموسيقى (Kunsthochschulen and Musikhochschulen)

وبالإضافة إلى تلك الأنواع المذكورة هنا ، يوجد أنواع خاصة من مؤسسات التعليم العالي لا تقبل سوى فئات معينة من الدارسين (كمؤسسات التعليم العالي التابعة للقوات العسكرية الفيدرالية). كما تعتبر الأكاديمية المهنية (Berufsakademien) (التي تم تأسيسها في ٨ ولايات) جزءاً رسمياً من قطاع التعليم الثالث ولكن لن يأتي ذكر تفاصيل عنها هنا. وتتنمي معظم مؤسسات التعليم العالي إلى القطاع العام بينما توجد بعض المؤسسات الخاصة أيضاً. ولا ينبغي أن نأخذ مدلول "المؤسسات الخاصة" بحرفيته لأن هذه المؤسسات تخضع للمعايير القانونية ذاتها التي تطبق على المؤسسات الحكومية. لذلك فإن التعبير عنها بـ "مؤسسات معترف بها رسمياً" (وعددهم ٦٢ مؤسسة) هو الأكثر ملائمة. وإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي البالغ عددها ٣٨٣ والمذكورة أعلاه ، فإن هناك (حوالي ٧٠) مؤسسة خاصة "حقيقية" ، وغالباً ما تكون هذه المدارس مجرد مؤسسات صغيرة أحادية الاختصاص ، وتضم نحو ٢٠,٠٠٠ طالب فقط.

٢- ١ المعاهد العليا المتخصصة²

٢- ١- ١ البنية

ظهرت المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) لأول مرة في عام ١٩٧٠ بوصفها نمطاً جديداً من المؤسسات في نظام التعليم العالي بجمهورية ألمانيا الفيدرالية. وتتركز الدراسات داخل المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) بشكل كبير على متطلبات واحتياجات المهن الحرفية. وعادةً ما تغطي المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) عدد محدود من مجالات الدراسة. ويعتبر البحث العلمي التطبيقي بالإضافة إلى التنمية من مهام المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) وذلك إلى

² يستند هذا القسم إلى المجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) ، (٢٠٠٢). "Empfehlungen zur Entwicklung der Fachhochschulen". يناير ٢٠٠٢ ، إيداع رقم ٠٢/٥١٠٢. "راجع ٢٢.٠٥ ، ٢٠٠٧ ، على الرابط: <http://www.wissenschaftsrat.de/texte/5102-02.pdf> الوزارة الفيدرالية

للتعليم والبحث العلمي ، (٢٠٠٤). "Die Fachhochschulen in Deutschland". راجع ٢٩.٠٥ ، ٢٠٠٧ ، على الرابط: http://www.bmbf.de/pub/die_fachhochschulen_in_deutschland.pdf

جانب مهمة التعليم. فمنذ عام ١٩٩٢، ينهض برنامج "البحث العلمي التطبيقي والتنمية في المعاهد العليا المتخصصة" (Applied Research and Development at Fachhochschulen التابع للوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي - BMBF Bundesministerium für Bildung und Forschung) بدور مهم في تحسين كفاءة تمويل الطرف الثالث لمشروعات البحث العلمي والتنمية التطبيقية. وثمة مهمة ثالثة تضطلع بها المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) ألا وهي القيام بالدور المحلي في نقل التكنولوجيا والمعرفة.

تتنوع المؤسسات التعليمية إلى حد كبير، وذلك من حيث الحجم وعدد الطلاب وعدد البرامج الدراسية. كما تحظى المعاهد العليا المتخصصة Fachhochschulen المستقلة بكيان محلي خاص أو مجال اختصاص محدد.

وقد قام ثلاثون معهد من المعاهد العالية المتخصصة في العلوم الإدارية (Verwaltungsfachhochschulen) بدور متميز في تدريب الموظفين الحكوميين على ما يطلق عليه المستوى العالي من للخدمة المدنية. وتقوم الوزارات الفيدرالية المختلفة بتمويل تلك المعاهد. ويقتصر الالتحاق بها على موظفي الحكومة.

وفيما يلي مجالات الدراسة التي تشمل قرابة خمسين برنامج دراسي في المعاهد العليا المتخصصة Fachhochschulen:

- العلوم الهندسية
- الاقتصاد والقانون الاقتصادي
- العمل الاجتماعي
- الإدارة وإدارة العدالة
- تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب الآلي
- التصميم
- الرياضيات
- دراسات الاتصال والمعلومات
- التمرير والإدارة في نظام الصحة العامة

وبالإضافة إلى البرامج المتاحة للشهادة الجامعية الأولى وما يليها من برامج الماجستير، هناك المزيد من فرص الدراسات العليا والمتمثلة في البرامج التكميلية والبرامج التبعية (postgraduale Studiengänge) وهي إما أن تبنى على الشهادة الجامعية الأولى، وإما أن تزيد من المهارات المهنية، وإما تعزز التخصص، وإما يدرسها الطالب بالتوازي مع برنامج دراسي آخر مختلف. وبخلاف التعليم المستمر، يتم الالتحاق ببرامج الدراسات العليا الرسمية تلك مباشرة بعد البرنامج الدراسي الأول أو أثنائه، وينال من يجتازها منحة للحصول على درجة التعليم العالي، وقد تقدم المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) برامج دولية للحصول على الدرجة العلمية، حيث يتم القيام بجزء من الدراسات في مؤسسة أو شركة أجنبية. وأعدت دائرة التعليم العالي (Hochschulkompass) (٢٠٠٧) قوائم تتضمن ١٨٧ من البرامج الدراسية الدولية التي يلتحق مجتازها بـ ١٤١ من برامج الماجستير. وقد دعم برنامج الشرح المسمى "البرامج الموجهة عالمياً لنيل الدرجة العلمية" التابع للوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث BMBF، الذي نفذته مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (Hochschulrektorenkonferenz – HRK) والهيئة الألمانية للتبادل العلمي (Deutsche – DAAD Akademischer Austauschdienst)، بعضاً من تلك البرامج.

محتويات البرنامج

منذ عام ٢٠٠٢، تم استبدال نظام الاعتماد بالنظام السابق للتسيق المشترك للوائح الدراسة والاختبارات، ويتضمن النظام السابق لوائح اختبارات الحصول على درجة الدبلوم وشروط عامة بشأن لوائح اختبارات الحصول على درجة الماجستير، وتضم تلك اللوائح قواعد أساسية للاختبارات في البرامج الدراسية المؤهلة للحصول على درجة الدبلوم والماجستير. وقد وُضعت هذه اللوائح بالتعاون بين المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بالولايات (KMK – Kultusministerkonferenz) ومؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK).

تشتمل المحتويات الرئيسية للوائح إطار العمل على بيانات مرجعية كمية للبرامج الدراسية، لا سيما: مدة الدراسة الاعتيادية (Regelstudienzeit)، وعدد ساعات تدريس المواد الإلزامية والاختيارية، وعدد الشهادات (Leistungsnachweise) المطلوبة للقبول لاجتياز الاختبارات، وتفاصيل الاختبارات، والوقت المسموح به لإنهاء الرسالة العلمية الأخيرة.

وأثناء مرحلة اعتماد البرامج الدراسية، يتم فحص البرامج للتأكد من مدى تحقيقها للمعايير المتعلقة بالبنية والموضوع والمحتوى فضلاً عن ملاءمتها المهنية. وتعتبر مرحلة الاعتماد ذات طابع رسمي موضوعي يمكن التحقق منه. تقوم مكاتب الاعتماد اللامركزية التي يعتمدها هي الأخرى مجلس الاعتماد المستقل (Akkreditierungsrat) - باعتماد البرامج الدراسية. ويقوم مجلس الاعتماد المستقل، والذي ينوب عن جميع الولايات (Länder) بوضع القواعد لمكاتب الاعتماد كما يشرف على مرحلة اعتماد البرامج الدراسية وذلك بوصفه مؤسسة للقانون العام.

تعتبر المبادئ التوجيهية لبنية التعليم إطار عمل لتخطيط وتصور للبرامج الدراسية، كما تشكل أساساً للاعتماد. تسري هذه المبادئ التوجيهية على جميع الولايات (Länder) التي يتبناها المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بالولايات (KMK) (الشروط البنوية المشتركة بين الولايات *Ländergemeinsame Strukturvorgaben*). ومن بين المبادئ التوجيهية لبنية التعليم الاهتمام ببنية الدراسة ومدتها. صُممت برامج دراسة البكالوريوس بوصفها برامج دراسية مؤهلة للحصول على درجة علمية أولى تؤهل الطالب للالتحاق بالعمل المهني. ويجب أن تقدم هذه البرامج الأساس الأكاديمي، والمهارات المنهجية، والمؤهلات المرتبطة بالمجال المهني. وفيما يخص برامج الماجستير، تميز المبادئ التوجيهية البنوية بين برامج دراسة الماجستير التي تميل إلى البحث وبين تلك الموجهة إلى الممارسة بدرجة أكبر. تُزود برامج دراسة البكالوريوس والماجستير بنظام رصد الدرجات *credit point system* القائم على النظام الأوروبي لتحويل رصيد الدرجات (ECTS).

في عام ٢٠٠٥، حاول المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بالولايات أن يصل إلى إطار عمل لمؤهلات الحصول على الدرجات العلمية في التعليم العالي الألماني (Qualifikationsrahmen für Deutsche Hochschulabschlüsse). ويعد هذا الإطار، إلى حد ما، بمثابة خطوة نحو تحديد درجات التعليم العالي. ويحوي إطار التأهيل وصفاً عاماً لملف تأهيل الخريج، وقائمة بنتائج التعلم المنشودة، ووصفاً لكفاءات الخريجين ومهاراتهم، ووصفاً للجوانب الرسمية لمستوى التدريب. ويضم هذا الإطار أيضاً قائمة بمتطلبات التأهل لدرجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

بنية البرنامج

في الفصل الدراسي لصيف ٢٠٠٧، كانت ثلاثة من أصل أربعة برامج دراسية في المعاهد العليا المتخصصة كافية للحصول على درجة البكالوريوس أو الماجستير (Hochschulrektorenkonferenz 2007). وبعبارة أكثر وضوحاً، يوجد ١٤٦١ برنامج للبكالوريوس و ٨١٠ لدرجة الماجستير مقارنةً ب ٨٠٥ من البرامج الأخرى. ومع ذلك، يسجل معظم الطلاب في برامج الدبلومة، إلا إن

النسب متغيرة، وفي الفصل الدراسي لشتاء ٢٠٠٦/٢٠٠٧، اختار أغلب طلاب السنة الأولى الالتحاق ببرامج البكالوريوس (بنسبة ٦٨٪ في مقابل ٢٨٪ ببرامج الدبلومة، نظام المعلومات الجامعية ٢٠٠٧ Hochschul Informations System).

وينقسم كل برنامج من برامج الدبلومة إلى قسم الدراسات الأساسية (Grundstudium) وتستمر هذه الدراسات حتى أربع فصول دراسية، وتنتهي باختبار الدبلومة المتوسطة (Diplomvorprüfung)، وقسم الدراسات المتقدمة (Hauptstudium) الذي ينتهي باختبار الدبلومة (Diplomprüfung)، وعادةً ما تكون المدة الإجمالية للدراسات ثمانية فصول دراسية.

في أغلب الأحوال، تُصمَّم برامج درجة البكالوريوس في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) على أن تستغرق ستة فصول دراسية أو سبعة. فمعظم البرامج تستغرق ستة فصول دراسية، إلا إن حوالي ٤٠٪ من برامج البكالوريوس تستغرق سبعة فصول دراسية. وغالباً ما يتم اختيار هذه المدة الطويلة لبرامج البكالوريوس؛ نظراً لأنها تتيح للمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) دمج فصلاً دراسياً مخصصاً لاكتساب الخبرة العملية خارج المؤسسات التعليمية (Praxissemester) دون التأثير السلبي على وقت التعليم الأصلي.

لذلك، فإن نسبة كبيرة من برامج الماجستير (٣٧٪) في المعاهد العليا المتخصصة تستغرق ثلاثة فصول دراسية بدلاً من أربعة كما هو الحال في برامج الماجستير العادية.

وتمتد الفصول الدراسية من مارس إلى أغسطس، ومن سبتمبر إلى فبراير. وبصفة عامة، يستمر الفصل الدراسي لمدة تسعة عشر أسبوعاً، وتُقتضى معظم ساعات الدراسة في المحاضرات.

تصميم البرنامج

تم إعداد برامج الدراسة وتنظيم التدريس والتعلم بالمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) خصيصاً ليكفل الممارسة العملية والاحتياجات المهنية. وتمثل الفصول الدراسية التي يقضيها الطلاب خارج المؤسسات لاكتساب الخبرة العملية (Praxissemester) إحدى المميزات الحيوية.

النظام الثنائي

في الأعوام الأخيرة، تبنت المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) نهجاً مشابهاً لأكاديميات الدراسات المهنية (Berufsakademien). كما أدخلت - خاصةً في مجالات الهندسة وإدارة الأعمال - البرامج التي تجمع بين الدراسات الأكاديمية والتدريب أو التوظيف الميداني، وذلك في ضوء النظام الثنائي (duales System)، ويطلق على هذه البرامج اسم "برامج الدراسة المقترنة بالممارسة" (Studiengänge im Praxisverbund) أو "البرامج الدراسية التعاونية" (kooperative Studiengänge). ويحصل الطلاب على عقود تدريب أو توظيف، وتوزع فترات الدراسة والخبرة العملية تبعاً لنماذج متنوعة (نموذج الشطيرة أو النموذج المتتالي (sandwich or consecutive model) (Studienordnung). ويخضع ذلك للوائح الدراسة (Studienordnung)، وتُمنح درجة الدبلومة (Diplomgrad) مضافاً إليها لفظة "معهد عالي متخصص" عقب إتمام الدراسة.

٢-١-٢ القبول

يعتبر الشرط الأساسي للقبول بالمعهد العالي المتخصص (Fachhochschulen) هو الحصول على المؤهل العام للالتحاق بالتعليم العالي (Allgemeine Hochschulreife) أو مؤهل الالتحاق بالتعليم العالي المتخصص في مجال دراسي محدد (Fachgebundene Hochschulreife)، أو الشهادة الثانوية المتخصصة (Fachhochschulreife)، وهي التي تُمنح دائماً بعد

١٢ مرحلة متتالية في المعهد العالي المتخصص. وعادةً ما ينبغي على الحاصلين على مؤهل الالتحاق بالتعليم العالي إتمام التدريب العملي أو فترة اختبار تدريبية. ومع ذلك، يمكن الحصول على مؤهل الالتحاق بالمعهد العالي المتخصص بالانضمام لصفوف إضافية في المدارس المهنية، مثل: المدرسة المهنية العليا *Berufsfachschulen* والمدرسة المهنية *Fachschulen*. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب القبول ببعض البرامج الدراسية خبرات عملية سابقة ذات صلة، ففي بعض المواد الدراسية مثل التصميم، يُتطلب وجود قدرات فنية إضافة إلى مؤهل الالتحاق بالتعليم العالي. وفي الوقت الحاضر، يحصل أكثر من نصف الملحقين بالمعاهد العليا المتخصصة على مؤهل عام للالتحاق بالتعليم العالي وهو الذي يؤهلهم للدراسة الجامعية.

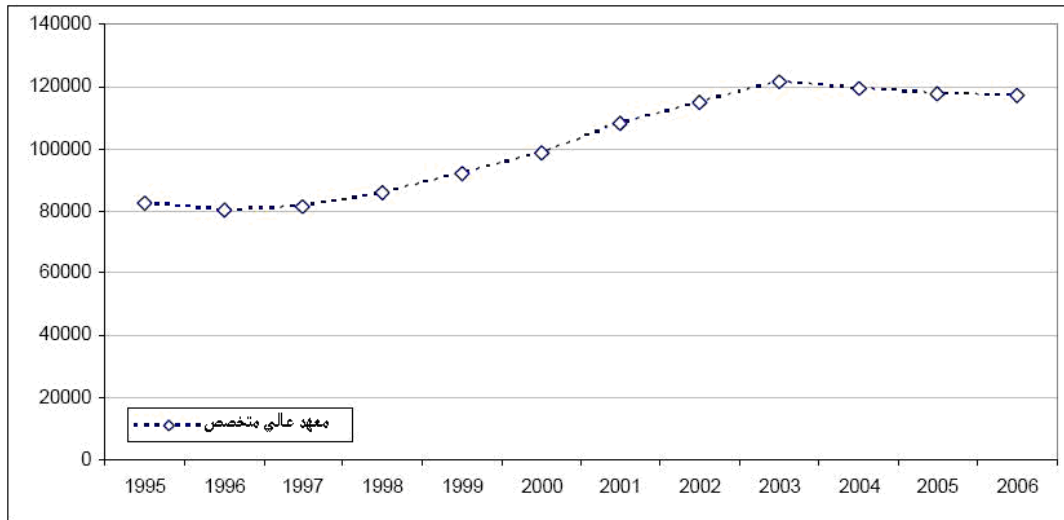
وفي جميع الولايات تقريباً، ثمة طرق أخرى لقبول المتقدمين المؤهلين مهنيًا ممن ينقصهم مؤهل الالتحاق بالتعليم العالي. ويشترط في المتقدم الإلمام بالمعارف والمهارات اللازمة للالتحاق بالتعليم العالي، وذلك باجتياز إحدى إجراءات القبول (مثل: التسجيل المؤقت في فترة دراسية تحت الاختبار)، أو باجتياز اختبار القبول بالمعهد العالي المتخصص *Fachhochschule* (مثل: تقييم أو اختبار قدرات أو مقابلة). وبناءً على المؤهلات المهنية السابقة للمتقدم، عادةً ما يُمنح حقاً مقيداً بالالتحاق ببرنامج دراسي محدد في التعليم العالي.

وتسري هذه اللوائح أيضاً على المستوى الدولي، إذ يتم قبول الطلاب الأجانب بالمعاهد العليا المتخصصة (*Fachhochschulen*)، بشرط الحصول على درجة علمية أجنبية معادلة إضافةً إلى إلمامهم باللغة الألمانية.

تقبل معظم المعاهد العليا المتخصصة (*Fachhochschulen*) عدد محدد من الطلاب لدراسة مواد بعينها وذلك وفقاً للقدرة الاستيعابية لكل معهد. وفي العادة يتم اختيار الطلاب للدراسة بتلك المواد وفقاً لمتوسط الدرجات وفترة الانتظار.

٢- ١- ٣ المشاركة

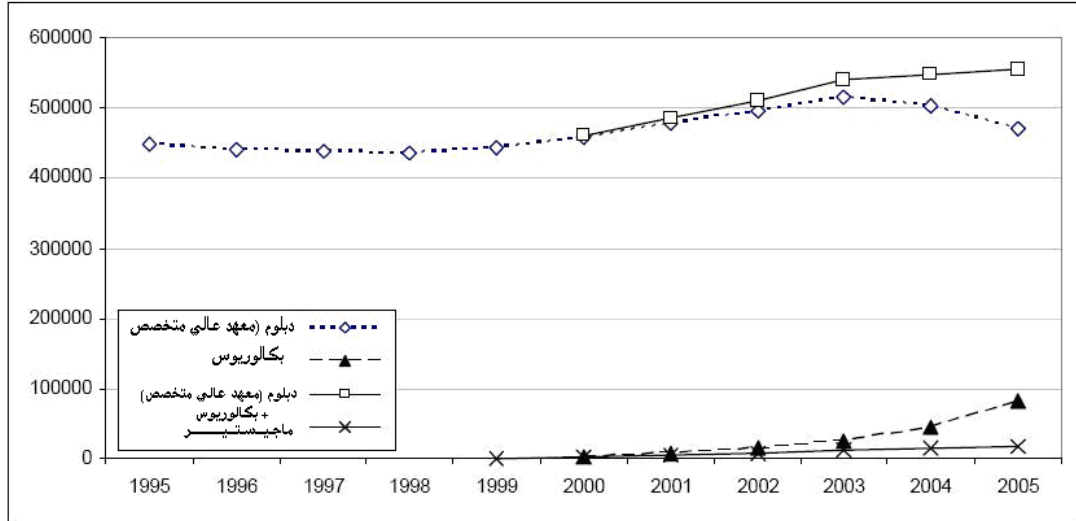
الشكل ٢_١: المتقدمون الجدد للمعاهد المتخصصة (*Fachhochschulen*)



المصدر: Cheps, IHM 2007

منذ عام ١٩٩٦، زاد عدد المتقدمين الجدد بالمعاهد العليا المتخصصة *Fachhochschulen* (بعد فترة توقف مؤقتة). وفي عام ٢٠٠٣، قل عدد المتقدمين، وبدأت فترة من الركود

الشكل ٢_٢: التسجيل في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)



المصدر: Cheps, IHM 2007

بدأ عدد الطلاب المسجلين في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) في الازدياد منذ أواخر التسعينيات، وحل التسجيل في برامج البكالوريوس محل التسجيل في برنامج الدبلومة التقليدي، غير أن معدل الزيادة والنقصان يعتبر بطيئاً نسبياً.

٢-١ - ٤ التخرج (Outflow)

إن مدة الدراسة المعتادة (Regelstudienzeit) ثابتة في لوائح الاختبارات (Prüfungsordnung) الخاصة بكل برنامج دراسي، إذ تحدد اللوائح الوقت المفترض لإتمام البرنامج الدراسي مع الاختبار المقرر. يستغرق إتمام معظم البرامج الدراسية في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) ثمانية فصول دراسية من بينها فصل أو فصلين للخبرة العملية (Praxissemester). وفي عام ٢٠٠٥، استغرق الحصول على دبلوم (معهد عالي متوسط FH) حوالي ٤,٧ سنوات في المتوسط، واستغرق نيل درجة البكالوريوس مدة ٣,٣ سنوات، بينما استغرق نيل درجة الماجستير ٢,١ سنوات، وذلك وفقاً لما أورده (مكتب الإحصاء الفيدرالي Statistisches Bundesamt ٢٠٠٧، جدول ٢-٢ - ٤).

تمنح المعاهد العليا المتخصصة شهادة الدبلوم *Diplomgrad*، ودرجة البكالوريوس، ودرجة الماجستير عند إتمام أحد برامج الدراسات. ويُشار في شهادة الدبلوم إلى مجال الدراسة وأنها تم منحها للطلاب من أحد المعاهد العليا المتخصصة. على سبيل المثال، فإن خريج برنامج دبلوم الهندسة يحصل على لقب مهندس حاصل على دبلوم من (معهد عالي متخصص) *Diplomingenieur* (Fachhochschule) والذي يُكتب بالصيغة المختصرة: م.خ. (Dipl.-ing.)، وبموجب الاتفاقيات المبرمة مع أي من مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، تقوم المعاهد العليا المتخصصة بمنح درجة علمية أجنبية (درجة علمية مزدوجة ودرجة علمية مشتركة) بالإضافة إلى الدبلومة الألمانية، وتستخدم المسميات التالية لدرجات البكالوريوس وما يليها من درجات الماجستير:

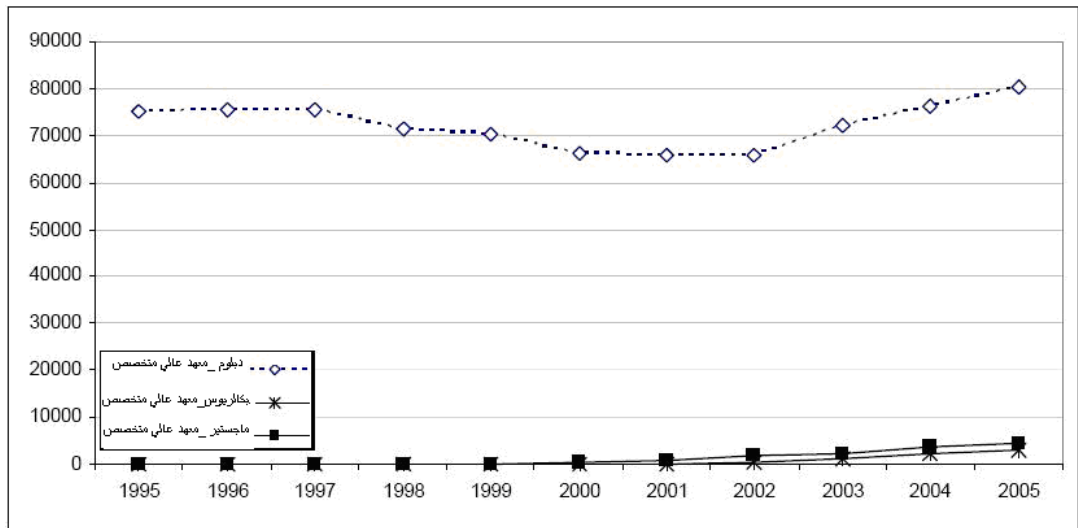
- ليسانس الآداب (B.A.)
- بكالوريوس العلوم (B.Sc.)
- بكالوريوس الهندسة (B.Eng.)

- بكالوريوس القانون (LL.B.)
- درجة الماجستير في الآداب (M.A.)
- درجة الماجستير في العلوم (M.Sc.)
- درجة الماجستير في الهندسة (M.Eng.)
- درجة الماجستير في القانون (LL.M.)

كما تضيف المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) ملحق لكل من شهادتي إتمام الدبلومة وبرامج دراسة الماجستير الخاصة بها، علاوة على إضافة الملحق نفسه إلى شهادة البكالوريوس/ الماجستير حيث يصف الملحق برنامج الدراسة، ومدى التقدم الذي تم إحرازه بها، وأداء الخريج، وعادةً ما يكون ذلك باللغة الإنجليزية.

ولا يمكن الحصول على درجة الدكتوراه من المعهد العالي المتخصص، وذلك لأن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي هي وحدها المخول لها منح درجات الدكتوراه، ولكن يمكن لخريجي المعهد العالي المتخصص استكمال الدراسة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة من الجامعات.

الشكل ٢_٣: خريجو المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)



المصدر: Cheps, IHM 2007

ويوضح الشكل أعلاه انخفاض التسجيل في أوائل التسعينيات، وزيادته في أواخرها، ووفقاً لبيانات المتقدمين الجدد وبيانات التسجيل، فقد يكون من المتوقع استمرار زيادة عدد الخريجين حتى أواخر القرن العشرين.

٢-١-٥ التعليم وسوق العمل

يعتبر الهدف المعلن للمعهد العالي المتخصص *Fachhochschule* هو أن يكون التعليم فيه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتدريب المهني، ويتحقق هذا الهدف في المقام الأول عن طريق تضمّن البرنامج الدراسي على فصل أو فصلين دراسيين لاكتساب الخبرة العملية (*Praxissemester*). وفي كثير من الحالات، نجد موضوعات درجة الدبلومة *Diplomarbeiten* - التي تستغرق حوالي ثلاثة أشهر من الدراسة - مستقاة من المشكلات التي ظهرت أثناء التدريب، وأحياناً ما يتم إعداد هذه المشكلات بالتعاون

مع الهيئات الصناعية، والتجارية. وبفضل هذا النهج يكتسب الطلاب رؤية أفضل في واقع العمل، فضلاً عن الاتصال بأرباب الأعمال الذين من المتوقع العمل معهم في المستقبل.

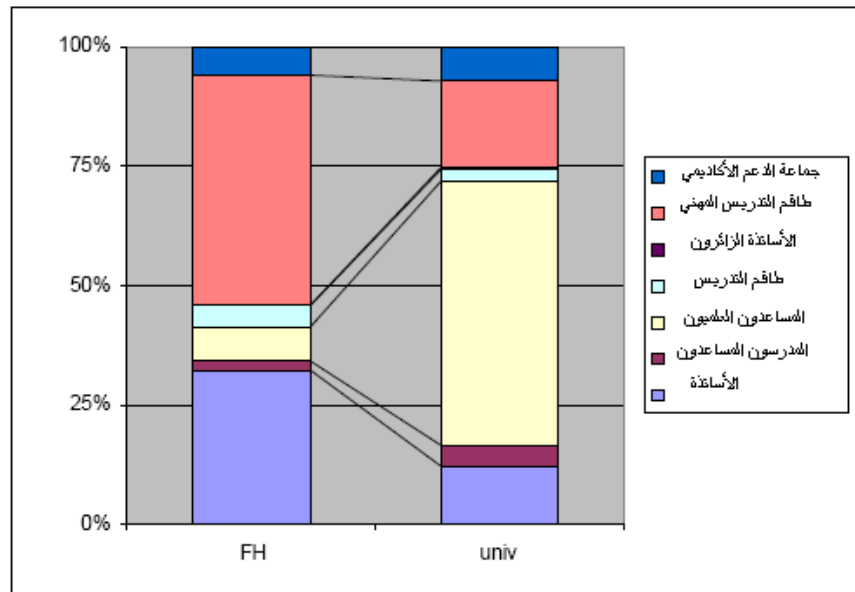
وكثيراً ما تقوم المعاهد العليا المتخصصة بتقديم التدريب لبعض قطاعات سوق العمل، وقد ظل طلب تلك القطاعات لموظفين حاصلين على شهادات التخرج من المعاهد العليا المتخصصة في ازدياد. وكثير من الشركات لا تميز بين شهادات المعاهد العليا المتخصصة وبين نظيراتها من الجامعات عند التعيين (المجلس العلمي الألماني ٢٠٠٧ Wissenschaftsrat). ويجدر الإشارة بأن أدنى مستوى للبطالة بين المتعلمين توجد بين خريجي المعاهد العليا المتخصصة، وعلاوة على ذلك، فإن الفترة الانتقالية لخريجي المعاهد العليا المتخصصة أقصر من تلك الفترة لخريجي الجامعات (Briedis and Minks 2004).

وتمنح مكاتب الاستشارات الطلابية، وخدمات الإرشاد الوظيفي بالمعاهد العليا المتخصصة المعلومات، والإرشادات التي تساعد الطلاب على الانتقال من التعليم العالي إلى العالم المهني. وقد تتحسن آفاقهم الخاصة بسوق العمل بتخصيص مجالات ملائمة للدراسة.

٢-١-٦ هيئة العاملين

تفرق الإحصائيات الرسمية بين العاملين بنظام الدوام الكامل ممن يعملون بصورة منتظمة (*hauptberuflich*) وهؤلاء العاملين بنظام نصف الدوام (*nebenberuflich*). وثمة أربعة أنواع من الفئة الأولى من العاملين: أساتذة الجامعة (يشغلون سبع مراتب وظيفية)، وأعضاء هيئة التدريس (*Lehrkräfte für besondere Aufgaben*)، والمساعدون العلميون (*Wissenschaftliche Mitarbeiter*)، والمدرسون والمساعدون (*Dozenten und Assistenten*). وفضلاً عن طاقم العمل المعتاد، فتتمة ثلاثة أنواع للعاملين بنظام نصف الدوام: الأساتذة الزائرون والمساعدون، وطاقم التدريس (*Lehrbeauftragte*) وموظفي الدعم الأكاديمي (*Wissenschaftliche Hilfskräfte*).

الشكل ٢_٤: هيئة العاملين الأكاديميين حسب نوع الوظيفة ونوع مؤسسة التعليم العالي لعام ٢٠٠٦



المصدر: (مكتب الإحصاء الألماني ٢٠٠٦)

متطلبات الالتحاق

يجب أن يكون لدى أساتذة الجامعة بمعاهد التعليم العالي (*Fachhochschulen*) - كما ينص القانون - إنجازات واضحة في مجال التطبيق أو التطوير الأكاديمي ، أو في مجال المعرفة العلمية ووسائلها و على أن تكون هذه الإنجازات ثمرة خبرة لا تقل عن خمس سنوات ، منها ثلاث على الأقل خبرة عملية خارج نطاق التعليم العالي. ومن المتطلبات الأخرى ، الحصول على درجة علمية من معهد تابع للتعليم العالي ووجود القدرة على التدريس، والكفاءة، والاستعداد للعمل الأكاديمي الذي يظهر بوضوح مع الحصول على درجة الدكتوراه (أو استعداد خاص للعمل بالفنون الإبداعية).

واجبات وأوضاع أعضاء هيئة التدريس

يؤدي أساتذة الجامعة (*Fachhochschulen*) واجباتهم - المتعلقة بالعلوم والفنون (الآداب) والبحث العلمي والتدريس التي وكلت إليهم من المعاهد التعليمية - على نحو مستقل في مجالات موضوعاتهم الخاصة. وتتضمن واجباتهم أيضاً الإسهام في أنشطة الإصلاح التعليمي، وتقديم الاستشارات الأكاديمية، وإدارة المعاهد العليا، ووضع الاختبارات، وغالباً ما تقوم الوزارة المسؤولة عن العلوم في المنطقة المعنية بتعيين الأساتذة بوصفهم موظفين للخدمة المدنية وذلك بتعيين محدود أو غير محدود و على الرغم من هذا يمكن اعتبارهم موظفين يحصلون على راتب.

ويشار إلى مدى التزام العاملون بالتدريس بنظام الدوام الكامل بالوحدات (مقرر/ساعة *Lehrveranstaltungs-stunden*). حيث تعني كل وحدة حوالي ٤٥ دقيقة اسبوعياً بالفترة الواحدة وذلك عند إلقاء المحاضرات خلال الفصل الدراسي. وتحدد التزامات التدريس بموجب القرار التي اعتمده المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات *KMK* في ٣١ يناير سنة ١٩٩٢ تبعاً للفئات المختلفة من أعضاء هيئة التدريس. حيث يتوقع من الأساتذة الجامعيين (*Fachhochschulen*) بالمعاهد العليا تدريس ١٨ وحدة أسبوعياً، وعند قبول أو أداء وظائف أو حمل مسؤوليات معينة يمكن تخفيض الالتزامات الخاصة بالتدريس، مثل، أداء الوظائف الإدارية داخل معاهد التعليم العليا، أو تولى الأعمال البحثية والتنمية بالمعاهد العليا المتخصصة (*Fachhochschule*).

٢- ٢ الجامعة^٢

٢- ٢- ١ البنية

تُمنح المرتبة الجامعية للجامعات التقليدية والجامعات التقنية (المعاهد التقنية العليا *Technische Hochschulen* أو الجامعات التقنية *Technische Universitäten*) المتخصصة في العلوم الطبيعية والهندسية. ويمكن اعتبار الجامعات الشاملة (*Gesamthochschulen*) التي تأسست في السبعينيات من القرن الماضي نوعاً خاصاً من الجامعات، إلا إنها على قدر محدود من الأهمية، وفي الواقع فإن معظم الجامعات الشاملة تظهر أنها جامعات "عادية". وتتمثل فكرة الجامعات الشاملة في تقديم مقررات دراسية أكاديمية، إلى جانب المقررات الدراسية الأخرى المقدمة في المعاهد العليا المتخصصة (*Fachhochschulen*) ، كما تعادل الجامعات أيضاً بعض المؤسسات التي تقدم مجموعة محدودة من المقررات الدراسية مثل: (المعاهد الكنائسية العليا *Theologische Hochschulen*) والمعاهد التربوية العليا (*Pädagogische Hochschulen*) ، والعنصر المشترك بين

^٢ على الرغم من تناول الموضوعات الخاصة بكلية الفنون والموسيقى في دراسة منفصلة، إلا إن هذا القسم يتضمن معلومات عن هذا القطاع من الكليات.

هذه المؤسسات هو حقها الطبيعي في منح درجة الدكتوراه (*Doktorgrad*)، ومنح مؤهل للتدريس ما بعد الدكتوراه (درجة ما بعد الدكتوراه *Habilitation*). و يطلق على هذين الحقين : حق الجامعة في منح الدكتوراه ومؤهلات ما بعد الدكتوراه (*Habilitationsrecht and Promotionsrecht*) على التوالي، وطبقاً للقانون الإطارى للتعليم العالي (HRG- *Hochschulrahmengesetz*)، فإن التدريس والدراسة داخل الجامعات يهدفان إلى إعداد الطلاب للاشتغال بإحدى المهن في مجال معين، بحيث يكتسبون المعرفة، والمهارات، والأساليب المطلوبة والمناسبة لكل برنامج من البرامج الدراسية، و التي تمكنهم من ممارسة العمل في المجال العلمي أو الفني، والإلتزام بالسلوك المسؤول داخل دولة حرة و ديمقراطية واجتماعية يحكمها سيادة القانون.

مجالات الدراسة في الجامعة

عادةً ما تقدم الجامعات مجموعة من المواد الدراسية، وتختلف هذه المواد من مؤسسة لأخرى، و يبلغ إجمالي هذه المواد المقدمة من كافة الجامعات ٣٣٠ مادة تدرس في ٦٨٠٠ برنامجاً دراسياً يمنح درجات علمية مختلفة، ومن أشهر مجالات الدراسة ما يلي:

- اللغات والدراسات الإنسانية والتربية الرياضية.
- القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية.
- الرياضيات والعلوم الطبيعية.
- الطب.
- الهندسة الزراعية والحراجه وعلوم التغذية.
- العلوم الهندسية.

مجالات الدراسة في كليات الفنون والموسيقى

تقدم كليات الفنون مقررات دراسية في الفنون البصرية، وفنون التصميم، وفنون التمثيل، أما كليات الموسيقى فتقدم مقررات دراسية في مختلف الموضوعات الخاصة بالموسيقى، وفي بعض الحالات، تدرس كليات الفنون وكليات الموسيقى على حدٍ سواء العلوم النظرية وثيقة الصلة بطبيعة الدراسة في هذه الكليات (مثل الفنون الجميلة، وتاريخ الفن، وعلم الموسيقى، وتاريخ الموسيقى وتدريسها، وشملت مؤخراً مجال الإعلام الحديث) في حين تقوم بعض الكليات بتدريس المواد الفنية كاملة، إلا إن البعض الآخر لا يدرس إلا بعض فروع هذه الفنون.

وتختلف البرامج الدراسية إلى حدٍ كبير من كلية إلى أخرى، وبوجهٍ عام يمكن تقسيم هذه البرامج كما يلي:

- في مجال الموسيقى، يكون التدريب على الأداء الموسيقي المنفرد، عن طريق الأوركسترا، أو التدريب على الغناء، أو قيادة الفرقة الموسيقية، والتأليف الموسيقي، وأدراسة الموسيقى الكنسية، وتدريس الموسيقى في مدارس التعليم العام، والمهن الموسيقية الفنية (على سبيل المثال هندسة الصوت).
- في مجال الفنون البصرية تُدرس فنون الرسم، والتصميم، والتصوير.
- في مجال التمثيل يُدرس المسرح، والأوبرا، والأداء الموسيقي، والرقص، والإخراج، وصناعة السينما.
- في مجال الفنون التطبيقية تُدرس العمارة، والتصميم، والإعلام.
- كما يُدرس مجالي الفنون، والعلاج بالفن إلى جانب بعض المقررات حول كيفية تدريس الفن في المدارس.
- في مجال الإعلام تُدرس مقررات دراسية في الإعلام، وفنه، والرسوم المتحركة، والإدارة الإعلامية.

الاختبارات والدرجات العلمية في الجامعات

تقدم الجامعات البرامج الدراسية المؤهلة للحصول على مختلف الدرجات العلمية. وقد اقتصرت البرامج الدراسية قبل إدخال شهادتي البكالوريوس والماجستير عام ١٩٩٨ على برامج الدبلوم (*Diplom*)، والماجستير (*Magister*) والاختبارات الحكومية (*Staatsexamen*)، ولا يزال هذا النظام التقليدي للدرجات العلمية متبعًا؛ حيث لم يكتمل نظام تطبيق برامج البكالوريوس والماجستير بعد. فقد بدأ ٢٧٪ من طلاب السنة الأولى البرنامج الدراسي الذي يمنح درجة البكالوريوس (ويتضمن برامج دراسية لتدريب المعلمين)، أثناء الفصل الدراسي لشتاء العام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وبدأ ٢٧٪ من الطلاب برنامج دراسي للحصول على الدبلوم، بينما بدأ ٢١٪ من الطلاب برنامج دراسي لاجتياز الاختبارات الحكومية (*Staatsexamen*) الخاصة بتدريب المعلمين. كما درس ١٢٪ من الطلاب برامج دراسية لاجتياز الاختبارات الحكومية (بخلاف البرامج الخاصة بتدريب المعلمين)، ودرس ٦٪ برامج الماجستير (نظام المعلومات الجامعية ٢٠٠٧ *Hochschul Informations System*). وتحدد مدة الدراسة المعتادة (*Regelstudienzeit*) في لوائح الاختبارات (*Prüfungsordnungen*) لكل برنامج دراسي، فتحدد اللوائح الوقت الذي ينتهي خلاله البرنامج الدراسي (والاختبارات المقررة)، فمعظم الدراسات التقليدية تستغرق أربع سنوات ونصف والبعض الآخر يستغرق فترة أطول (على سبيل المثال تستغرق دراسة الطب ست سنوات وثلاثة شهور)، ومع ذلك، يحتاج العديد من الطلاب إلى مد فترة إتمام الدراسة لعام أو عامين في المتوسط. وفي الغالب تصل مدة الدراسة المعتادة (*Regelstudienzeit*) في البرامج الدراسية التي تمنح درجة البكالوريوس في الجامعات إلى ستة فصول دراسية (مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية *Hochschulrektorenkonferenz* 2007).. وعليه تصل مدة الدراسة المعتادة لأغلب البرامج الدراسية التي تمنح درجة الماجستير إلى أربعة فصول دراسية.

وفيما يتعلق بالدرجات الأكاديمية، فإن هناك فرقًا بين الاختبارات الأكاديمية، والحكومية، والكنسية. و عادةً ما تستند المؤهلات المهنية على هذه الاختبارات. كما تعد مؤسسات التعليم العالي مفوضة بإدارة الاختبارات الأكاديمية (*Hochschulprufunden*). ومن ثم تُمنح الدرجة العلمية الأولى استنادًا إلى نوعين من الاختبارات الأكاديمية:

- الاختبارات النهائية للحصول على درجة الدبلوم (*Diplomprüfung*) (التي تمنح درجة الدبلوم) (*Diplomgrad*)، ويمنح الحاصل على هذه الدرجة لقب، على سبيل المثال، حاصل على دبلوم في علم النفس (*Diplom – Psychologe*).
 - الاختبارات النهائية للحصول على درجة الماجستير (*Magisterprüfung*) (التي تمنح درجة الماجستير) (*Magistergrad*)، ويمنح الحاصل على هذه الدرجة لقب، على سبيل المثال، حاصل على ماجستير في الفنون (*Magister Artium – MA*).
- وفي حين تختص المقررات الدراسية التي تدرس في برنامج الدبلوم بمجال دراسي واحد لا غير، إلا إن تلك المؤهلة إلى درجة الماجستير تضم مزيجًا من عدة مواد دراسية (غالبًا مادة علمية رئيسية ومادتين فرعيتين أو مادتين رئيسيتين فقط على نفس الدرجة من الأهمية). وتتماثل التسميات المستخدمة لدرجات البكالوريوس وما يليها من درجات الماجستير المستخدمة في المعاهد العليا المتخصصة (*Fachhochschulen*) كما يلي:

- ليسانس الآداب (B.A.)
- بكالوريوس العلوم (B.Sc.)
- بكالوريوس الهندسة (B.Eng.)
- بكالوريوس القانون (LL.B.)
- درجة الماجستير في الآداب (M.A.)
- درجة الماجستير في العلوم (M.Sc.)

- درجة الماجستير في الهندسة (M.Eng.)
- درجة الماجستير في القانون (LL.M.)

ويجب تطبيق الاختبارات الحكومية أو (*Staatsprüfung*) في بعض البرامج الدراسية؛ التي تُعد الطلاب فيها لاحتتراف مهن على قدر من الأهمية الخاصة فيما يتعلق بالصالح العام وهذا هو الحال في تخصصات مثل الطب البشري، وطب الأسنان، والطب البيطري، والصيدلة، وكيمياء الغذاء، والقانون، والتربية. وتتفق معايير أداء الاختبارات الحكومية مع تلك المعايير الخاصة بالاختبارات الأكاديمية، ولذا يعد الفرق بين كل من الاختبارات الحكومية و الأكاديمية فرقا في المنهجية من حيث الطابع الرسمي. وفي الاختبارات الحكومية، يقوم ممثلو الجهات المسؤولة عن تلك الاختبارات باختبار الطلاب بالتعاون مع أساتذة الجامعة. أما في الاختبارات الكنسية، فإن الطلاب يؤدونها في مادة اللاهوت، وتتفق إلى حد ما مع الاختبارات الحكومية. وبعد اجتياز الاختبار الحكومي الأول، ينتقل المتدربون من المدرسين والمحامين على وجه الخصوص بمرحلة ثانية من التدريب تسمى الخدمة التمهيديّة (*Vorbereitungsdienst*)، والتي تنتهي باختبار حكومي آخر يؤهل هؤلاء الدارسين لمزاولة المهنة الملائمة لدراساتهم.

الاختبارات والدرجات العلمية في كليات الفنون والموسيقى:

إن المؤهل الفني الذي يمنح عند إتمام البرنامج الدراسي الخاص بالدرجة العلمية الأولى هو الدبلوم (*Diplom*). وبخلاف التدريب الفني، تقدم كليات الفنون بعض البرامج الدراسية لتدريب المعلمين، والتي تؤهل الطلاب لتدريس الرسم والموسيقى بعد اجتياز الاختبارات الحكومية (*Staatsprüfung*)، وأداء الخدمة التمهيديّة (*Vorbereitungsdienst*). ومن جانب آخر تنتهي الدراسات العليا، والبرامج التكميلية، والبرامج التتبعية (*postgraduale Studiengänge*) بالحصول على لقب طالب الماجستير (*Meisterschüler*)، أو باجتياز اختبار نهائي في الفنون (*künstlerische Reifeprüfung*)، أو باجتياز اختبار في الحفلات الموسيقية (*concert examination*)، أو بالحصول على درجة دبلوم إضافية أخرى (*Diplom*). وأخيراً، يمكن للطلاب بعد حصولهم على أول مؤهل عالي لممارسة مهنة ما مواصلة الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه.

وقد اتخذت كليات الفنون والموسيقى (بالإضافة إلى كليات الكنائسية (*Theologische Hochschulen*))، والكليات التربوية (*Pädagogische Hochschulen*) قراراً بعدم تطبيق نظامي البكالوريوس والماجستير؛ حيث تعتبر هذه الكليات أن أي درجة علمية أقل من الماجستير لا تمثل أي أهمية في مجال الفنون والموسيقى. أما الكليات الكنسية (*Theologische Hochschulen*) فتعتمد إلى حد كبير على تطلعات تلك الجهات التي تقوم بتوظيف خريجها (مثل الكنائس والمدارس).

محتويات البرنامج الدراسي في الجامعات:

تشبه اللوائح والإجراءات المتبعة في الجامعات تلك المتبعة في المعاهد العليا المتخصصة (*Fachhochschulen*)، انظر (قسم ٢-١).

العام الدراسي في قطاع الجامعات:

ينقسم العام الجامعي إلى فصلين دراسيين؛ الفصل الدراسي الصيفي ويبدأ من شهر إبريل، ويستمر حتى شهر سبتمبر، والفصل الدراسي الشتوي، ويبدأ من أكتوبر، وينتهي في شهر مارس؛ حيث يتيح للطلاب قضاء خمسة أشهر داخل الجامعة للدراسة الفردية، والإعداد للمحاضرات، وكتابة المقالات، واكتساب الخبرات العملية، وتقديم الاختبارات.

عدد ساعات الحضور الأسبوعية لكل فصل دراسي في الجامعات:

تتضمن لوائح الدراسة (*Studienordnungen*) الخاصة بمؤسسات التعليم العالي العدد المقرر لساعات المحاضرات في كل فصل دراسي، وذلك في صورة تفصيل لعدد ساعات الحضور الأسبوعية خلال الفصل الدراسي بأكمله (*Semesterwochenstunden*) مقسمة لكل مادة على حده. حيث يقتضي البرنامج الدراسي التقليدي في الجامعة الذي تصل مدة الدراسة القياسية (*Regelstudienzeit*) فيه إلى تسعة فصول دراسية، أن يبلغ كم العمل المطلوب فيه ما إجماليه ١٦٠ ساعة حضور أسبوعية (أي بمعدل ٢٠ ساعة حضور أسبوعياً في ٨ فصول دراسية)، وقد يزيد هذا الرقم في البرامج الدراسية التي يزيد فيها كم التدريب العملي أو كم العمل المعلمي. وتعتبر هذه الفترات المعروفة بـ "فترات الحضور" ما هي إلا عناصر واحد من العناصر الزمنية اللازمة لاستكمال برنامج دراسي واحد. بالإضافة إلى ذلك، على الطالب أن يقضي وقتاً كافياً في الدراسة الفردية؛ وذلك إما بالإعداد للمحاضرات الفردية، أو بتناول موضوعات إضافية خارج إطار البرنامج الدراسي.

أما في البرامج الدراسية الخاصة بالبيكالوريوس والماجستير، فإن مقاييس حجم العمل الذي يقوم به الطلاب تختلف طبقاً لنظام رصيد الدرجات والنقاط، والذي يعتمد على النظام الأوروبي لتحويل رصيد الدرجات والنقاط (ECTS). فالدرجة أو النقطة الواحدة تساوي إجمالي ٣٠ ساعة شاملة عدد ساعات حضور الصف الدراسي والدراسة الفردية. وقد صممت البرامج الدراسية بحيث يحقق الطلاب ٣٠ نقطة معتمدة في كل فصل دراسي.

٢-٢-٢ القبول

مؤهلات التقدم والقبول بالقطاع الجامعي:

يتطلب التقدم لأي برنامج دراسي في الجامعات وفي مؤسسات التعليم العالي المعادلة للجامعة الحصول على مؤهل من التعليم العالي العام (*Allgemeine Hochschulreife*)، أو مؤهل من التعليم العالي المتخصص (*Fachgebundene Hochschulreife*). ويؤهل الأول الطلاب بعد تخرجهم للدراسة في أية مؤسسة للتعليم العالي لأية مادة دراسية وفي أي مجال، أما الثاني فلا يتيح لهم إلا التقدم لبعض البرامج الدراسية المتخصصة فحسب.

إن المتقدمين للالتحاق بالجامعة من دول الاتحاد الأوروبي الذين لا تتوافر لديهم مؤهلات القبول بالتعليم العالي الألماني ينبغي عليهم تقديم شهادة من مدرسة ثانوية تؤهلهم للالتحاق بالتعليم العالي في دولهم، أو تقديم ما يثبت قبولهم في إحدى الجامعات في دولهم. وإضافة إلى ذلك، فإن المتقدمين لدخول الجامعة من الطلاب الأجانب عليهم إثبات إتقانهم للغة الألمانية وذلك من خلال اجتياز اختبار إجادة اللغة الألمانية لقبول المتقدمين الأجانب للالتحاق بالتعليم العالي (*Deutsche Sprachprüfung für den Hochschulzugang ausländischer Studienbewerber - DSH*)، أو ما يعادله.

اختيار الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة:

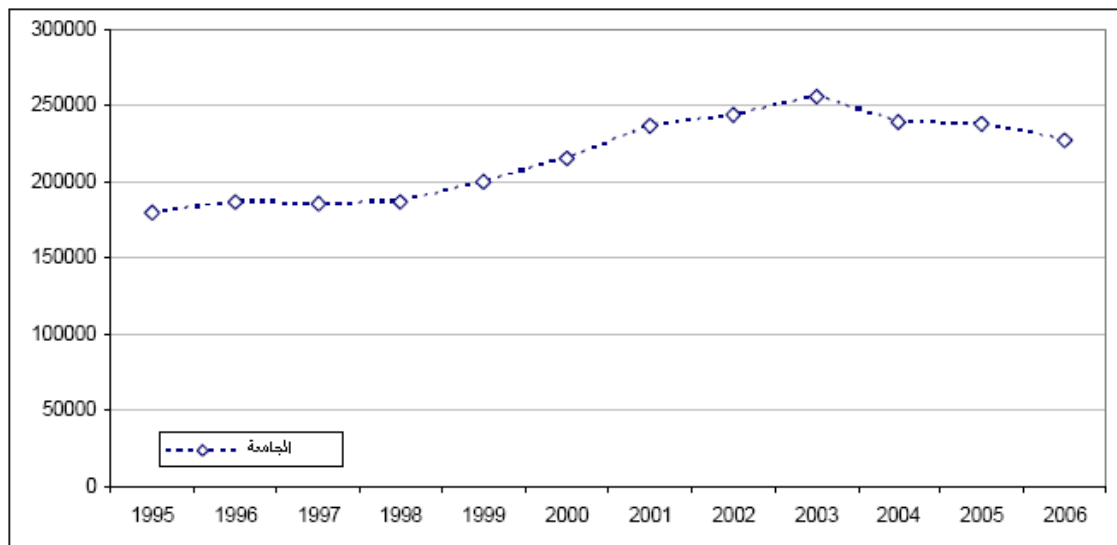
لا توجد قيود في معظم البرامج الدراسية على مستوى الدولة على عدد الطلاب المقبولين من بين المتقدمين للالتحاق بالجامعة. وذلك يضمن لكل فرد أن يمارس حقه في حرية اختيار مجال العمل الذي يرغب فيه، والوظيفة التي يعمل بها، ومكان التدريب بموجب نص المادة ١٢ من الدستور. ويمكن لجميع المتقدمين للالتحاق بالجامعة ممن تتوافر فيهم شروط الالتحاق السابق ذكرها التسجيل في مؤسسة التعليم العالي التي تقدم البرامج الدراسية التي وقع عليها اختيارهم دون الحاجة إلى أي إجراءات خاصة للتقدم لهذه المؤسسة.

ولكن في السنوات الأخيرة تغيرت هذه القاعدة المتبعة، فحين يزيد عدد الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة على عدد الأماكن المتاحة في مجالات دراسية معينة، فإنه يتم تخصيص الأماكن على أساس إجراءات لاختيار الطلاب إما على المستوى القومي/الإقليمي، أو على مستوى مؤسسة التعليم العالي المعنية. وقد أصبحت معايير اختيار المتقدمين منذ الفصل الدراسي الشتوي لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ هي متوسط درجات المتقدم في اختبارات التخرج النهائية بالمدرسة (*Allgemeine Hochschulreife*) بوصفها مؤهل القبول بالتعليم العالي العام (بنسبة ٢٠٪)، والفترة الزمنية التي انقضت منذ اجتياز هذا الاختبار وحتى موعد التقدم (بنسبة ٢٠٪)، ونتيجة إجراءات الاختيار التي تطبقها مؤسسة التعليم العالي ذاتها (بنسبة ٦٠٪). وللمؤسسات التعليمية العالي الحرية في تحديد إجراءات اختيار الطلاب التي تطبق في ظل هذه اللوائح العامة. وقد انعكس هذا التطور على عدد الطلاب في البرامج الدراسية ذات معدل القبول المحدود الذي تصل نسبته إلى ٥٤٪ من ضمن كافة البرامج الدراسية الجامعية في الفصل الدراسي الصيفي لعام ٢٠٠٧، حيث تخضع هذه البرامج لقيود القبول بالمؤسسات المعنية على المستوى المحلي أو على مستوى الدولة (*Zulassungsbeschränkung*) (مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية *Hochschulrektorenkonferenz*).

وتُحدد نسبة للمواطنين في بعض البرامج الدراسية (مثل: الطب، والصيدلة، والأحياء، وطب الأسنان، وعلم النفس)؛ نتيجة لتزايد عدد المتقدمين وعدم كفاية الأماكن المتاحة. وقد تختلف أنواع وأعداد البرامج الدراسية التي تخضع لإجراءات الاختيار على مستوى الدولة من فصل دراسي إلى آخر. وبعض هذه الأماكن مقدمة من المكتب المركزي لتخصيص الأماكن الدراسية (*Zentralstelle für die Vergabe von Studienplätzen, ZVS*) بناءً على إحدى إجراءات الاختيار العامة. ومن الممكن جداً قبول جميع المتقدمين لأحد البرامج الدراسية ذات الأعداد المحدودة إذا كان عددهم أقل من الأماكن المتاحة. أما معيار اختيار المتقدمين للبرامج الدراسية التي تطبق نظام الأقسام القومية المشتركة فهو متوسط درجات المتقدم في اختبارات التأهيل للقبول بالتعليم العالي العام (*Allgemeine Hochschulreife*)، بالإضافة إلى مراعاة الفترة الزمنية التي ينتظرها الطالب (بين أداء اختبار الثانوية العامة (*Abitur*) والتقدم للالتحاق بالجامعة).

٢-٢-٣ المشاركة

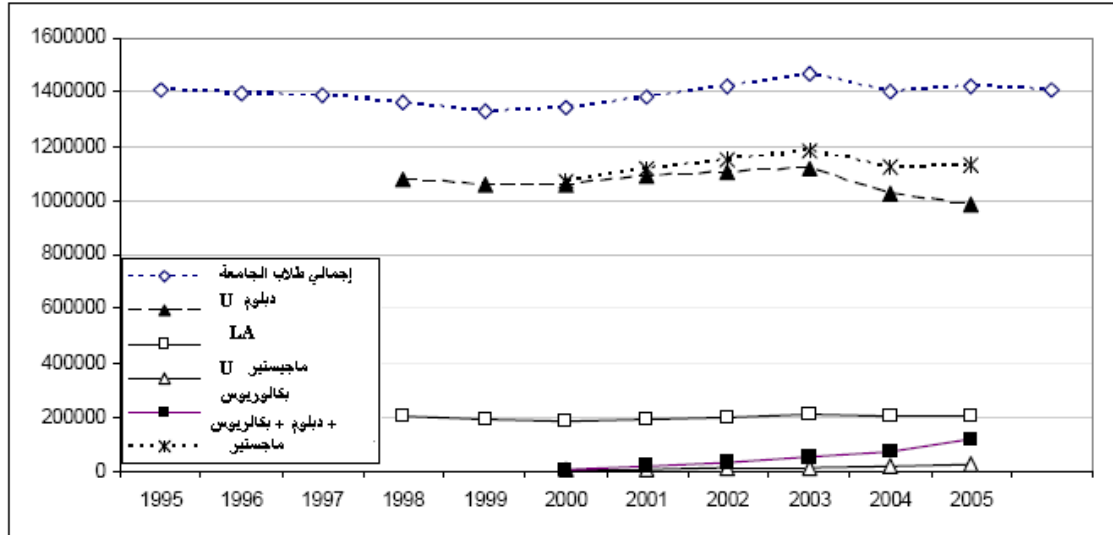
الشكل ٢_٥: المتقدمون الجدد للجامعات



المصدر: CHEPS IHEM 2007

تزايد معدل التحاق الطلاب الجدد بالجامعات حتى ٢٠٠٣، ثم اتجه ذلك المعدل للانخفاض.

الشكل ٢_٥: التسجيل في الجامعات



المصدر: CHEPS IHEM 2007

ظل معدل الالتحاق بالجامعات ثابتاً نسبياً (حوالي ١.٤ مليون)، ومنذ عام ٢٠٠٠، بدأ تسجيل معدلات الالتحاق ببرامج البكالوريوس والماجستير، وتوضح هذه المعدلات أن الالتحاق في البرامج التي تمنح درجة البكالوريوس يحل محل الالتحاق في البرامج التي تمنح درجة الدبلوم التقليدي تدريجياً، إلا إن ذلك بطئ نسبياً.

٢-٢ -٤ التخرج

التقدم في الدراسة وإتمامها قبل الموعد المقرر في جامعات وكليات الفنون والموسيقى

لا يُصنف طلاب الجامعة وفق السنوات الدراسية، وإنما يُصنفون حسب عدد الصفوف الدراسية المطلوب منهم حضورها للدراسات الأساسية والعلوية. فإذا رسب أحد الطلاب في إحدى البرامج الدراسية، ينبغي عليه إعادة هذا البرنامج فحسب من دون الرسوب في الفصل الدراسي بأكمله، ومن ثم فلا يتخلف عن زملائه. ولكن التجربة العملية أثبتت أن البرامج الدراسية التي يرسب فيها الطالب غالباً ما تطيل فترة دراسته في الجامعة. وتحدد لوائح الدراسة والاختبارات متطلبات دخول أي مرحلة دراسية بعينها. وبوجه عام، يمكن للطلاب إعادة اختبارات نصف العام ونهايته مرة واحدة فحسب. إلا إن هذا الشرط قد تم تعديله لتقليص الفترات الزمنية للدراسة، بحيث لا يلتفت إلى عدد مرات الرسوب في اختبار نهاية البرنامج الدراسي خلال مدة الدراسة المعتادة للدراسة، (عدد غير محدود من المحاولات *Freiversuch*).

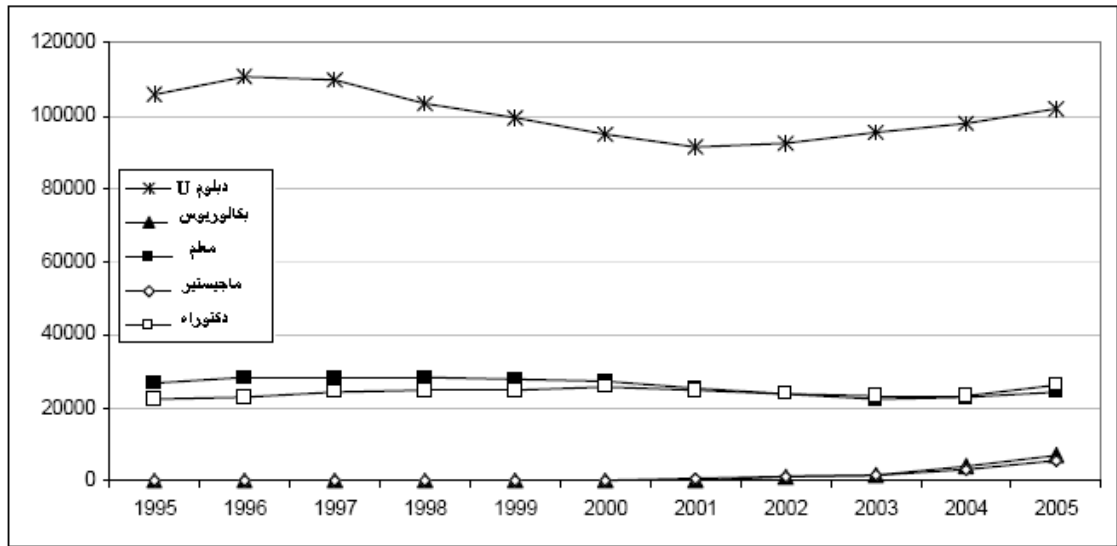
ويسمح للطلاب بصفة عامة بتغيير برنامجهم الدراسي، و يقتصر ذلك في الفصول الدراسية الأخيرة وفي ظل أوضاع وظروف معينة. حيث يشترط أن يكون الطالب الراغب في ذلك قد حصل على مكان في البرنامج الدراسي الذي اختاره من خلال إجراءات الاختيار المركزية، وهذا إذا كان البرنامج الدراسي ضمن البرامج الخاضعة لقيود القبول على مستوى الدولة. وستُحسب السنوات التي

أمضاها الطالب في التعليم العالي والبرامج الدراسية، والاختبارات التي اجتازها للبرنامج الدراسي الجديد، شريطة أن يكون معادلاً في المستوى للبرنامج السابق.

وقد يُضطر الطلاب، في بعض الحالات، إما إلى تغيير مجال دراستهم نظراً لفشلهم في دراساتهم الأكاديمية، أو لأسباب أخرى، أو إلى ترك التعليم تماماً، ولعدم تسجيل معدلات ترك الدراسة في إطار الإحصائيات الرسمية للتعليم العالي في ألمانيا؛ فإن الحصول على البيانات المؤكدة في هذا الصدد لا يكون إلا بالبحث والتحليل التجريبي غير المباشر. وتوضح دراسة أعدت عن خريجي الجامعة لعام ٢٠٠٢ أن طالباً واحداً من بين كل أربعة طلاب في السنة الأولى (*Studienanfänge*) يترك التعليم الجامعي، أو المعاهد العليا المتخصصة (*Fachhochschulen*). وبصفة عامة، فإن معدلات ترك التعليم في المعاهد العليا المتخصصة (*Fachhochschulen*) أقل منها في الجامعات (٢٢٪ مقابل ٢٦٪). لكن الفرق واضحاً في المستوى التعليمي، فهناك ١٣٪ آخرون من طلاب السنة الأولى في الجامعات مقابل ٤٪ من الطلاب في المعاهد المتخصصة يغيرون مجال دراستهم أثناء فترة الدراسة (Schmelzer و Heublein وآخرين ٢٠٠٥). وإذا ما احتاج الطالب إلى الاستشارة في مثل هذه المواقف المصيرية، فإنه يمكنه اللجوء إلى مكاتب الاستشارات الخاصة بالطلاب التابعة للإدارات المعنية بذلك، وتتمثل في مكتب الخدمات العامة في مجال استشارات الطلاب، أو مكتب خدمات الاستشارات النفسية الاجتماعية التابعة لإدارة تقديم خدمات رعاية مصالح الطلاب.

وفي عام ٢٠٠٥، كان إتمام برنامج الدبلوم (U) يستغرق في المتوسط ٥,٩ سنوات. أما برنامج البكالوريوس فقد استغرق في المتوسط ٣,٥ سنوات، بينما استغرق برنامج الماجستير حوالي ٢,١ سنوات في المتوسط (مكتب الإحصاء الفيدرالي (Statistisches Bundesamt) ٢٠٠٧).

شكل ٧_٢: خريجو الجامعات



المصدر: CHEPS IHEM 2007

لقد شهدت أواخر التسعينيات من القرن الماضي انخفاض أعداد الخريجين من برامج الدبلوم، وبرامج تدريب المعلمين. أما في برامج الدكتوراه فقد تأخر انخفاض أعداد الحاصلين عليها، إلا إنه لم يدم هذا الانخفاض طويلاً، فقد بدأ المعدل في الارتفاع ثانية منذ عام ٢٠٠١، على الرغم من أن البيانات الخاصة بالمتقدمين للجدد للجامعة تتوقع انخفاض المعدل ثانية بنهاية العقد.

٢-٢-٥ التعليم وسوق العمل

توفر مكاتب الاستشارات الطلابية بالجامعات ومكاتب تقديم الخدمات الاستشارية في مجال التوظيف، المعلومات والإرشادات لمساعدة الخريجين على الانتقال من مرحلة التعليم العالي إلى سوق العمل. كما تزداد احتمالات نجاحهم وتقدمهم في سوق العمل باختيار التخصص في مجالات دراسية مناسبة، والتسجيل في الدراسات العليا والبرامج التكميلية والتتبع الملائمة (*postgraduale Studiengänge*). كما أن اختيار مكان العمل الملائم يتيح فرصة تكوين فكرة عامة عن مجال العمل وتكوين علاقات جيدة مع أصحاب العمل المرتقبين. وهو وسيلة لإثبات امتلاك الخبرة العملية (من أربعة إلى ستة شهور وقد تصل إلى سنة في بعض الأحيان) المكتسبة قبل أو أثناء الدراسة وهو أمر مطلوب في عدد من المجالات، خاصة العلوم الطبيعية والهندسية. ولزيادة احتمالات توظيف خريجي الكليات الفنية وكليات العلوم الاجتماعية، فقد أعدت بعض مؤسسات التعليم العالي برامج بالتعاون مع مكاتب التوظيف؛ لتوزيعهم على الأماكن المناسبة وتزويدهم بالمهارات الأساسية (على سبيل المثال: أساسيات الحاسب الآلي ومهارات إدارة الأعمال الأساسية). توفر العديد من مؤسسات التعليم العالي الإجراءات اللازمة لإعداد الطلاب للتوظيف الذاتي وتشجيعهم على إقامة مشاريعهم الخاصة.

يجد العديد من الطلاب من خريجي الأقسام الفنية صعوبة في الحصول على وظيفة ملائمة أو كسب الدخل الكافي من عملهم الخاص في المجال الفني. لذا فقد أضيفت بعض المواد إلى المنهج لكي تؤهلهم لممارسة العمل التطبيقي التدريس والإدارة في القطاع التقني. وذلك لزيادة احتمالات نجاحهم وتقدمهم في سوق العمل، ويصبح دخول مجال العمل أمراً يسيراً إذا كان اختيار البرامج الدراسية والمؤهلات الإضافية مناسباً.

٢-٢-٦ هيئة العاملين

هيئة التدريس بالجامعات

لقد أجريت بعض الإصلاحات على اللوائح الخاصة بهيئة التدريس في العام الماضي. حيث بدأت الحكومة الفيدرالية ببعض الإصلاحات حول هيكل هيئة التدريس، ومكافآت أعضائه، وشروط التوظيف، الأمر الذي كان مثاراً للجدل والمعارضة الشديدة بين العديد من ممثلي الحكومة. وتهدف الحكومة بهذه الإصلاحات إلى التصدي للمشكلات الحالية والبارزة التي تضمنت تحديداً: طول مدة تأهيل الأكاديميين، والافتقار إلى الاستقلال الذاتي لأبحاث ما بعد الدكتوراه، وعمر الأساتذة المبتدئين، وقلة (جودة وفعالية) الحوافز في هيكل الرواتب في العمل الأكاديمي (انظر أيضاً Enders 2001). وقد عدل القانون الإطار للتعليم العالي HRG، في عام 2002، بعد مدة طويلة من المناقشات، حيث كان الأمر جديلاً إلى حد كبير. وترتبط التغييرات الأهم بإدخال ما يسمى بالأستاذ المؤقت (*Juniorprofessor*)، وإلغاء نظام التأهيل للحصول على منصب الأستاذ الجامعي (*Habilitation*)، وإدخال ما يسمى بمرتبة الدكتوراه (*Doktorandenstatus*)، بالإضافة إلى التغييرات في هيكل الرواتب والحوافز. وقد عارضت العديد من الولايات الفيدرالية (*Länder*) الهيكل الجديد زاعمة أن اللوائح في القانون الإطار معقدة جداً. وقد قضت المحكمة الفيدرالية الدستورية (*Bundesverfassungsgericht*)، في عام 2004، بأن التغييرات في القانون الإطار للتعليم العالي (HRG) لا تتفق مع الدستور وأن اللوائح الخاصة بما يسمى بالأستاذ المؤقت تنتهك استقلالية الولايات.

كما تعترم الحكومة الفيدرالية إلغاء القانون الإطار للتعليم العالي (HRG) طبقاً للتعديل الدستوري لعام 2006 (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي 2007) (*Bundesministerium für Bildung und Forschung 2007*)، وهكذا، ستصبح الولايات الفيدرالية في المستقبل هي وحدها المسؤولة عن هيكل هيئة التدريس في التعليم العالي. وبصفة عامة، يمكن تقسيم أعضاء هيئة التدريس إلى المجموعات التالية:

- الأساتذة؛
- الأستاذ المؤقت؛
- الهيئة العلمية؛ (Wissenschaftliche Mitarbeiter)
- هيئة التدريس بدرجة الدكتوراه (Doktoranden/Doktorandinnen)

متطلبات التعيين

وتأتي متطلبات تعيين الأساتذة كالتالي:

- الحصول على شهادة من إحدى المعاهد العليا المتخصصة،
 - القدرة على التدريس،
 - استعداد خاص للعمل الأكاديمي ويظهر عادةً بالحصول على درجة الدكتوراه (أو استعداد خاص للعمل في الفنون الإبداعية)،
 - (حسب متطلبات المنصب) إنجازات أكاديمية إضافية
 - أو إنجازات خاصة في تطبيق أو تطوير المعارف والطرق الأكاديمية أو العلمية، بالإضافة إلى خمس أعوام، على الأقل، من الخبرة المهنية، بحيث يجب أن يكون ثلاثة منها، على الأقل، خارج قطاع التعليم العالي.
- وعادةً ما تتضح الإنجازات الأكاديمية الإضافية من خلال نظام التأهيل (Habilitation)، الذي يؤهل الطلاب للتدريس بعد مرحلة الدكتوراه. ومنذ إلغاء هذا المؤهل، تُعرف الإنجازات، في الوقت الحالي، على نحو أكثر حيادية في القانون الإطار للتعليم العالي (HRG).

وشمة متطلبات محددة لمجالات خاصة من الدراسة، ومثال على ذلك: العلوم التربوية والمواد ذات الصلة بفن التدريس ضمن تدريب المعلمين، ولا يُعين في منصب الأستاذ سوى الأشخاص ذوي الخبرة لثلاث سنوات في التدريس في المدارس.

أما متطلبات التعيين في وظيفة الأستاذ المؤقت فهي:

- الحصول على شهادة من إحدى المعاهد العليا المتخصصة،
 - القدرة على التدريس،
 - استعداد خاص للعمل الأكاديمي ويبرهن عادةً بالحصول على درجة الدكتوراه (أو استعداد خاص للعمل في الفنون الإبداعية).
- أما متطلبات التعيين في هيئة التدريس العلمية فهي الحصول على شهادة جامعية.

مهام ومكانة هيئة التدريس

يؤدي الأساتذة المهام المتعلقة بالعلوم، والآداب، والبحث، والتدريس، والتي هي من واجبات المعاهد العليا المتخصصة المستقلة والخاصة بهم في مجالات دراستهم ذات الصلة. كما تتضمن أيضاً هذه المهام المشاركة في نشاطات الإصلاح الدراسي، وتقديم الاستشارات الأكاديمية، وإدارة مؤسسة التعليم العالي المعنية بالإضافة إلى إجراء الاختبارات. وعادةً ما تعين الوزارة المسؤولة عن العلوم في كل ولاية الأساتذة بوصفهم موظفين حكوميين ذوي سلطات محدودة أو غير محدودة، بالرغم من إمكانية تسميتهم بالموظفين الحاصلين على رواتب.

وأما أعضاء هيئة التدريس العلمي (wissenschaftliche Mitarbeiter) فهم موظفون حكوميون أو موظفون برواتب وهم مسئولون عن الخدمات الأكاديمية التي تتضمن ذلك تدريس المعرفة التخصصية والمهارات العملية للطلاب وتعليمهم كيفية استخدام المقررات العلمية، كما يمكن أيضاً تكليف الهيئة العلمية بالأداء المستقل لمهام البحث والتدريس. وفي الحالات التي تدعو الضرورة فيها إلى نقل المهارات والمعارف العملية في المقام الأول، يمكن إسناد هذه المهام إلى ما يعرف بهيئة تدريس المهام الخاصة (Lehrkräfte für besondere Aufgaben).

ويمكن التعبير عن التزامات التدريس الخاصة بأعضاء هيئة التدريس العاملة بنظام الدوام الكامل باستخدام الوحدات (مقرر/ ساعة) (Lehrveranstaltungs-stunden). حيث تُمثل كل وحدة، على الأقل، ٤٥ دقيقة في الأسبوع، وهي عبارة عن المدة الزمنية التي تُعقد فيها المحاضرات خلال الفصل الدراسي. وبموجب القرار الصادر عن المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية للولايات بتاريخ ٣١ يناير لعام ١٩٩٢، ينبغي أن تُحدد التزامات التدريس لفئات المعلمين المختلفة. وتقتضي اللوائح بأنه يُتوقع من الأساتذة والمعلمين في المجال العلمي في معاهد التعليم المتخصصة (Fachhochschulen) تحقيق معدلات تدريس أكبر مقارنة بنظرائهم في الجامعات.

المرونة، وتمايز الرواتب، وظروف العمل

في حالة قبول الاضطلاع بوظائف ومسؤوليات معينة، يمكن إذاً تقليل التزامات التدريس، ومن أمثلة ذلك، تأدية وظائف إدارية في أحد المعاهد العليا المتخصصة أو التعمد بأعمال البحث والتطوير في أحد المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschule). وتقتضي التغييرات الأخيرة في القانون الإطارى للتعليم العالي (HRG) وضع نظام رواتب جديد لهيئة التدريس في المعاهد العليا المتخصصة (قانون تعديل رواتب الأساتذة Professorenbesoldungsreformgesetz)، ويتمثل العاملان الهامان في هذا النظام الجديد في تحرير الرواتب في الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschule) والدفع المرتبط بالأداء (بناءً على السياسات، تُطور وتُطبق المعاهد العليا المتخصصة ذات الصلة هذه التغييرات).

في عام ٢٠٠٥، طبقت التعديلات على هيكل أعضاء هيئة التدريس ورواتبهم (التعديل الخامس على القانون الإطارى للتعليم العالي (HRG)، قانون تعديل رواتب الأساتذة Professorenbesoldungsreformgesetz)، حيث يبدأ جميع الأساتذة المعينون من الفئات الأستاذية الجديدة (W2, W3)، وتتضمن الفئات الجديدة للرواتب (Besoldungsgruppen) راتب مبدئي منخفض مع إمكانية الحصول على مكافآت الأداء. وقد طبقت بعض الولايات القانون الفيدرالي الجديد على نحو مختلف؛ ففي بعض الولايات، لا يسمح للأساتذة حديثي التعيين بالحصول على مكافآت الأداء في السنوات الأولى، بينما في ولايات أخرى يمكنهم الحصول على هذه المكافآت فور تعيينهم. ومما يشكل خيبة أمل للباحثين الجدد وغير المهنيين أن الجامعات تدفع رواتب أقل للموظفين في المرتبة (C1) عما كانوا يحصلون عليه في السابق، وهذا يعني انخفاض راتب هذه المناصب بمقدار ٥٠٠ يورو في الشهر.

وفي عام ٢٠٠٦، تفاوضت الحكومة الفيدرالية والولايات والبلديات حول اتفاقية عمل جديدة مع اتحادات العمال للخدمات العامة. حيث استبدلت اتفاقية عمل جديدة يطلق عليها اتفاق الخدمات العامة (TVöD) (Öffentlicher Dienst) بتعريف الموظفين الفيدراليين (BAT) Bundesangestelltentarif. تختلف اتفاقية العمل هذه بين الحكومة الفيدرالية، والولايات والبلديات. فعقب سلسلة من الإضرابات التي وقَّعت في معظم الولايات، باستثناء ولايتي هيس Hesse وبرلين Berlin، وُضعت اتفاقية عمل محددة للولايات مع اتحادات العمال أطلق عليها اسم اتفاقية الأجور للولايات (TV-L) (Tarifvertrag Länder) (اتحاد التجارة والتعليم والعلوم ٢٠٠٦) (Gewerkschaft für Erziehung und Wissenschaft 2006). وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة نحو اتفاقية أجور الأكاديميين (Wissenschaftlertarifvertrag)، وهي اتفاقية عمل خاصة لجميع الأكاديميين، ووفقاً لاتفاقية الأجور للولايات (TV-L) يُعامل الأكاديميون في بعض المواقف على نحو مختلف عن الموظفين العموميين الآخرين، وبصورة أساسية في النواحي الآتية:

- يُسمح للأكاديميين ذوي العقود المؤقتة الحصول على وقتٍ كافٍ للبحث وإتمام رسالة الدكتوراه أو أي نتيجة بحثية إضافية أخرى،

- تصل ساعات العمل في الأسبوع إلى ٤٨ ساعة ويجب أن تكون ساعات العمل الإضافية مساوية لساعات العمل الأصلية خلال السنة،
- الرواتب المعتمدة على الأداء (في حال الحصول على موارد مالية من طرف ثالث)،
- تقدير الخبرة السابقة في العمل الأكاديمي من أجل تصنيف فئة الراتب لمنع تشييط الحركة الأكاديمية.

وقد غيرت الحكومة الفيدرالية قانون التوظيف المؤقت في التعليم العالي (Wissenschaftszeitvertragsgesetz) لإجازة العقود المؤقتة للأكاديميين. كما يجيز التعديل الحالي، والذي أصبح سارياً بتاريخ ١٨ أبريل لعام ٢٠٠٧، للمعاهد العليا المتخصصة أن تتعاقد مع أكاديميين بعقود مؤقتة لمدة تتجاوز ١٢ أو ١٥ عاماً، وذلك، في حال إذا ما مؤلت المشروعات بوصفها طرف ثالث عمل هؤلاء الأكاديميين (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠٧ Bundesministerium für Bildung und Forschung).

٢- ٣ التعليم عن بعد

لقد اتضح الفرق في الجزء السابق بين الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen). ومن الجدير بالذكر أنه، بالإضافة إلى المعاهد التي تتطلب حضور الطالب، هناك أيضاً معاهد متخصصة في الدراسات عن بعد. فعلى سبيل المثال، توفر الجامعة الشاملة للدراسات عن بعد (Fernuniversität-Gesamthochschule) في ولاية هاجن (Hagen) (تأسست عام ١٩٧٤) مقررات دراسية جامعية تؤهل للحصول على درجة الدبلوم (Diplom)، والماجستير (Magister)، والبكالوريوس بالإضافة إلى دراسات عليا خاصة. وتتوزع مراكز التعليم العالي للتعليم عن بعد (Fernuniversität) في العديد من المدن الألمانية، والاسترالية، والسويسرية، وكذلك في دول شرق ووسط أوروبا أو تُقدم هذه المراكز الاستشارات للطلاب المحليين وتستقبل الطلاب في الفترات الزمنية التي يتوجب على الطالب حضور الصفوف الدراسية فيها.

وتقدم المعاهد الخاصة مثل المعاهد العليا المتخصصة للتعليم عن بعد (Fernfachhochschulen) أو المعاهد العليا المتخصصة التقليدية (Fachhochschulen) مقررات دراسية للتعليم عن بعد في جميع أنحاء ألمانيا، وغالباً ما تقتصر أغلب البرامج الدراسية المتنوعة على مجالات إدارة الأعمال و التأهيل المستمر للمهندسين و المتخصصين في مجال الحاسب الآلي.

وبالإضافة إلى معاهد التعليم عن بعد تلك، كثيراً ما تتضمن مؤسسات التعليم العالي التي تتطلب حضور الطلاب (Präsenzhochschulen) (الجامعات النظامية والمعاهد العليا المتخصصة) نظام التعليم عن بعد. ويعمل تطوير وتوظيف أنظمة الوسائط المتعددة والهياكل الشبكية المناسبة الخاصة بالمعاهد العليا المتخصصة على تعزيز الفرص لإضفاء مزيداً من التقدم في هياكل التعليم عن بعد وكذلك توحيد التعلم عن بعد وأماكن الدراسة.

٢- ٤ تعليم ما بعد التخرج

ثمة نوعان من التعليم العالي، يُعني الأول باكتساب معارف و/أو مهارات إضافية أو جديدة عن طريق مقررات دراسية وبرامج محددة (دراسات عليا إضافية تكميلية Zusatz-, Ergänzungs-, Aufbaustudien)، وقد حظي هذا النوع بشهرة كبيرة في الأعوام الأخيرة في إطار "مجتمع المعرفة" - وقد أدى هذا إلى ظهور مبادرات سياسة عامة في هذا المجال في ألمانيا، وأحد الأمثلة على ذلك هو برنامج العمل (Aktionsprogramm) الذي أطلق عليه "التعليم مدى الحياة للجميع (Lebensbegleitendes Lernen für alle)" (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠١). وفي واقع الأمر، تتلخص السياسات الفيدرالية في السعي لخلق أجواء تشجيعية للمعاهد والأفراد لدفعهم إلى الاستمرار في تقديم ومباشرة نشاطات التعليم مدى الحياة. وبالنظر إلى الاستقلال المتاح للمعاهد والأفراد، فهناك الكثير من التنوع من ولاية لأخرى ومن معهد لآخر، وهو ما يبدو عليه فعلاً هذا النوع من التعليم العالي

(انظر أيضاً ١,٣ عن التعليم الإضافي). وفي معاهد التعليم العالي، ثمة ٣١٧ مركزاً تدريبياً (Weiterbildungszentrum) مدرجاً في مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK) (www.hochschulkompass.de) (Hochschulkompass). ولذا، أنشأ كل معهد عالي متخصص بشكل أساسي مركزاً للتدريب تابعاً له.

أما النوع الآخر من التعليم العالي فيتعلق باستكمال الدراسات الأكاديمية حتى الحصول على رسالة الدكتوراه. ولا يمكن الفصل، في ألمانيا، بين الدرجة العلمية الأولى والدراسات العليا بنفس القدر من الوضوح والتحديد كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى. فقد جرت العادة أن يستكمل الطلاب الدراسات العليا دون الحصول على مؤهل أولي.

٢-٤ - ١ البنية والقبول

يمكن للفرد البدء في تحضير رسالة الدكتوراه بعد النجاح في إنهاء البرنامج الدراسي الأول في إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المتخصصة المعادلة، بشرط الوصول لمستوى معين من الأداء الأكاديمي، وتسمى هذه العملية بالترقية (promotion). وهناك تلك القوانين الخاصة التي تسمح لخريجي المعاهد العليا المتخصصة بدراسة الدكتوراه. وبالإضافة إلى شهادة المعهد العالي المتخصص، يتوجب على الطلاب إنهاء دراسات أكاديمية إعدادية في المواد التي يفترض دراستها في مستوى الدكتوراه و/أو إنهاء فترة من الدراسية التكميلية في الجامعة المعنية، وإلا سيتوجب عليهم إجراء اختبار قبول لخريجي المعاهد العليا المتخصصة. حيث تمنح درجة الدكتوراه بناءً على قوة رسالة الدكتوراه، والتي يجب أن تعتمد على البحث المستقل، والاختبارات الشفوية التي يطلق عليها اسم (Rigorosum). وقد تستبدل مناقشة الطالب في رسالة الدكتوراه المقدمة (Disputation) بالاختبارات الشفوية، وليس ثمة مدة زمنية محددة لكتابة رسالة الدكتوراه. و تخول رسالة الدكتوراه الخريج لحمل لقب دكتور (Doktor)، (درجة الدكتوراه Doktorgrad).

ليس على طالب الدراسات العليا سوى التسجيل لحد أدنى من الساعات، أما المدة الفعلية التي يعمل فيها الطالب عادة للحصول على شهادة (الدراسات العليا) فلا يمكن تحديدها على نحو دقيق. وإضافة إلى ذلك، وبالمقارنة بالعديد من الدول الأخرى، يتسم تدريب الدكتوراه في ألمانيا بالطول والاعتماد على بنية غير ثابتة. ونادراً ما يُنظر إليه على أنه مرحلة تعليمية منفصلة بقدر النظر إليه على أنه مزيجاً من العمل المهني مع التعليم، حيث ويعمل الغالبية العظمى من طلاب الدكتوراه ضمن هيئة التدريس في الجامعات. وفي معظم الحالات، تُقدم حلقات دراسية أو ندوات متقدمة (بمعدل ١ أو ٢ في السنة)، كما يُسمح للطلاب المتفوقين من مرحلة البكالوريوس بالحصول على هذه المقررات إلى جانب طلاب الدراسات العليا، وينبغي التأكيد على أن هناك الكثير من الاختلافات فيما يُقدم من معهد إلى آخر. وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن طلاب الدكتوراه ليسوا مسجلين بشكل رسمي دائماً (إذ لا ينتمون لفئة محددة من فئات الموظفين)، فإنه من الصعب إعطاء تفاصيل كمية حديثة وموثوق بها، حيث إن عدد رسائل الدكتوراه الممنوحة هو أكثر المعلومات الإحصائية المعروفة، وفي عام ٢٠٠٥، مُنحت ٢٥٠٠٠ درجة دكتوراه (مكتب الإحصاء الفيدرالي ٢٠٠٦).

وقد نُوقشت في العشرين عاماً الأخيرة على نطاق واسع مسألة إعادة هيكلة النظام الخاص بدراسة الدكتوراه. وقد وُجّه النقد في ألمانيا، في الأساس إلى دراسة الدكتوراه، إذ تفتقر للبنية فيما يتعلق بالتعليم والتدريب الهادف والموجه، حيث تستغرق وقتاً طويلاً جداً لإتمامها فضلاً عن عدم ملائمتها بقدرٍ كافٍ لسوق العمل. كما وُجّه نقداً شديداً أيضاً لعلاقة الأستاذ بالمتردب، أي العلاقة بين المشرف على الرسالة والمرشح للحصول على الدرجة العلمية. وثمة مطالب بإصلاح وتطوير دراسة الدكتوراه تهدف إلى هيكلة النظام الخاص بهذه الدراسة بحيث تزداد جودتها عن طريق تقوية عنصر البحث والتدريب وعن طريق إعادة تحديد علاقة العمل بين المشرف وطالب الدكتوراه، وعلاوة على ذلك، طالب المنتقدون بإعداد المرشحين للحصول على درجة الدكتوراه للوظائف الأكاديمية وغير الأكاديمية على حدٍ سواء.

وتمثل مقدمة مجموعات التدريب على البحث (Graduiertenkolleg) التي قدمتها مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG - Deutsche Forschungsgemeinschaft) في نهاية الثمانينيات حجر الأساس في إدراك مدى أهمية تطوير بنية دراسة الدكتوراه في ألمانيا. وقد تلت هذه المقدمة أهداف الإصلاح المذكورة أعلاه وطمحت إلى تخطي الثقافات التقليدية المتعارف عليها في دراسة الدكتوراه بهدف طرح ثقافة أكثر تطوراً. ولتحقيق ذلك، عمل البرنامج على وضع بعض المبادئ التوجيهية عن كيفية تحقيق مجموعات التدريب على البحث، حيث ينبغي على هذه المجموعات تقديم برنامجاً تدريبياً، وإشرافاً يتسم بالشفافية وفرصاً للتحرك والربط الشبكي الدولي. وقد تحققت هذه المبادئ التوجيهية عملياً بطرق متعددة ويمكن تصنيف المجموعات عن طريق تقديم المزيد من أنماط دراسة الدكتوراه التقليدية أو الحديثة.

وبالإضافة إلى مجموعات التدريب على البحث التي أنشئت في الجامعات، جاء ذكر بعض برامج التدريب على البحث غير الجامعية ذات الصلة (Hauss ٢٠٠٦) كما يلي:

- برنامج الدكتوراه العالمي (IPP Internationales Promotionsprogramm) (DAAD وDFG)
- مدرسة بحث ماكس بلانك الدولية (IMPRS)
- كلية هانز بوككر - ستفتونج للدكتوراه (Promotionskolleg der Hans Böckler-Stiftung)

ومن مجموعات التدريب على البحث العلمي التي أنشئت في بعض الولايات:

- مجموعة مدارس الخريجين في نورث راين ويستفاليا (North-Rhine-Westphalia) (NRW)
- مدرسة الخريجين التقنية (Elite-Netzwerk Bayern) في بافريا (Bavaria)
- مدرسة الخريجين للعلوم الاجتماعية في بريمن (Bremen)
- مجموعة مدارس الخريجين (Niedersachsen) في لوار ساكسوني (Lower-Saxony)

٢- ٥ تطور السياسات

أبرمت الحكومة الفيدرالية والولايات في عام ٢٠٠٦ ميثاق التعليم العالي (Hochschulpakt) ٢٠٢٠ لمواجهة التحديات الجديدة في التعليم العالي في ألمانيا. يعكس التصور المستقبلي لأعداد خريجي المدارس الثانوية الذين يسجلون للالتحاق بالتعليم العالي الزيادة السريعة في الطلب على التعليم العالي. وفي الوقت ذاته، ثمة صعوبة في توفير الأماكن الدراسية نتيجة للضغط الذي تمثله الأعداد المتزايدة للطلاب المنتقلين إلى برنامجي البكالوريوس والماجستير. وتتطلب هذه البرامج عدداً أكبر من العاملين بهيئة التدريس بخلاف ما هو عليه في البرامج التقليدية. ومن التدابير المتفق عليها في هذا الميثاق زيادة عدد أماكن الدراسة بمقدار ٩٠٠٠٠ مكان وذلك بحلول عام ٢٠١٠. وسوف تتفق الحكومة الفيدرالية والولايات حوالى بليون يورو لتوفير هذه الأماكن الدراسية. فقبل حلول عام ٢٠١٠، ستكون الولايات قد تلقت حصتها المقدرة بـ ٥٦٥ مليون يورو من التمويل الفيدرالي للتعليم العالي، كما ستحدد الزيادة في عدد الطلاب في عام ٢٠٠٩ مقارنة بها في عام ٢٠٠٥ في كل ولاية، حصتها من التمويل المالي من بعد عام ٢٠١٠. وسوف يبدأ هذا التمويل في خريف ٢٠٠٧.

٣- البنية التحتية للبحث⁴

٣-١ جهات التنفيذ

هناك ثلاثة قطاعات أساسية تقوم بالبحث والتطوير في ألمانيا:

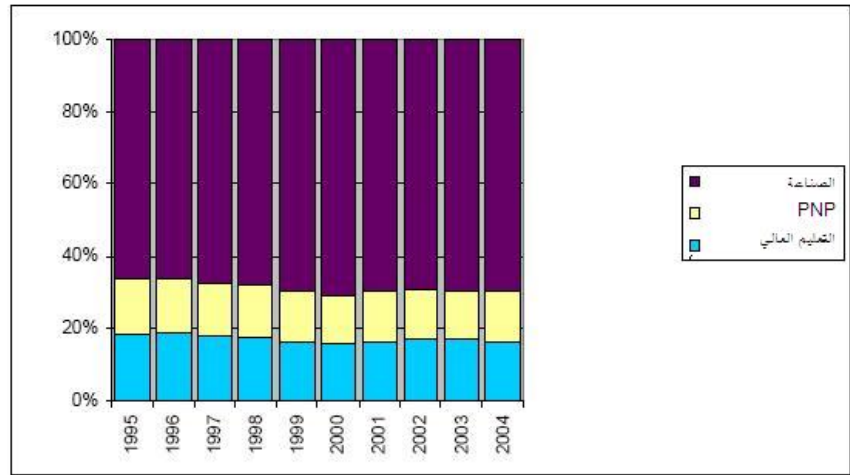
(أ) معاهد التعليم العالي؛

(ب) مؤسسات البحث غير الجامعية: PNP

(ج) قطاع الصناعة

ويتولى القطاع الصناعي الجزء الأساسي من جميع مهام البحث والتطوير في ألمانيا، بينما تضطلع الجامعات بنسبة ١٦٪ من هذه المهام، أما المعاهد العامة غير الجامعية فتتعهد ١٤٪ من مجموع مهام البحث والتطوير.

الشكل ٣_١: القائمون بأنشطة البحث والتطوير



المصدر: (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠٦)

كان توزيع أنشطة البحث والتطوير بين القطاعات ثابتاً إلى حدٍ كبير خلال الأعوام الماضية، بالرغم من الزيادة الطفيفة في الجزء الخاص بقطاع الصناعة.

٣-١-١ مؤسسات التعليم العالي

تولت الجامعات مسؤولية جميع الأبحاث تقريباً التي أجريت في هذا القطاع. كما أجرت معاهد التعليم العالي المتخصصة بعض الأبحاث أيضاً، ولكنها ليست بالكثير. حيث تحظى الجامعات بالنصيب الأكبر من أنشطة البحث والتطوير الممولة من جهات عامة. وتُجرى معظم الأبحاث في الجامعات، كما تتولى بعض المجموعات الصغيرة نسبياً تنظيم مشروعات في كثير من الأحيان ويُلاحظ أن تلك الأعمال تتسم بالتمايز والتخصص. أما عن المشروعات الكبيرة أو التي لا يمكن للجامعات الإضطلاع بها (مثل MPG, HGF وغيرها)، فيمكن أن تتعهد مؤسسات عامة غيرجامعية.

⁴ يستند هذا الفصل إلى الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي (٢٠٠٦) "البحث والابتكار في ألمانيا ٢٠٠٦". راجع ٢٩٠٥، ٢٠٠٧، على الرابط:

http://www.bmbf.de/pub/research_and_innovation_2006.pdf، الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠٦. "تقرير البحث الفدرالي

٢٠٠٦". راجع ٢٩٠٥، ٢٠٠٧، على الرابط: <http://www.bmf.de/pub/bufo2006.pdf>

٣- ١- ٢ المؤسسات الخاصة غير الربحية والمؤسسات الحكومية

مؤسسة ماكس بلانك *Max Plank Gesellschaft (MPG)*: توفر مؤسسة ماكس بلانك التمويل لعددٍ من معاهد ماكس بلانك Max Plank. وتركز تلك المعاهد الثمانين بصورة رئيسية على العلوم الأساسية لأعضاء، لا سيما في المجالات الحديثة الواعدة. وعادة ما تتمركز تلك المعاهد حول شخصية عالم من العلماء والذي يتولى إدارته بمفرده وباستقلالية كبيرة. وهذه المعاهد تمولها الحكومة الفيدرالية في المقام الأول بالاشتراك مع الولايات بحيث تقسم كالتالي: (التمويل الحكومي: ٥٠٪ تمويل فيدرالي، و٥٠٪ تمويل الولايات). وثمة مصادر أخرى للتمويل مثل: بعض الأعضاء من الأفراد، والمنظمات، والشركات، وهبات من أفراد غيرالأعضاء، وأموال المشاريع التي تقدمها الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي (BMBF)، أو أطراف أخرى.

مؤسسة فراونهورف *Fraunhofer Gesellschaft (FhG)*: على غرار مؤسسة ماكس بلانك (MPG)، توفر هذه المنظمة تمويلًا لعددٍ من المعاهد الخاصة بها. وتركز المعاهد الخمسة وستين التابعة لهذه المؤسسة، في الأساس، على الابتكار التكنولوجي والجوانب التطبيقية للبحث العلمي. وبالتالي يجب أن تتوافق أدوات الخبرة ومجالاتها لدى هذه المعاهد مع احتياجات قطاع الصناعة. وتتلقى معاهد فراونهورف (Fraunhofer) التمويل الأساسي من مصادر حكومية، في حين تشترك تلك المصادر الحكومية والخاصة معاً في تمويل بعض المشروعات بعينها. أما الدعم الحكومي فتقدمه الحكومة الفيدرالية والولايات على حدٍ سواء بنسب ٩٠٪ و١٠٪ على التوالي. ولقد حظيت معاهد مؤسسة فراونهورف (FhG) بأهمية بالغة في عملية نقل التكنولوجيا من معاهد البحث العلمي التي تمولها الحكومة إلى قطاع الصناعة.

مراكز هلمهولتز *Helmholtz Zentren (HGF)*: تأسست هذه المراكز بهدف دعم البحث العلمي في المجالات التي تتطلب التعاون بين التخصصات المختلفة وأعداد كبيرة من الموظفين والمعدات ومبالغ ضخمة من التمويل. وتقوم المراكز الخمسة عشر التابعة للمؤسسة بتنفيذ كل من الأبحاث الأساسية والتطبيقية، والتي أنشئت في الأصل لأغراض البحث العلمي في العلوم النووية، ولكن تحول العديد منها إلى مجالاتٍ أخرى (على سبيل المثال البيئية وتكنولوجيا المعلومات). وتمتلك مراكز هلمهولتز (HGF) مؤسسة مركزية خاصة بها تسمى (Arbeitsgemeinschaft der Helmholtz Zentren)، ولكن الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي (BMBF) تعتبر "المنسق الأساسي" للعمل داخل هذه المراكز (لها نفوذ قوي على تحديد مسار أولويات كل مركز وذلك بتطبيق برنامج الأولويات الخاص بها). وتعتمد هذه المراكز في تمويلها بشكل أساسي على الحكومة، ويقسم التمويل كالتالي: (التمويل الحكومي: ٩٠٪ من الحكومة الفيدرالية، و١٠٪ من الولايات).

جمعية العلوم لجوتفريد فيلهلم لايبنتس *Wissenschaftsgemeinschaft Gottfried Wilhelm Leibniz* (سابقاً *Blau Liste- Einrichtungen, BLE*): يقوم كل من الاتحاد الفيدرالي وولاية واحدة بتمويل هذه المعاهد (التي بلغ إجمالي عددها ٨٤ معهداً في عام ٢٠٠٦) وتقوم تلك المعاهد إما بإجراء أبحاث ذات مهام محددة أو تهض بدور المؤسسات الخدمية. ومن أمثلة هذا النوع من المؤسسات الخدمية: مركز المعلومات للكيمياء في برلين (Berlin)، ومكتبة المعلومات التقنية في هانوفر (Hannover). ولا بد أن تتوفر في تلك المؤسسات المعايير التالية: أن تتجاوز الميزانية السنوية للمعهد مليون يورو (أو ٠,٧٥ مليون يورو إذا كان المعهد في الأساس من المعاهد الخدمية)، وأن تستهدف أعمالها خدمة مصالح الجمهورية الألمانية الفيدرالية بأسرها وليس منطقة بعينها. وقد تتلقى هذه المعاهد التمويل (بصفة أساسية) من مصادر حكومية أو خاصة. ترتبط بعض المعاهد الخاصة بصلات وثيقة بالجامعات، ومن الملاحظ أن هذا النوع من المعاهد قد حظي بنموً كبيراً منذ الثمانينيات بسبب إعادة هيكلة النظام الخاص بالبحث العلمي في الولايات الجديدة. ويقسم تمويلها كالتالي: التمويل الحكومي بنسبة ٥٠٪ من الاتحاد الفيدرالي، و٥٠٪ من الولايات.

المعاهد الأخرى: بالإضافة إلى المعاهد السابق ذكرها، يوجد عدة أنواع من المؤسسات التي تجري أبحاثاً علمية وتتولى مسؤوليتها إحدى الوزارات الفيدرالية أو إحدى وزارات الولايات. وأحد أنواع هذه المؤسسات يشمل المؤسسات ذات المهام البحثية والتي يمولها الاتحاد الفيدرالي (الإدارة الفيدرالية ذات مهام أرسيفية Bundeseinrichtung mit Forschungsaufgaben). وتختلف نسبة الميزانية التي تمول أنشطة البحث العلمي من معهد إلى آخر، ولكنها تقدر بحوالي ١٠٪ في المتوسط. أما المؤسسات الأخرى التي يمكن أن تجري أبحاثاً علمية فإنها تشتمل على مراكز المعلومات والمكتبات.

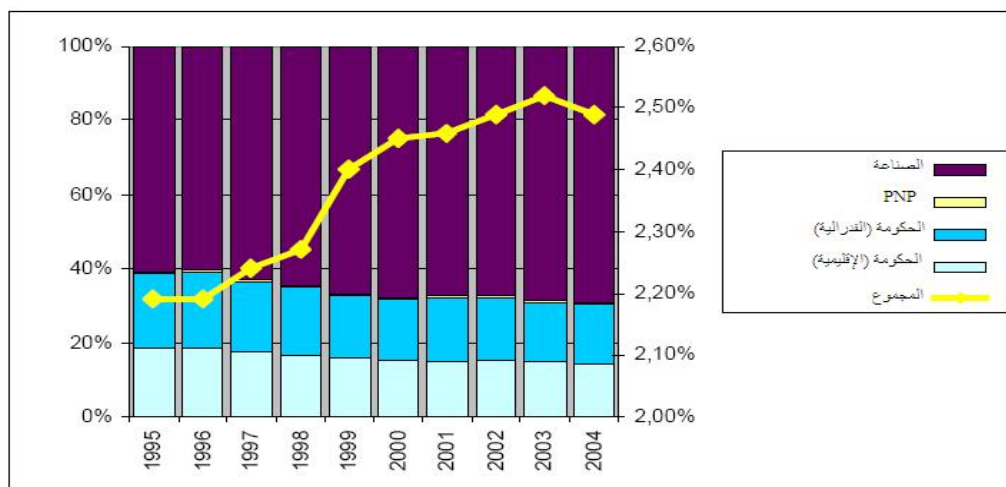
٣-١ - ٣ قطاع الصناعة

في عام ٢٠٠٤، قامت برامج إدارة الأعمال ب ٧٠٪ من كافة أنشطة البحث والتطوير في ألمانيا.

٣-٢ جهات التمويل

بلغ إجمالي نفقات البحث والتطوير في ألمانيا ٢,٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤. وكما يلاحظ في الجدول ٤، ثمة نمو متزايد حتى أواخر الثمانينيات، ويتضح ذلك من إجمالي نفقات أنشطة البحث والتطوير باعتبارها نسبة إجمالي الناتج المحلي، ثم يتبع ذلك انخفاضاً طفيفاً (جزئياً بسبب الاتحاد) ثم يعود النمو مرة أخرى للظهور في منتصف التسعينيات.

الشكل ٣-٢: نفقات البحث والتطوير، مقسمة حسب جهات التمويل، والإجمالي في صورة نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠٦)

وخلال السنوات العشر الماضية، زادت تكاليف البحث والتطوير الخاصة بالأفراد بنسبة تفوق زيادة الموارد الحكومية. وفي عام ٢٠٠٤ بلغت نسبة تكاليف البحث والتطوير الخاصة بالمؤسسات ٧٠٪ من إجمالي تكاليف البحث والتطوير. وتشترك كل من الحكومة الفيدرالية والولايات في تمويل البحث العلمي، إلا أن الحكومة الفيدرالية تشارك بالجزء الأكبر من التمويل.

وتمول الموارد الحكومية معظم الأبحاث التي تُجرى داخل الجامعات، وتعد الأموال العامة للجامعة أحد المصادر الرئيسية في تمويل الأبحاث (عادةً من الولاية ذات الصلة)، كما تقدم مؤسسة البحث العلمي الألمانية (Deutsche Forschungsgemeinschaft) تمويلًا يتسم بالانتقائية العالية.

المنظمات الوسيطة

يمتاز النظام الخاص بالبحث العلمي في ألمانيا باللامركزية الشديدة، إذ يتكون من العديد من النظم الفرعية. ومن العوامل التي تسهم في تعقيد النظام، انقسام سلطة الإشراف على سياسات البحث العلمي والتمويل بين الحكومة الفيدرالية والولايات علاوة على مشاركة العديد من الوزارات في ذلك. ومع أن وزارة التعليم والعلوم هي الأهم، إلا إن وزارة الشؤون الاقتصادية والتكنولوجيا (خاصة عن طريق الجمعية التعاونية لاتحادات البحث الصناعي **Arbeitsgemeinschaft Industrieller Forschungsvereinigungen, AiF**) تسهم أيضاً في تمويل البحث العلمي. وتقع مسؤولية تحديد المبادئ العامة التي تحكم مجالات البحث والتطوير التي تمويلها الحكومة على عاتق الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث (BMBF). فضلاً عن بعض الجهات الوسيطة مثل: اللجنة الحكومية الفيدرالية للتخطيط التعليمي وتعزيز البحث (BLK)، والمجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) اللذان يأخذان على عاتقهما جزءاً من مسؤولية تنسيق سياسة البحث العلمي داخل الجمهورية الفيدرالية.

إضافة إلى ذلك، تعد مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG) **Deutsche Forschungsgemeinschaft** من أهم المنظمات الوسيطة التي تمويل البحث العلمي وتتشارك كل من الحكومة الفيدرالية مع الولايات في تمويل تلك المنظمة التي تمثل مظلة انتقائية للبحث العلمي بالجامعات على مستوى الدولة. كما يتمثل دور المنظمة DFG (والتي قدرت ميزانيتها لعام ٢٠٠٥ بمبلغ ١,٣٨ مليار يورو)، في أغلب الأحيان، في تمويل المشاريع الصغيرة نسبياً. وتفخر المنظمة باستقلاليتها في تقديم الدعم لمشاريع البحث أو البرامج المقدمة إليها على أساس الجودة العلمية، لا على أساس ما يعرف بـ "الأولوية القومية". وتعتبر المنظمة أن نظامها الموزع توزيعاً شاملاً لصنع السياسات والتركيز على التمويل "التفاعلي" من شأنهما أن تنهضا بالعلوم المتميزة. وتطبيق سياسة تمويل تنافسية تستطيع المنظمة أن تقوم بمراقبة جودة البحث العلمي في ألمانيا.

وإضافة إلى تمويل الجامعات الحكومية وتمويل مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG)، تقوم مصادر أخرى متمثلة فيما يسمى بـ "الطرف الثالث" (بما في ذلك: الوزارات والمؤسسات الفيدرالية وقطاع الصناعة) بتقديم الدعم للبحث العلمي الجامعي. وقد بلغ إجمالي تمويل الطرف الثالث ("Drittmittel") في قطاع التعليم العالي لعام ٢٠٠٥ (باستثناء المعدات الطبية) إلى ٢,٦٥ مليار يورو.

٣-٣ تطور السياسات

أثارت مبادرة من أجل التميز (Exzellenzinitiative) جدلاً شديداً على مستوى الدولة (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي (Bundesministerium für Bildung und Forschung) (٢٠٠٦). وبطرح تلك المبادرة أوجدت كلا من الحكومة الفيدرالية والولايات روح المنافسة بين الجامعات للحصول على المزيد من التمويل للبحث العلمي. ومن المقرر أن تمويل الحكومة الفيدرالية مع الولايات هذه المبادرة بمبلغ ١,٩ مليار يورو خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١، وبلغت نسبة إسهام الحكومة الفيدرالية ٧٥٪ منها. ويقسم التمويل الممنوح من مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG) على ثلاث مجموعات:

١- مجموعة مدارس البحث لشباب العلماء التي تقدم برامج نظامية في دراسات الدكتوراه، وذلك وسط بيئة بحثية متميزة ومجال متنوع من العلوم. وسوف تُمول ما يقرب من ٤٠ مدرسة بحثية بمليون يورو سنوياً، أي سيصل إجمالي المبالغ إلى ٤٠ مليون يورو سنوياً.

٢- مجموعة لبناء مؤسسات بحث وتدريب على أسس تنافسية وذات حضور دولي، ويطلق عليها مجموعات التميز. وسوف يتم بناءها داخل الجامعات بالتعاون مع مؤسسات البحث غير الجامعية، وجامعات العلوم التطبيقية، وقطاع الصناعة. وسوف تُمنح كل مجموعة مجموعات التميز مبلغ ٦.٥ مليون يورو في المتوسط، ويقدر عدد تلك المجموعات بما يقرب ٣٠ مجموعة، أي إن إجمالي التمويل يبلغ ١٩٥ مليون يورو سنوياً.

٣- مجموعة مخصصة لتعزيز "المفاهيم المستقبلية للأبحاث العلمية رفيعة المستوى في الجامعات" وذلك من أجل تحسين الصورة العامة لعدد يصل إلى ١٠ من الجامعات التي وقع عليها الاختيار. ويشترط قبل تقديم التمويل أن يكون لدى مؤسسة التعليم العالي، على الأقل، مجموعة تميز واحدة، ومدرسة بحثية واحدة إضافة إلى استراتيجية شاملة ومقنعة، وذلك للحصول على ما يُعرف عالمياً بلقب "منارة العلم". وقد تم تخصيص مبلغ قدره ٢١٠ مليون يورو سنوياً لهذا المجال، بحيث يصل حجم تمويل كل مشروع ٢١ مليون يورو في المتوسط.

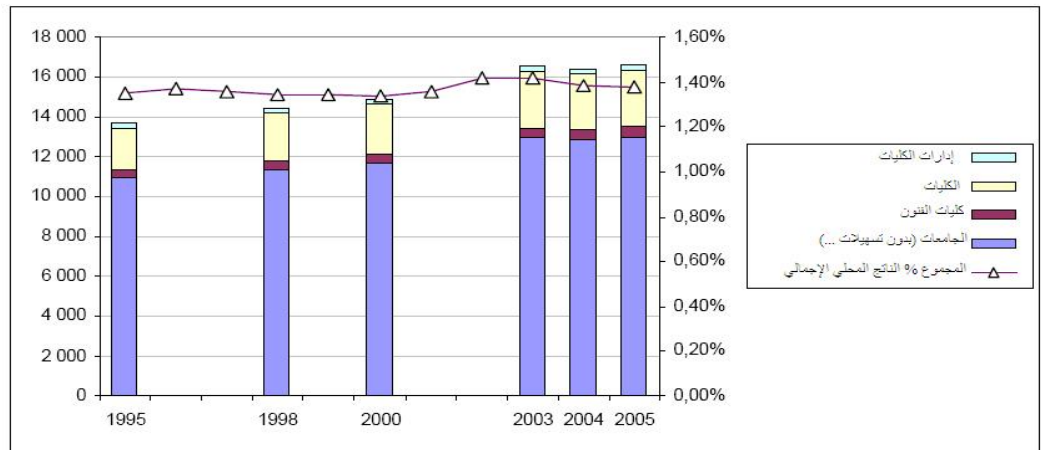
ويقوم باختيار مؤسسات التعليم العالي مجموعة مستقلة من المحلفين (لجنة مشتركة من مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG) والمجلس العلمي) تتألف في الأساس من علماء من الخارج.

يُمنح التمويل على مرحلتين، وقد أعلنت نتائج المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٦، حيث وصل مبلغ تمويل المشروعات إلى حوالي ٩٠٠ مليون يورو. وتُخصّص المشاريع الأكثر أهمية وذات المفاهيم المستقبلية في ثلاث جامعات: LMU Munich و TU Munich و TH Karlsruhe (قائمة بجميع المشاريع الممولة في المرحلة الأولى: مؤسسة البحث الألمانية ومجلس العلوم ٢٠٠٦ Deutsche Forschungsgemeinschaft and Wissenschaftsrat). وسوف يتم الإعلان عن الفائزين بالمرحلة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧. وقد أدخلت اتفاقية التعليم العالي ٢٠٢٠ أيضاً تغييرات في نظام تمويل الأبحاث. وأما الدعامة الثانية للاتفاقية، فكانت نموذجاً جديداً لتكاليف التشغيل (Programmkostenpauschale)، والذي يشتمل على نسبة ٢٠٪ من تكاليف تشغيل المؤسسات الخاصة بمشروعات بحثية لمؤسسة البحث الألمانية (DFG). وخلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ سوف تغطي الحكومة الفيدرالية ١٠٠٪ من التكاليف الإضافية. وسوف تحصل جميع المشاريع الجديدة لمؤسسة البحث الألمانية (DFG) على ٢٠٪ إضافية لتكاليف التشغيل الزائدة. وقد جعلت تلك الخطة نظام تمويل الأبحاث مستقلاً عن المنح الأصلية للمؤسسة. ومن المتوقع أن يقوم نظام التخصيص الجديد بتوزيع أموال البحث العلمي بصورة أكثر فعالية، وأن يجعل البحث العلمي في ألمانيا أكثر قدرة على المنافسة دولياً.

٤ - النواحي المالية⁵

يستعرض الشكل التالي بيانات حول إجمالي نفقات كافة مؤسسات التعليم العالي الألمانية، ويوضح أن إجمالي النفقات قد زاد في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، ثم انخفض منذ عام ٢٠٠٣.

الشكل ١- ٤: نفقات مؤسسات التعليم العالي الألمانية حسب نوع المؤسسة مقدره بالمليون يورو وفي صورة نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

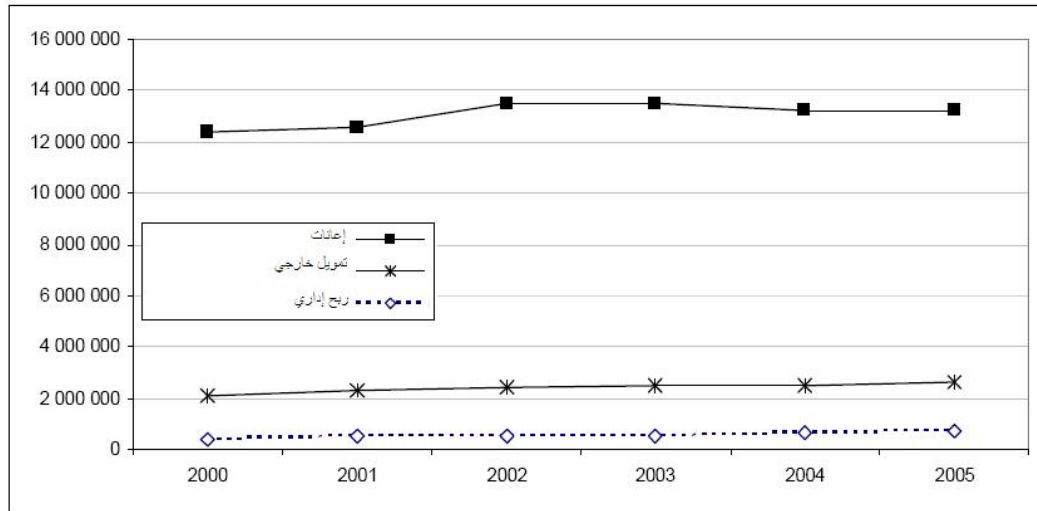


المصدر: (Statistisches Bundesamt 2007)

يستعرض الشكل أدناه مصادر دخل مؤسسات التعليم العالي، ونلاحظ من خلاله ٨٠% من الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠٠٥ بمثابة إعانات أساسية (Grundmittel)، و١٦% منها بمثابة دخل إضافي للبحث العلمي مقدم من مجالس البحث العلمي (Drittmittel)، بالإضافة إلى ٤% من مصادر خاصة مثل التعاقدات على البحث العلمي والتعليم (Verwaltungseinnahmen).

⁵ يستند هذا الفصل إلى: Kaiser, F., H. Vossensteyn, et al. (2002). التمويل الحكومي للتعليم العالي. دراسة مقارنة حول آليات التمويل في عشر دول - "Beleidsgerichte studies hoger onderwijs en wetenschappelijk onderzoek"، Zoetermeer، وزارة التعليم والثقافة والفنون.

الشكل ٤ - ٢: مصادر دخل مؤسسات التعليم العالي الألمانية (ضرب ١٠٠٠ يورو)



المصدر: (مكتب الإحصاء الفيدرالي ٢٠٠٧)، جدول ٢ - ١ - ١

٤ - ١ التمويل المؤسسي

٤ - ١ - ١ المساعدات الحكومية الأساسية

تمول الحكومة التعليم العالي الألماني، ويجب على المؤسسات اتباع قوانين الميزانيات والحسابات الخاصة بالإدارة العامة الألمانية. ورغم أن الولايات قد وضعت هذه القوانين بصورة منفردة، إلا إنها تتشابه بطريقة أو بأخرى في جميع أنحاء الدولة؛ فالضوابط الأساسية مستمدة من قواعد مثل:

- تُحدد الميزانية القائمة على البنود (التي تمثل فئات الإنفاق) قبل بداية العام المالي.
- لا يجوز إنفاق الميزانية "على" البنود.
- لا تحصل المؤسسات على مبلغ إجمالي لتمويل نفقات الموظفين، وإنما - طبقاً لجدول التوظيف (Stellenplan) - يُخصص التمويل لكل منصب وظيفي وفقاً لكل منصب؛ وعلى هذا، لا يمكن للمؤسسة إنفاق التمويل الخاص بالموظفين لأغراض أخرى حتى لو بدت ضرورية ومناسبة.
- لا يجوز استخدام الموارد المالية (المخصصات التي لم يتم إنفاقها) في العام المالي التالي.

ونجد الميزانية السنوية، والتي تشمل مساعدات الحكومية المقدمة للمؤسسات الفردية، ضمن قانون الدولة. وتقسّم الميزانية إلى فئات الإنفاق (البنود) والمناصب (للموظفين - مشار إليها باسم جدول التوظيف (Stellenplan)). وثمة ميزانية واحدة للتعليم والبحث العلمي؛ حيث لا ينفصل تمويل التدريس عن تمويل البحث العلمي. وعادةً ما تُقسّم الميزانية فعلياً طبقاً للهيكل المؤسسي والمناصب الوظيفية التي تم تخصيصها بالفعل لكل قسم ومعهد، وعلى هذا، فالميزانية يتم تحديدها مسبقاً إجمالياً عملية الإنفاق للعام المالي.

إن التمويل الحكومي (الأساسي) لمؤسسات التعليم العالي - بغض النظر عن بعض الحالات الاستثنائية - ليس نتيجة استخدام صيغة حسابية لبعض عناصر الميزانية. وإنما يعتمد التمويل على طلبات ميزانية المؤسسة التي توافق السلطات على كل منها عن طريق عملية التفاوض، واستناداً إلى تقديرات المؤسسة (في شكل مخصصات تُمنح بعد استرداد المصروفات)؛ حيث تكون نقطة البدء في جدول التوظيف (Stellenplan) للعام السابق. لذا يمكن وصف الميزانية بأنها عملية تراكمية تعتمد على مدخلات، كما لا يتأثر كثيراً حجم المصادر الأساسية (Grundmittel) الذي تتلقاه إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschule) بالعدد الفعلي للطلاب. وفي بعض الولايات Länder، أُدخلت مؤخراً صيغ تمويل للأجزاء المتزايدة في الميزانية المتاحة، إلا أنها لا ترتبط حتى الآن إلا بجزء ضئيل من الميزانية (١ - ٧٪). ويتزايد قدر المرونة التي تمنحها حكومات الولايات للمؤسسات فيما يخص المبالغ المالية المحددة (الداخلية) طبقاً لما يلائم هذه المؤسسات وبقيود أقل يتم تحديدها مسبقاً. وفي عدة ولايات، تم إجراء تجارب على التمويل بمبالغ إجمالية (منحة تعطى جملةً واحدة Globalhaushalt) كبديل لآليات التخصيص التقليدية وغير المرنة. ويرتبط أسلوب التمويل بمبالغ إجمالية في أغلب الولايات باتفاقيات (Zielvereinbarungen) تتفق فيها مؤسسات التعليم العالي وحكومات الولايات على بعض السياسات والأهداف المؤسسية (König 2006)، وتعد تلك الاتفاقيات بمثابة عقود يتم الاتفاق فيها على تمويل ما يحقق أهداف مؤسسية.

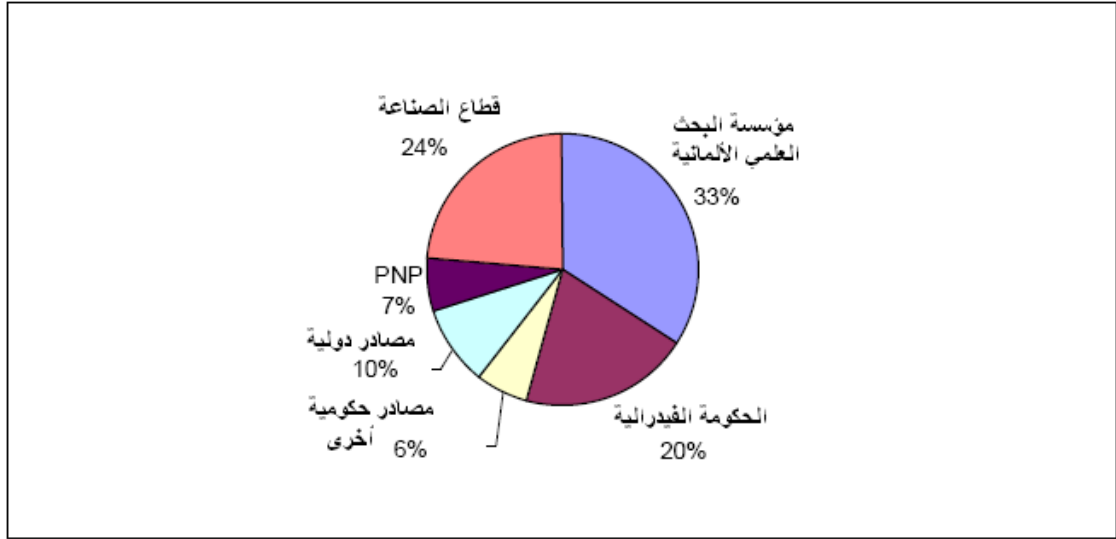
في عام ٢٠٠٤، استخدمت ١١ من بين ١٦ ولاية (Länder) التمويل القائم على المؤشرات كأحد عناصر تمويل مؤسسات التعليم العالي. وبوجه عام، يُطبق التمويل القائم على المؤشرات لحماية المؤسسات من تقلبات الضخمة في الميزانية، كما تُطبق خطة التمويل إما على جزء معين فقط من ميزانية المؤسسة أو بتقليل حدة تأثيراتها المحتملة وذلك بمراعاة معدلات النتائج عبر أعوام عديدة أو بتطبيق "حدود المرونة التي تخفي بتخطيها تأثيرات الميزانية" (Orr, Jaeger et al. 2007).

تقوم كل من الولايات (Länder)، ووزير التعليم والعلوم الفيدرالي بالاشتراك في تمويل الاستثمارات المالية في الأبنية الجديدة، والمعدات للأبنية الجديدة، والمعدات الأخرى التي تتخطى حداً معيناً (حوالي ٧٥ ألف يورو). وقد يقرر وزراء الولايات الإسهام بكامل المبلغ المطلوب لهذه الاستثمارات، ولكن إذا أرادوا تلقي أموال من الحكومة الفيدرالية فعليهم إحالة المشروع إلى إجراءات التخطيط القومي (Rahmenplan) حيث يقوم المجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) بتقييم الطلب، ومن ثم تقرر هيئة قومية مشتركة تجمع بين الولايات والحكومة الفيدرالية مدى إمكانية تخصيص التمويل. ولا تقوم المؤسسات ذاتها على تقرير أو إدارة إجراءات إنشاء الأبنية والحفاظ عليها، إذ ثمة "مكاتب" خاصة تابعة للولايات (Staatshochbauverwaltung) مسؤولة عن تلك المهام، أما المؤسسات فلا تقوم إلا بوضع ميزانيات الأبنية وإدارتها، فعلى سبيل المثال: في ولاية Niedersachsen تم إعداد مشروع قانون لتمكين مؤسسات التعليم العالي لكي تصبح مؤسسات مالكة (Stiftung) يُسمح لها بملكية المباني والأراضي.

٤-١-٢ منح البحث العلمي

يتنافس الأكاديميون للحصول على تمويل إضافي للبحث العلمي (Drittmittel) والذي - كما ذكرنا سلفاً - يمثل في المتوسط حوالي ١٦٪ من تمويل الجامعات، إلا إن إجمالي المبلغ المتاح محدود. وعلى من يرغب الاستفادة من هذه الأموال التقدم بطلبات، ويقوم النظراء عادةً بفحص الطلبات قبل أن تقوم المؤسسة المعنية أو مؤسسة البحث العلمي الألمانية DFG بتمويل المشروعات، إلا إن ذلك لا يشكل منافسة بين المؤسسات التعليمية وإنما بين الباحثين سواء كانوا أفراداً أو مجموعات بحثية. ومن أهم المؤسسات المعنية بدعم البحث العلمي في التعليم العالي - ولا سيما الأبحاث الأساسية - مؤسسة البحث العلمي الألمانية (Deutsche Forschungsgemeinschaft)، ويليها قطاع الصناعة والحكومة الفيدرالية.

الشكل ٤_٣: في الجامعات (باستثناء الخدمات الطبية) حسب المصدر



المصدر: (مكتب الإحصاء الفيدرالي ٢٠٠٧، جدول ١ - ٧ - ١)

تعتبر المؤسسات البحثية الحكومية والمؤسسات البحثية الخاصة غير الربحية من أهم منافسي مؤسسات التعليم العالي في مجال التمويل الحكومي والخاص، فالتوازن بين الأبحاث الجامعية ومعاهد البحث الحكومية غير الجامعية يتحرك تدريجياً لصالح الأخيرة. وعندما قام المجلس العلمي الألماني Wissenschaftsrat بمقارنة ميزانية البحث العلمي لهذه المعاهد في مقابل الأموال التي تم إنفاقها على البحث العلمي بالجامعات، وجد أن النسبة بينهما قد تغيرت عندما اضطرت الجامعات لقبول عدد كبير من الطلاب.

٤- ١- ٣ عقود البحث وعقود التدريس

على الرغم من عدم توفر معلومات موثقة عن عقود التدريس، إلا إنه يمكن القول بأن مؤسسات التعليم العالي لا تتلقى التمويل الكافي في هذا المجال. ويمكن للأكاديميين بصفتهم الفردية أن يتلقوا تمويلًا إضافيًا من مصادر خارجية من أجل برامج ومشاريع البحث العلمي واسعة النطاق، ولكن يتعين أولاً التقدم بطلب للحصول على هذا التمويل والذي يكون غالباً من الميزانية العامة للدولة (حوالي ٨٠٪ منه) ولكنه يُمنح لفترة محدودة. وعادةً يتوفر التمويل الخارجي من مؤسسات التمويل الحكومي (على رأسها مؤسسة البحث العلمي الألمانية Deutsche Forschungsgemeinschaft)، والوزارات الفيدرالية، ووزارات الولايات، والمؤسسات، وجمعيات التمويل، وقطاع الصناعة، بالإضافة إلى الجمعيات والمنظمات الدولية.

٤- ٢ دعم الطلاب ورسوم التدريس

٤- ٢- ١ دعم الطلاب

يحق لطلاب القطاع الثالث ممن لا يتوفر لديهم دخل شخصي (إلا من ذويهم) يمكنهم من الاستمرار في تحمل التكاليف الدارسية والمواظبة على البرنامج الدراسي - أن يتلقوا مساعدات مالية BaFög، وذلك بموجب الميثاق الفيدرالي لمساعدات التدريس والتعليم (Bundesausbildungsförderungsgesetz)، علمًا بأن فترة التمويل Förderungshöchstdauer تختلف باختلاف مدة البرنامج الدراسي.

يتحدد مقدار المساعدات المالية عن طريق قانون مساعدات التدريب والتعليم الفيدرالية أو في إطار مرسوم قانوني، ولا يستمر تمويل الطالب بعد الفصل الدراسي الرابع إلا إذا تمكن من تحقيق النتائج المرجوة في جميع المواد الدراسية المقررة حتى ذلك الوقت. يتوقف مقدار المخصص الشهري لكل طالب على معدل دخله الخاص، ومصادره المالية الأخرى، بالإضافة إلى معدل دخل الأبوين أو الزوج/الزوجة، ويستمر الطالب في تلقي تلك المساعدات المالية حتى أثناء الفترات التي لا توجد بها محاضرات.

ومنذ الأول من يوليو/تموز عام ٢٠٠٢ تمت زيادة معدل المساعدات المالية الكاملة للطلاب المستقلين عن ذويهم وذلك لمساعدتهم على إتمام تعليمهم العالي إلى مبلغ قدره ٥٨٥ يورو شهرياً (تنقسم إلى: ٤٦٦ يورو لدعم الدراسة، ٤٧ يورو للتأمين الصحي، ٨ يورو لتأمين الرعاية على المدى الطويل، و٦٤ بدل إيجار). يتم منح نصف هذا المبلغ أثناء الفترة القصوى التي تعد خلالها المساعدة المالية منحة غير مستحقة السداد، بينما يعتبر النصف الثاني من هذا المبلغ قرضاً حكومياً حسناً. وتعتمد شروط سداد هذا القرض الحكومي على معدل الدخل علاوة على اعتبارات اجتماعية أخرى. وفي حالة تجاوز الفترة القصوى التي تعد المساعدة المالية خلالها منحة غير مستحقة السداد، لا يحق للطالب حينها سوى تلقي تمويلياً في صورة قرضاً بنكياً بفائدة.

في عام ٢٠٠٥، تلقى نحو ٣٤٥,٠٠٠ طالب منحة BAFög، وهو ما يعني أن حوالي ١٩٪ من إجمالي عدد الطلاب قد تلقوا منحة BAFög، و حوالي ٢٥٪ من بين الطلاب كانوا يستحقوا تلك المنحة بناءً على مجال دراساتهم. وكان المتوسط الشهري للمنحة يقدر بـ ٣٧٥ يورو، إلا أن ٢٨٪ فقط من الطلاب المستفيدين حصلوا على المنحة كاملة (المجلس التشريعي الألماني Deutscher Bundestag ٢٠٠٧).

ويعتبر قانون مساعدات التعليم الفيدرالية ليس الجهة الوحيدة التي تقدم مساعدات مالية للطلاب. ففي بعض الولايات، على سبيل المثال، تقوم جمعيات الطلاب التابعة لمؤسسات التعليم العالي بمنح الطلاب الذين يعانون من ظروف مادية بالغة السوء قروضاً متباينة القيمة. كما توجد مؤسسات أصغر حجماً لديها أموالاً خاصة تحت تصرفها؛ هذه المؤسسات والتي غالباً ماتكون إقليمية تقوم بتقديم مساعدات للطلاب الفقراء.

تعتبر منحة (Bildungskredit) منحة خاصة يقدمها مكتب الإدارة الفيدرالية (Bundesverwaltungsamt)، وتهدف إلى دعم الطلاب ومساعدتهم على إتمام دراستهم على نحو أسرع. وعلى خلاف المساعدات المالية BAFög، فإن منحة (Bildungskredit) لا تستهدف الطلاب خلال الدراسات الأساسية (Grundstudium). كما أنها لا تعتبر دخل الطالب أو دخل ذويه معياراً للحصول على هذه المنحة. ويصل أعلى حجم لهذه المنحة إلى ٣٠٠ يورو وذلك لمدة ٢٤ شهر. وفي عام ٢٠٠٤، تم منح ١٢,٠٠٠ منحة (Bildungskredit) وذلك من ميزانية تقدر بـ ٦٦ مليون يورو (Studies Online 2007).

يمكن للطلاب النابغين بإحدى المواد الدراسية الحصول على منحة من مؤسسات ذات صلة (Begabtenförderungswerke). وفي العادة تقيم هذه المؤسسات علاقات قوية مع الكنائس، والأحزاب السياسية، ونقابات التجارة والصناعة. غير أن مؤسسة المنح الوطنية الألمانية (Studienstiftung des deutschen Volkes) تعد استثناءً حيث إنها لا تلزم نفسها بأيدولوجيا معينة، وهي في الوقت نفسه تعد أكبر مؤسسة من نوعها في ألمانيا. وتقوم كل من الدولة والولايات بدعم تلك المؤسسات، وذلك عن طريق توفير مساعدات مالية إضافية إلا أن الجزء الأكبر منها تتحمله الدولة. أما مركز الهيئة الألمانية للتبادل العلمي (Deutscher Akademischer Austauschdienst – DAAD) فيقدم منحاً للطلاب أو الأكاديميين الشباب الأجانب الذين وفدوا إلى ألمانيا لمتابعة دراساتهم أو تعليمهم العالي لمدة محدودة في مؤسسات التعليم العالي الألمانية. وإلى جانب الهيئة الألمانية للتبادل العلمي (DAAD) توجد بعض الولايات (Länder) التي تقدم تمويلياً خاصاً للطلاب الأجانب في مؤسسات محلية للتعليم العالي. ويمكن للطلاب النابغين تلقي منحة دراسية لمتابعة دراستهم العليا وذلك وفقاً لقانون مساعدات ما بعد التخرج (Graduiertenförderungsgesetze) الخاص بالولاية. كما تقوم المؤسسات الخاصة بالطلاب النابغين (Begabtenförderungswerke) أيضاً بدعم الطلاب النابغين ومساعدتهم في الحصول على شهادة الدكتوراه.

وإلى جانب الدعم المالي المباشر المخصص للطلاب من العائلات ذوي الدخل المتواضع، يحق للطلاب تحت سن ٢٧ الاستفادة من إعانات الضرائب المستحقة لذويهم وذلك بموجب قانون ضرائب الدخل الألماني وقوانين إعانة الطفل. وإذا أتم الطالب دراسته الجامعية قبل بلوغ سن ٢٧، يتم إيقاف المزايا المالية التي تحصل عليها عائلته وذلك بانتهاء مدة الدراسة؛ حيث إن ذلك الدعم المالي يعد حقاً للأهل وليس للطلاب نفسه. وتوجد صور أخرى من المساعدات المالية غير المباشرة مثل تخفيض أسعار التأمين الصحي، وكذلك إدراج سنوات الدراسة ضمن خطة المعاش التي تقوم بها هيئة تأمين المعاشات.

قروض ائتمانية الطلاب (Studienkredite)

خلال الأعوام الأخيرة، أصبح الطلاب يحصلون على قروض ائتمانية خاصة لمساعدتهم في الانفاق على دراساتهم العليا، فالبانك العام Kreditanstalt für Wiederaufbau (KfW) يقدم قروضاً ائتمانية للطلاب في ألمانيا بشروط خاصة من حيث معدل الفائدة وشروط السداد. ففي الفصل الدراسي الصيفي لعام ٢٠٠٧، حصل نحو ٢٣,٠٠٠ طالب على عرض بنك KfW العام. كما قامت ولايات *Länder* عديدة بتقديم عروض ومنح للطلاب الدارسين في مؤسسات للتعليم العالي. بدأت البنوك التجارية تقدم عروضاً ائتمانية خاصة للطلاب في صورة متزايد، وللإطلاع على مجمل العروض والمنح الحالية وشروطها يمكنكم زيارة الموقع التالي: www.studienkredite.org (باللغة الألمانية).

٤ - ٢ - ٢ رسوم التدريس

قامت سبع ولايات بتحديد رسوماً للتعليم فيها، وتلك الولايات هي: (Baden -Württemberg -Bavaria -Hamburg, Hesse -Lower Saxony -Northrhine-Westphalia -Saarland). ففي ولايات Lower Saxony، Northrhine، و Westphalia (NRW) أصبح طلاب السنة الأولى يدفعون ٥٠٠ يورو للفصل الدراسي الواحد بدءاً من هذا الخريف. وفي ولاية NRW قامت مؤسسات التعليم العالي نفسها في تحديد مدى حاجتها لرسوم التعليم التي يجب على الطالب دفعها ومقدار هذه الرسوم، أما ولايات Baden، وWürttemberg، وBavaria، وHamburg فقد قاموا بتحديد الرسوم في صيف ٢٠٠٧، بينما سيقوم طلاب ولايتي Saarland، وHessen بدفع الرسوم بدءاً من خريف ٢٠٠٧ فصاعداً. اتفقت جميع الولايات *Länder* في تحديد مبلغ رسوم الفصل الدراسي الواحد بمبلغ يقدر بـ ٥٠٠ يورو. وأما عن الصور الأخرى من رسوم التعليم، فقد تم تحديد رسوم خاصة بالطلاب التي تستغرق دراساتهم فترات زمنية طويلة، وذلك في جميع الولايات تقريباً (باستثناء Berlin -Brandenburg -Schleswig-Holstein)، (ولمزيد من الاطلاع انظر: Studis Online 2007).

بالإضافة إلى رسوم التعليم، يتوجب على الطلاب دفع ضريبة بسيطة مقابل استخدام المرافق الاجتماعية التابعة للمؤسسة. بينما إن كانت في المؤسسة منظومات خاصة يديرها الطلاب أنفسهم (مثال: لجنة الطلاب العامة Allgemeiner Studentenausschuß) فعلى الطلاب دفع ضريبة إضافية.

٥- الهياكل الإدارية⁶

يمتاز نظام التعليم العالي في ألمانيا بعدد من المبادئ الأساسية؛ من بينها الاستقلال الداخلي لمؤسسات التعليم العالي (على الرغم من رعاية الدولة لها)، وحرية كلا من التدريس والبحث والموائمة بينهما. وفقاً لمبدأ السيادة الثقافية (Kulturhoheit)، فإن إعادة بناء نظام التعليم العالي أمراً من اختصاص الولايات *Länder*. ويقوم المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية لولايات جمهورية ألمانيا الاتحادية بتنسيق سياسة التعليم العالي في حين لا تمارس الحكومة الفيدرالية أي نفوذ في تطوير نظام.

إن التوسع في بنية التعليم العالي جعل التخطيط على مستوى الدولة أكثر إلحاحاً، نظراً لأن هذا التوسع يحتاج وبصورة مستمرة إلى متطلبات مالية مما أثقل كاهل الولايات *Länder*. ولهذا تدخلت الحكومة الفيدرالية في شؤون التعليم العالي على نحو متزايد. وتم تعديل دستور الحكومة الفيدرالية في ألمانيا Grundgesetz في عام ١٩٦٩ لوضع هذا التطوير في الاعتبار؛ وتنص المادتان ٩١ أ، و٩١ ب من هذا الدستور على أن توسعة وبناء مؤسسات التعليم العالي بما فيها العيادات التابعة للجامعة، والخطط التعليمية، وتعزيز أنشطة البحث أصبحت من ضمن ما يدعى "المهام المشتركة" بين الحكومة الفيدرالية والولايات. وتم تحويل الحكومة الفيدرالية أيضاً في سن تشريعات في إطار المبادئ العامة للتعليم العالي، وهو الأمر الذي أدى إلى صدور Hochschulrahmengesetz (HRG) أو ما يسمى بالقانون الإطاري للتعليم العالي عام ١٩٧٦. وقد تؤدي الإصلاحات الدستورية، التي حدثت عام ٢٠٠٦، إلغاء هذا القانون الإطاري (HRG) في عام ٢٠٠٨ ومنح الولايات (*Länder*) كامل المسؤوليات من أجل تنظيم أمور التعليم العالي في ألمانيا.

علاوة على ارتفاع عدد الطلاب المسجلين وتدخل الحكومة الفيدرالية المتزايد، كان لجدل دائر حول الإصلاحات تأثير واضح على تطوير هيكلية التعليم العالي في الستينيات والسبعينيات. ومن بين الأمور الأخرى التي اهتمت بها الإصلاحات كانت تنظيم الدراسات الجامعية (مثل بنية أقسام الدراسات الأساسية والمتقدمة، والاختبارات البينية، وتعيين مدة محددة للدراسة، والإرشاد العملي وما شابه ذلك من أمور)، والعناصر الداخلية في مؤسسات التعليم العالي (على رأسها مشاركة كل من الطلاب ومساعدي الباحثين مع الأساتذة في منظومة الإدارة الذاتية)، وإجراءات التحاق الطلاب بالجامعة وقبولهم في البرامج الدراسية ذات العدد المحدود. غير أن القانون الإطاري للتعليم العالي عام ١٩٧٦ قد وضع حداً لمعظم ما تناوله الجدل العام حول الإصلاح، ولأول مرة أنشئ إطار عمل قانوني موحد على مستوى الدولة خاص بالتعليم العالي، والذي قامت الولايات (*Länder*) فيما بعد بتعديله ليتلائم وتشريعاتها الخاصة (وإلى وقت قريب في الستينيات، لم يكن لدى العديد من الولايات (*Länder*) أحكاماً قانونية، وإنما قوانين تتعلق بالمؤسسات فقط).

التطورات منذ التسعينيات

قامت كلا من الحكومة والولايات (*Länder*)، منذ بداية التسعينيات، بتكثيف جهودهما في تعميم الإصلاحات الخاصة بالتعليم العالي في جميع أنحاء ألمانيا؛ وذلك في ضوء عدم كفاية كلا من الموارد التمويلية، والمستويات الوظيفية، بالإضافة إلى الحاجة لتقوية إدارة التعليم العالي (انظر أيضاً *kehr*، ١٩٩٩).

⁶ يستند هذا القسم إلى Eurydice، ٢٠٠٣. (هياكل التعليم، التدريب المهني وأنظمة تعليم الراشدين في أوروبا. راجع ٢٢،٠٥، http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/041DN/041_DE_EN.pdf. على الرابط: ٢٠٠٧

تهدف الإصلاحات في نظام التعليم العالي الألماني إلى فتح باب المنافسة والتميز بين مؤسسات التعليم العالي الألمانية مع تعزيز قدراتهم على التنافس الدولي عن طريق إلغاء القيود التنظيمية، واتباع نهج معني بقيمة الأداء وتحسينه باستخدام نظام الحوافز.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، اهتم الإصلاح ببنية كل من الدراسة في التعليم العالي والمنظمات الداخلية لمؤسسات التعليم العالي. وتضمن هذا، على سبيل المثال، إعادة النظر في المدة الاعتيادية للدراسة (Regelstudienzeiten)، وكذلك في متطلبات الاختبار جنباً إلى جنب مع رفع مستوى التدريس، بالإضافة إلى عمل دراسة خاصة تهدف إلى إعداد الطلاب إعداداً مهنيًا وإلى تأهيل جيل جديد من الأكاديميين والعلماء. ومن بين أولويات الإصلاح أيضاً القيام بتطوير المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) وجعلها أكثر جذباً للطلاب، وذلك مثلاً عن طريق دعم الأبحاث التطبيقية ونقل التكنولوجيا. علاوة على ذلك تهدف الإصلاحات إلى جعل مؤسسات التعليم العالي أكثر كفاءة عن طريق منحها المزيد من الاستقلالية والسماح لها ببناء هوية خاصة بها في مجال معين وحثها على المزيد من المنافسة.

٥- ١ الحكم الفيدرالي والإقليمي

وزارات التعليم والشؤون الثقافية والعلوم

بوصفها سلطات عليا، فإن كل من وزارات التعليم والشؤون الثقافية ووزارات العلوم التابعة للولايات (والتي تختلف مسمياتها باختلاف الولاية) تحمل على عاتقها مسؤولية التعليم والعلوم والثقافة. كما تقوم وزارات التعليم والشؤون الثقافية والعلوم بكل من تطوير توجيهات السياسة العامة في مجالات التعليم والعلوم والفنون، واعتماد البنود القانونية واللوائح الإدارية، والتعاون مع السلطات على المستوى القومي وعلى مستوى الولاية، إضافةً إلى الإشراف على عمل الهيئات الحكومية التي تقع تحت سلطاتها، وعلى كل من الكيانات والهيئات والمؤسسات التابعة لها. وقد أنشئت الولايات معاهد بحث خاصة بها لكل من التعليم المدرسي والعالي والمستمر، وذلك لمساعدة الوزارات على النهوض بمهامها.

وبعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، سرعان ما أصبح جلياً أن هناك احتياج أساسي عام لتسيق وتناغم في سياسة التعليم في جميع أرجاء الدولة، وذلك إذا كان من المقرر إتاحة الفرصة للأفراد في الحراك في حياتهم المهنية والخاصة، وكان الهدف الأساسي من التعاون الذي أدخلته الولاية عام ١٩٤٨ مع تأسيس المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بالولايات (Länder) في جمهورية ألمانيا الاتحادية (KMK) يتمثل في ضمان توفير القياس اللازم للسمات المشتركة ومدى القابلية للمقارنة في نظام التعليم بجمهورية ألمانيا الاتحادية عن طريق التعاون، وهو الهدف الذي لا يزال منشوداً حتى يومنا هذا.

ويجمع هذا المؤتمر (KMK) بين كل من الوزارات وأعضاء مجالس شيوخ الولايات المسؤولين عن التعليم والتدريب، والتعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك الشؤون الثقافية، ولا يمكن اعتماد قرارات المؤتمر إلا بالإجماع. ولا تتجاوز هذه القرارات كونها توصيات - إلا إنه ثمة التزاماً سياسياً للوزراء المختصين بتحويل تلك التوصيات إلى قانون - حتى يتم التصديق عليها من برلمانات الولايات بوصفها تشريعات ملزمة، وتنفيذ القرارات الخاصة بكل ولاية في صورة إجراء إداري، أو قرارات رسمية، أو قوانين - فضلاً عن الدور الذي تقوم به برلمانات الولاية في الإجراءات التشريعية. أدى التعاون من خلال المؤتمر الدائم إلى تطورات مماثلة في كثير من المجالات في نظم التعليم المدرسي والعالي.

التعاون بين الحكومة والولايات

يجيز الدستور صوراً معينة من التعاون بين الحكومة والولايات؛ فيموجب فقرة ٩١ ب يمكن للحكومة والولايات التعاون فيما بينهما عن طريق إبرام الاتفاقيات وذلك في مجالات التخطيط التعليمي، وتطوير مؤسسات ومشروعات البحث العلمي التي تحظى بأهمية تتعدى النطاق الإقليمي. إن لجنة التخطيط التعليمي وتطوير البحث العلمي بين الاتحاد الفيدرالي والولايات -Bund-Länder- Kommission für Bildungsplanung und Forschungsförderung (BLK)، تعد الهيئة المسؤولة عن التخطيط التعليمي وتطوير البحث العلمي حيث تقوم بتمثيل الحكومة الفيدرالية وإدارات جميع الولايات. والتي تشكلت بموجب اتفاقية عام ١٩٧٠ بوصفها منتدى دائم لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بالتعليم وتطوير البحث العلمي ذات الاهتمام المشترك بين الحكومة والولايات، إضافةً إلى تقديم التوصيات لرؤساء الحكومات الفيدرالية وإدارات الولايات.

وبموجب التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٦، تحمل الولاية على عاتقها مسؤولية سياسات التعليم إلى حد بعيد، في حين تبقى مسؤوليات القبول بالتعليم العالي والدرجات على عاتق الحكومة الفيدرالية، مع إمكانية انحراف الولايات عن القوانين الفيدرالية، كما تختص الولايات حالياً بالمهام السابقة مثل تأسيس التعليم العالي (Hochschulbau) والتخطيط التعليمي (Bildungsplanung)، وتعاون الحكومة الفيدرالية مع الولايات في توفير الموارد المالية لبعض البرامج مثل تأسيس التعليم العالي، شريطة موافقة جميع الولايات، وكذلك تتعاون الحكومة الفيدرالية مع الولايات في تقارير التطورات التعليمية (Bildungsberichterstattung)، وذلك لمقارنة أداء ألمانيا في التعليم العالي على المستوى الدولي.

٥ - ٢ المنظمات الوسيطة

تأسس المجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) عام ١٩٥٧، بموجب الاتفاقية الإدارية الموقعة بين الحكومة والولايات، وتتضمن المهام الملقاة على عاتقه إعداد التوصيات حول تطور محتوى وبنية التعليم العالي والعلوم والبحث العلمي، ويتكون المجلس العلمي الألماني من العلماء والشخصيات العامة المعروفة، وممثلي الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات.

وقد تكونت لجنة التخطيط لإنشاء مؤسسات التعليم العالي بموجب قانون إنشاء مؤسسات التعليم العالي (Hochschulbauförderungsgesetz) لعام ١٩٦٩ بهدف تنظيم التعاون بين الحكومة والولايات بشأن المهمة المشتركة لـ "توسيع وإنشاء مؤسسات التعليم العالي بما فيها العيادات الجامعية" بنص المادة (٩١ أ) من الدستور، وتتحمل اللجنة مسؤولية التخطيط متوسط الأجل لتدابير إنشاء المؤسسات، في قطاع التعليم العالي، وتضم أعضاء اللجنة وزير التعليم الفيدرالي، ووزير المالية الفيدرالي، ووزير أو عضو مجلس الشيوخ لكل ولاية، وتقع مهمة تأسيس التعليم العالي (Hochschulbau) بموجب التعديلات الدستورية على عاتق الولاية، كما ذكر أعلاه.

٥ - ٣ سلطة المؤسسات التعليمية ودورها

تعد مبادئ الحفاظ العام (الحكومي) على التعليم العالي، وعلى الحرية (الدستورية) في كل من التدريس والبحث العلمي، بالإضافة إلى وحدة التدريس والبحث العلمي جميعها وثيقة الصلة بمناقشة هياكل سلطات المؤسسات التعليمية. يلخص Schimank وآخرون (1999) تطور سلطة المؤسسات التعليمية وإدارتها في ألمانيا بالخلط بين توجيه كل من السلطات الحكومية السياسي للجامعات وسلطة المؤسسات التعليمية للمجتمعات الأكاديمية التي تخضع لحكم الأقلية تجاه المنافسة بين أو مع الجامعات من أجل المصادر الاستراتيجية ومن أجل العملاء المتمتعين بخدماتها، وتسلسل توجيه قادة الجامعات الذاتي.

تنتج عوامل صنع القرار بالجمع بين كل من التوجيه السياسي وسلطة المؤسسات التعليمية الأكاديمية، ومن هنا يمكن مجازاً أن تعتبر الجامعات جزءاً من الإدارة العامة، وتقوم الولاية بتحديد حالات ومواضيع مثل تلك المعنية بالتخصيص المنظمي للمناصب، وبتعيين الأساتذة، وإنشاء أو بإلغاء الأقسام والإجراءات الداخلية لصنع القرار. ومن ناحية أخرى، يميل الأكاديميون (ولا سيما الأساتذة ممن يتمتعون بالتعيين دائم) إلى تحديد أغلب الموضوعات الأكاديمية، ويمكن تشبيه الأستاذ بـ "رجل أعمال صغير له عدد من المرؤوسين" - ولا يحتمل إفلاسه أبداً" (Schimank, Kehm et al. 1999: 185).

وكان للإصلاحات التي حدثت في القانون الإطاري للتعليم العالي HRG لعام ١٩٩٨ دوراً في زيادة مرونة الحكم الدستوري في الولايات. وقد عززت الإصلاحات التي حدثت في ولايتين من الولايات الألمانية فعالية سلطة المؤسسات التعليمية في المجتمعات الأكاديمية العالية في السنوات الأخيرة. في عام ٢٠٠٤، بدأت ولاية Hesse "مشروع تجريبي" كما منحت جامعة Darmstadt التقنية حكماً مؤسساتياً ذاتياً كاملاً. أما عن ولاية Lower Saxony فقد أجريت عدة تجارب على مؤسسات تحولت فيما بعد إلى مؤسسات تعليمية عامة. وجاء التغيير الذي أدخلته ولاية Northrhine-Westphalia على قانون التعليم العالي تغييراً جذرياً كبيراً. وأصبح قانون تحرير التعليم العالي (Hochschulfreiheitsgesetz) في محل التنفيذ منذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (Ministerium für Innovation Wissenschaft Forschung und Technologie in NRW 2006) وتتلقى مؤسسات التعليم العالي في NRW كفاءات بعيدة المدى حول القرارات المتعلقة بالأمور المالية وبشؤون الموظفين وكذلك بالمنظمة نفسها. وفيما يخص التمويل، فإن يهتم حث مؤسسات التعليم العالي على إيجاد مصادر تمويل جديدة ومؤهلة لتحديد الاستثمارات المالية عن طريق القروض فضلاً عما تتلقاه من إيرادات من الولايات. وتقوم الولاية بضمان عدم تغيير اتفاقيات وشروط العمل نتيجة لهذا التمويل. وفي حال إنشاء هيكل جديد يقوم العميد أو الرئيس بتعيين الأساتذة بناءً على طلب من المدارس أو الأقسام، إلا إن بإمكانه أن يحدد عن اختيار الكليات الأول.

المستويات اللامركزية في المؤسسات التعليمية الأكاديمية

يعد التنظيم القائم على المجالس من أهم السمات الأساسية للجامعة. ويعتبر القسم (Fachbereich) هو الوحدة التنظيمية الأساسية في مؤسسات التعليم العالي، ويعرف في بعض الولايات بالكلية (Fakultät). وعلى الرغم من أن القانون الإطاري للتعليم العالي لعام ١٩٩٨ لم يعد ينص على اعتبار القسم وحدة تنظيمية، إلا أن الوضع السابق في العديد من لوائح الولايات والجامعات لا يزال قائماً لم يتغير، ويتحمل القسم (Fachbereich) مسؤولية تأكيد قدرة أعضائه ومؤسساته العلمية على تنفيذ المهام الموكلة لهم.

غير أن مجلس (Fachbereich) هو المسؤول عن جميع قضايا البحث العلمي والتدريس، ويتولى رئاسته عميداً (Dekan)، ولا بد أن يكون هذا العميد أستاذ من أساتذة أعضاء المجلس.

المستويات المركزية في المؤسسات التعليمية الأكاديمية

ويتولى سلطة مؤسسات التعليم العالي عميد (Rektor or Rektorat) أو رئيس (أو هيئة رئاسية)، وتجرى إجراءات انتخاب العميد من ضمن مجموعة الأساتذة العاملين فعلياً بالمؤسسة، ولا تقل فترة توليه العمل عن سنتين، والتي يقوم فيها بتنفيذ المهام ذات الصلة ضمن نظام الدوام الكامل. ويمكن ترشيح أي فرد أتم تعليمه العالي ولديه الخبرة الكافية في مجال العمل – ولا سيما في الشؤون الأكاديمية أو الإدارية – للحصول على وظيفة. تبلغ مدة عمل الرئيس – ضمن نظم الدوام الكامل – أربع سنوات على الأقل. وبصرف النظر عن العميد أو الرئيس، نجد أن مؤسسات التعليم العالي لديها مستشاراً، وهو أحد كبار الموظفين الإداريين والمسؤول عن الميزانية. وعلى الرغم من امتلاك العمداء والرؤساء لسلطات قانونية رسمية، إلا إن سلطاتهم متوقفة على سلطة الأساتذة في النظام الإداري القائم على المجالس. علاوة على ذلك، فمن الأهمية بمكان أن نعي صعوبة اكتساب القادة للخبرة المهنية في الإدارة إذا ما أرادوا ذلك، إذ أن فترة توليهم المسؤولية تكون عادة فترة قصيرة .

تقع مسؤولية اتخاذ القرار على هيئة أخرى مركزية مركبة خاصة بالمؤسسة بكاملها – مجلس الجامعة – وهو أمر يتميز بالأهمية عامة (على سبيل المثال: توزيع المصادر الخاصة بالعاملين والمصادر المادية بين الأقسام)، ويعتمد تركيب الهيئات وحقوق الانتخاب للمجموعات على المؤهلات والوظائف ومسؤوليات الأطراف المتضمنة وعلى كل من يتأثر بتلك القرارات، وللأساتذة غالبية المقاعد والأصوات في جميع الهيئات المفوضة بصنع القرار فيما يتعلق بأمور البحث العلمي والتدريس وغيرها من الأمور المعنية بتعيين الأساتذة.

تتبنى مؤسسات التعليم العالي قوانينها الخاصة أو تشريعاتها الأساسية (Grundordnungen) والتي تخضع لمصادقة وزارة التعليم والعلوم أو وزارة الولاية الموجود بها المؤسسة، وتمثل هيئة مركبة مركزية المؤسسة بأكملها وتتضمن أعضاء هيئة العاملين والطلاب (وتسمى مجلس *Konzil*، أو مؤتمر *Konvent*، أو جمعية *Versammlung*) وهي مفوضة بتمرير الدستور الأساسي وانتخاب أعضاء المجلس الرئيسي أو الحكومي بالمؤسسة، ولغرض تمثيلهم في الهيئات الحاكمة، هذا وتشكل أفراد كل فئة منهم مجموعة خاصة كما يلي: الأساتذة، وغيرهم من العاملين الأكاديميين، والطلاب، وغيرهم من أعضاء جهاز هيئة التدريس والعاملين بالمؤسسة التعليمية (دعم أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالمؤسسة التعليمية).

٦- ضمان الجودة⁷ التعليمية في المؤسسات الأكاديمية

ترنو سبل واستراتيجيات ضمان الجودة التعليمية في المؤسسات الأكاديمية ببرامجها وبأنظمتها الجديدة نحو ضمان جودة التعليم العالي، وينصب تركيز هذا القسم على التقييم والاعتماد الداخليين والخارجيين للمقررات الدراسية، وبذلك، فهو يركز على آليات مؤسسات التعليم العالي المهمة ذات الصلة.

٦- ١ التقييم الداخلي والخارجي لجودة وكفاءة التعليم

من الجدير بالذكر عدم امتلاك ألمانيا إلى نظام تقييم جودة تعليم قومي لتقييم التدريس في التعليم العالي، إذ بدأت أولى مبادرات التقييم في منتصف التسعينيات، والتي تبنتها توصيات مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK) والمجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat)، وتمثلت أهداف التقييمات المنصوص عليها لدى مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK) والمجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) في زيادة الشفافية، وتعزيز المسؤولية المؤسسية، ودعم مؤسسات التعليم العالي في مقدمة التدابير المنهجية من أجل الرقي بمستوى الجودة وبمؤسسات التعليم العالي الألمانية الرقي التنافسي. ووقد تبنت جميع الولايات سياسات التعليم العالي بها، وجعلت التقييم إحدى مهام مؤسسات التعليم العالي.

وتتضمن إجراءات التقييم في الأساس ثلاثة عناصر: التقييم الذاتي، ومراجعة النظراء الخارجية، والمتابعة، وتكرر كافة هذه الإجراءات على مدار خمس إلى ثماني سنوات، ويشمل ويركز التقييم الذاتي في المقام الأول على العناصر التالية :

- بنية وهيكل وتنظيم الإدارة المعنية
- أهداف التدريس والتعلم الموضوعية
- البرامج الدراسية
- أعضاء هيئة التدريس والمصادر
- الطلاب والمقرر الدراسي
- التدريس والتعلم
- آراء جهاز العاملين والطلاب عن التدريس والتعلم
- حالة سوق العمل وتوظيف الخريجين

ولا تتولى أية وكالة قومية تنسيق تقييم التدريس في ألمانيا، وتسعى العديد من المبادرات الإقليمية والمبادرات فيما بين الولايات إلى تجميع أنشطتها، فضلاً عن إنشاء شبكات بين مؤسسات التعليم العالي. توجد قائمة بالوكالات والمبادرات على الرابط التالي www.evanet.his.de وتقع

مسؤولية إعداد كامل إجراءات التقييم وإدارتها على عاتق الوكالات الإقليمية. وعلى الوكالات أن تتبع الجداول الزمنية، فضلاً عن فحص اكتمال البيانات المقدمة من الإدارات تحت المراجعة، وتنظيم زيارات للمواقع، ونشر التقارير النهائية. ويقوم النظراء في أثناء زيارات الموقع بمقابلة مجموعات من مختلف الفئات داخل المؤسسة. وتعد المحتويات الأساسية للتقرير الذي يكتبه النظراء بمساعدة الوكالة مراجعة نقدية للتقييم الداخلي، وتحديدًا للمشكلات، واستعراضاً للحلول الممكنة.

⁷ يعتمد هذا الفصل إلى "Schade, A." (٢٠٠٤). التحول في صيغة ضمان جودة التعليم في ألمانيا: مزيداً من الاستقلالية ولكن مع تعدد تقييمات الجودة؟ الاعتماد والتقييم بالتعليم العالي في المنطقة الأوروبية. Dordrecht. D. F. Westerheijden & S. Schwarz، دار كلوير الأكاديمية للنشر. (٥: ١٧٥ - ١٩٦)، مجلس الاعتماد المستقل Akkreditierungsrat، (٢٠٠٧). "كيفية عمل النظام". راجع ٢٩، ٢٠٠٧، على الرابط: <http://www.akkreditierungsrat.de/index.php?id=23&L=1>

وينتج عادة عن التقرير النهائي اتفاق الإدارات ورؤساء المؤسسات حول التدابير المقرر اتخاذها من أجل تطوير التدريس والتعلم، أو تحقيق أفضل النتائج، أو تأكيد الوصول إلى مستويات معينة في مدة زمنية محددة.

٦- ٢ اعتماد المقررات الدراسية بالجامعة

يوجد وصف للنظام الأساسي لاعتماد المقررات الدراسية في مؤسسات التعليم العالي العامة في القسم ٢.١.١ من محتويات البرنامج. يرتكز نظام الاعتماد في ألمانيا على القرارات التي يصدرها المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات (KMK) و على مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK). ويستند النظام إلى مجلس الاعتماد المستقل (Akkreditierungsrat) على مستوى الدولة وإلى وكالات الاعتماد التي تنظم وتنفذ برامج الاعتماد. يضع مجلس الاعتماد المستقل (Akkreditierungsrat) معايير اعتماد وكالات الاعتماد، وبرامج الدرجات العلمية، وتنسيق كيفية تقييم هذه الوكالات لمحتوى وجودة برامج الدرجات العلمية. وتهدف القرارات التي يتبناها مجلس الاعتماد المستقل (Akkreditierungsrat)، كما هو حال المبادئ التوجيهية التكميلية أيضا، إلى ضمان موثوقية الإجراءات وقابلية مقارنتها وشفافيتها.

ونظراً لأن نظام الاعتماد الألماني منظم بطريقة لا مركزية، فيُعد اعتماد البرامج الدراسية عن طريق وكالات الاعتماد والتي يعتمدها مجلس اعتماد مؤسسة اعتماد البرامج الدراسية في ألمانيا أحد خصائص هذا النظام. ويحدد مجلس الاعتماد بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ قرارات المؤسسة المتطلبات الأساسية للمرحلة الاعتماد، كما يقوم بالاعتماد على أساس معايير موثوقة وشفافة ومعترف بها دولياً. ويوجد الأساس الشرعي لنظام الاعتماد في قانون تأسيس "مؤسسة اعتماد البرامج الدراسية في ألمانيا"، وأيضاً في العقود المبرمة بين المؤسسة وبين الوكالات حيث تحدد حقوق وواجبات المؤسسات الشريكة المتضمنة في نظام الاعتماد. وباعتبارها جزء من اتفاقيات العقود التي تبرمها الوكالات، تلزم هذه الوكالات نفسها بنشر المعايير والقرارات الأخرى لمجلس الاعتماد بالإضافة إلى مراعاة المتطلبات المؤسسية المشتركة الخاصة بالمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات (KMK) والموجودة في نسختهم الصالحة الحالية.

أسس اعتماد البرامج الدراسية للجامعات وأهميتها

تهدف مرحلة اعتماد مؤسسات الدولة أو تلك المعترف بها في المقام الأول إلى وضع البرامج الدراسية للبيكالوريوس ولدرجة الماجستير من أجل مؤسسات التعليم العالي في ألمانيا. وإذا اجتاز أحد البرامج الدراسية مرحلة الاعتماد بنجاح، يُمنح الاعتماد لفترة محددة - سواء بشروط أو بدون شروط، ويحمل ختم الجودة للمؤسسة لمدة هذه الفترة. ويمكن أيضاً استخدام الاعتماد جماعياً، إذا تم تضمين أي برامج دراسية منطقياً وبأسلوب مبرر. وعادة يُؤخذ قرار الاعتماد على أساس برنامج دراسي واحد في مثل هذه الحالات.

وتتكون مرحلة الاعتماد من عدد من المراحل كما تعتمد على مبدأ مراجعة النظراء، وعندما تقدم إحدى مؤسسات التعليم العالي استمارة من أجل الحصول على اعتماد برنامج دراسي للوكالة التي وقع الاختيار عليها، تنشر الوكالة المعنية مجموعة تختص بالتقييم، بحيث يعكس تكوينها المحتوى المتخصص الذي يرتكز عليه البرنامج الدراسي علاوة على صورتها المحددة. وفي كل حالة تتكون مجموعة التقييم من ممثلين عن مؤسسات تعليمية عليا - أي المعلمين والطلاب - وممثلين عن المهنة. ويُقيم البرنامج الدراسي في ضوء المعايير المعطاة لاعتماد البرامج الدراسية، وبوجه عام، تشمل مرحلة التقييم تفتيش ميداني للمؤسسة يجريه المُقيمين، وعلي أساس تقرير التقييم الذي تضعه مجموعة التقييم في ضوء قرارات لوائح مجلس الاعتماد تقرر لجنة الاعتماد المسؤولة في الوكالة إما منح الاعتماد للبرنامج الدراسي المعني أو منح الاعتماد المشروط أو التخلي عن العملية أو رفض الاعتماد.

ويُعتبر اعتماد البرامج الدراسية الخاصة بالبيكالوريوس ودرجات الماجستير رسمياً أحد توجيهات المتطلبات المؤسسية المشتركة الخاصة بالمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات (KMK)، كما يجب أن يدخل الاعتماد - باعتباره شرط مسبق لمنح موافقة الدولة - تحت طائلة القوانين الفردية المختلفة المتعلقة بالتعليم العالي في كل ولاية فيدرالية ألمانية.

سبل اعتماد الوكالات التعليمية وأهميته

تُعتمد الوكالات في ضوء معايير اعتماد وكالات الاعتماد الموضوعية يجريه مجلس الاعتماد، وهنا أيضاً، يُجرى التقييم في كل حالة عن طريق مجموعة مختصة بالتقييم يحددها مجلس الاعتماد وتتكون من خبيرين دوليين واثنين يمثلان مؤسسة التعليم العالي وطالب عضو وممثل للمهنة ذات الصلة كما هو موضح في القوانين العامة لإجراء عمليات الاعتماد وإعادة اعتماد وكالات الاعتماد، حيث إن اثنين من الخبراء المذكورين هما عضوان في مجلس الاعتماد، . وعلي أساس تقرير تقييم مجموعة التقييم الموضوعي، يقرر مجلس الاعتماد إما منح الاعتماد للوكالة المعنية أو منح الاعتماد المشروط أو التخلي عن العملية أو رفض الاعتماد. ويمكن ضمان اعتماد البرامج الدراسية على أساس معايير ومقاييس موثوقة وقابلة للمقارنة ومعترف بها دولياً باستغلال وسائل اعتماد منتظمة وبالإستفادة من إمكانية إعادة اعتماد الوكالات والإشراف القانوني للاعتماد الذي تُجرىه الوكالات التي يحددها مجلس الاعتماد أو بكلاهما.

- Akkreditierungsrat. (2007). "How the System Works." Retrieved 29.05., 2007, from <http://www.akkreditierungsrat.de/index.php?id=23&L=1>.
- Briedis, K. and K.-H. Minks (2004). Zwischen Hochschule und Arbeitsmarkt. Eine Befragung der Hochschulabsolventinnen und Hochschulabsolventen des Prüfungsjahres 2001. Hannover, Hochschul-Informationen-System.
- Bundesministerium für Bildung und Forschung. (2001). "Aktionsprogramm "Lebensbegleitendes Lernen für alle"." Retrieved 29.05., 2007, from http://www.bmbf.de/pub/aktionsprogramm_lebensbegleitendes_lernen_fuer_alle.pdf.
- Bundesministerium für Bildung und Forschung. (2004). "Die Fachhochschulen in Deutschland." Retrieved 29.05., 2007, from http://www.bmbf.de/pub/die_fachhochschulen_in_deutschland.pdf.
- Bundesministerium für Bildung und Forschung. (2006). "Bundesbericht Forschung 2006." Retrieved 29.05., 2007, from <http://www.bmbf.de/pub/bufo2006.pdf>.
- Bundesministerium für Bildung und Forschung. (2006). "Exzellenzinitiative." Retrieved 22. November, 2006, from <http://www.bmbf.de/de/1321.php>.
- Bundesministerium für Bildung und Forschung. (2006). "Research and Innovation in Germany 2006." Retrieved 29.05., 2007, from http://www.bmbf.de/pub/research_and_innovation_2006.pdf.
- Bundesministerium für Bildung und Forschung. (2007). "Aufhebung des Hochschulrahmengesetzes." Retrieved 24.05., 2007, from <http://www.bmbf.de/de/8680.php>.
- Bundesministerium für Bildung und Forschung. (2007). "Neues Befristungsrecht für Arbeitsverträge in der Wissenschaft." Retrieved 24.05., 2007, from <http://www.bmbf.de/de/6776.php>.
- Deutsche Forschungsgemeinschaft und Wissenschaftsrat (2006). "Exzellenzinitiative des Bundes und der Länder. Ergebnis der Sitzung des Bewilligungsausschusses am 13. Oktober 2006."
- Deutscher Bundestag (2007). Siebzehnter Bericht nach § 35 des Bundesausbildungsförderungsgesetzes zur Überprüfung der Bedarfssätze, Freibeträge sowie Vomhundertsätze und Höchstbeträge nach § 21 Abs. 2. Drucksache Berlin, Bundesministeriums für Bildung und Forschung.
- Enders, J. (2001). "A chair system in transition: Appointments, promotions, and gate-keeping in German higher education." Higher Education 41(1): 3-25.
- Eurydice. (2003). "Germany 2002/2003." Structures of Education, Vocational Training and Adult Education Systems in Europe Retrieved 22.05., 2007, from http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/041DN/041_DE_EN.pdf.
- Eurydice. (2007). "Germany. April 2007." National summary sheets on education systems in Europe and ongoing reforms Retrieved 22.05., 2007, from http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/047DN/047_DE_EN.pdf.
- Gewerkschaft für Erziehung und Wissenschaft. (2006). "TV-L tritt in Kraft." Retrieved 22. November, 2006, from http://www.gew.de/TV-L_tritt_in_Kraft.html.
- Haus, K. (2006). "Zur Entwicklung des wissenschaftlichen Nachwuchses an deutschen Universitäten." Retrieved 24.05., 2007, from <http://www.forschungsinform.de/ig/agora/Promotion/promotion.asp>.
- Heublein, U., R. Schmelzer, et al. (2005). "Studienabbruchstudie 2005. Die Studienabbrucherquoten in den Fächergruppen und Studienbereichen der Universitäten und Fachhochschulen." HIS Kurz-Informationen A(1/2005).
- Hochschul Informations System. (2007). "Bachelor! Was sonst? Abschlussarten deutscher Studienanfänger im WS 2006/07." HISBUS-Kurzinformation Nr. 17 Retrieved 23.05., 2007, from <http://www.his.de/pdf/24/hisbus17.pdf>.
- Hochschulkompass. (2007). "Der Hochschulkompass der HRK." Retrieved 23.05., 2007, from www.hochschulkompass.de.
- Hochschulrektorenkonferenz. (2007). "Statistische Daten zur Einführung von Bachelor- und Masterstudiengängen. Sommersemester 2007".
- "Statistiken zur Hochschulpolitik 1/2007. Retrieved 23.05., 2007, from http://www.hrk.de/de/download/dateien/HRK_StatistikBA_MA_SoSe2007_final.pdf.
- Kaiser, F., H. Vossensteyn, et al. (2002). Public funding of higher education. A comparative study of funding mechanisms in ten countries. Beleidsgerichte studies hoger onderwijs en wetenschappelijk onderzoek. Zoetermeer, Ministry of Education, Culture and Science.

- König, K. (2006). "Verhandelte Hochschulsteuerung. 10 Jahre Zielvereinbarungen zwischen den Bundesländern und ihren Hochschulen." *Die Hochschule* 15(2/2006): 34-54.
- Kultusministerkonferenz. (2006). "The Education System in the Federal Republic of Germany 2004. A description of the responsibilities, structures and developments in education policy for the exchange of information in Europe." Retrieved 22.05., 2007, from http://www.kmk.org/dossier/dossier_en_ebook.pdf.
- Ministerium für Innovation Wissenschaft Forschung und Technologie in NRW. (2006). "Hochschulfreiheitsgesetz." Retrieved 22. November, 2006, from http://www.innovation.nrw.de/Hochschulen_in_NRW/Recht/HFG.pdf.
- Ministerium für Innovation Wissenschaft Forschung und Technologie in NRW. (2006). "Universitäten und Fachhochschulen ab 2007 autonom - Minister Pinkwart: "Meilenstein bei der Aufholjagd". Landtag Nordrhein-Westfalen beschließt Hochschulfreiheitsgesetz." Retrieved 22. November, 2006, from http://www.innovation.nrw.de/Presse/Pressemitteilungen/2006/pm_2006_10_25.html.
- Orr, D., M. Jaeger, et al. (2007). "Performance-based funding as an instrument of competition in German higher education." *Journal of Higher Education Policy and Management* 29(1): 3 - 23.
- Prenzel, M., J. Baumert, et al. (2004). "PISA 2003. Ergebnisse des zweiten internationalen Vergleichs. Zusammenfassung." Retrieved 22.05., 2007, from http://pisa.ipn.uni-kiel.de/Ergebnisse_PISA_2003.pdf.
- Schade, A. (2004). Shift of Paradigm in Quality Assurance in Germany: More Autonomy but Multiple Quality Assessment? *Accreditation and Evaluation in the European Higher Education Area*. S. Schwarz and D. F. Westerheijden. Dordrecht, Kluwer Academic Publishers. 5: 175-196.
- Schimank, U., B. Kehm, et al. (1999). Institutional Mechanisms of Problem Processing of the German University system. Status Quo and New Developments. *Towards a New Model of Governance for Universities? A Comparative View*. D. Braun and F.-X. Merrien. London. 53: 179-194.
- Statistisches Bundesamt (2006). *Bildung und Kultur. Personal an Hochschulen 2005, Fachserie 11 Reihe 4.4.* Wiesbaden, Statistisches Bundesamt.
- Statistisches Bundesamt (2006). *Bildung und Kultur. Prüfungen an Hochschulen 2005, Fachserie 11 Reihe 4.2.* Wiesbaden, Statistisches Bundesamt.
- Statistisches Bundesamt (2007). *Bildung und Kultur. Finanzen der Hochschulen 2005, Fachserie 11 Reihe 4.5.* Wiesbaden, Statistisches Bundesamt.
- Statistisches Bundesamt (2007). *Bildung und Kultur. Monetäre hochschulstatistische Kennzahlen 2005, Fachserie 11 Reihe 4.2.3.* Wiesbaden, Statistisches Bundesamt.
- Studis Online. (2007). "Bildungskredit der KfW Förderbank." Retrieved 25.05., 2007, from <http://www.bafoeg-rechner.de/FAQ/bildungskredit.php>.
- Studis Online. (2007). "Studiengebühren (Studienbeiträge), Studienkonten u.ä in Deutschland." Retrieved 23.05., 2007, from <http://www.studis-online.de/StudInfo/Gebuehren/>.
- Wissenschaftsrat. (2002). "Empfehlungen zur Entwicklung der Fachhochschulen, Januar 2002, Drs. 5102/02." Retrieved 22.05., 2007, from <http://www.wissenschaftsrat.de/texte/5102-02.pdf>.